روبرت كوبر

تحطم الأمم

النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين

نقله الى العربية
د. زهير السمهوري

العبيكان
obeikan

تمهيد

إن أسوأ أوقات شهدها التاريخ الأوربي كانت في القرن الرابع عشر، أثناء حرب المائة سنة وما بعدها، في القرن السابع عشر إبان حرب الثلاثين سنة وفي النصف الأول من القرن العشرين. وقد يكون القرن الحادي والعشرون أسوأ من أي من هذه الفترات.

كانت الفترتان الأوليان أزمنة انهار فيها النظام، حين كانت الكنيسة والدولة وروابط التزام أخرى تفقد سلطتها في مجال معاقبة الاعتداءات التي يقوم بها البشر. في القرن الرابع عشر، كان نظام الشهامة القديم يخبو، وكانت الروابط الإقطاعية التي أصابها الوهن في حروب لا نهاية لها لا تفسح المجال للروح الوطنية، وكانت الكنيسة منقسمة بسبب إقامة فرنسا بابوية أفينيون (Avignon). وبعد حرب المائة سنة، جابت عصابات الجنود مناطق فرنسا المهدمة وأخذت تنشر الرعب في الأرياف.

في القرن السابع عشر، انقسمت الكنيسة بفعل الحركات البروتستانتية وكانت الحروب التي تلت ذلك حروباً

بين الدول وحروبا دينية على السواء. وإذ جلبت هذه الحروب قوة الدولة وتعصب المؤمنين، فإنها نشرت الخراب في أوربة الوسطى بلا حدود وبلا رحمة. وقد بلغ النظام الاجتماعي حافة الانهيار. وبحسب بعض الروايات، فقد مات ثلث سكان ألمانيا. ولا يزال مواطنو مدينة Oberammergau البافارية يقدمون كل عشر سنوات في احتفال يتسم بالانفعال العاطفي الشكر لخلاصهم من السويديين.

وبالنسبة لمعظم البلدان خارج أوربة أيضاً، فإن أسوأ ذكريات التاريخ هي فترات الاضطراب: حقبة الدول المتحاربة في الصين، مثلاً. أما العصور الذهبية فهي عادة أزمنة الحكومات القوية.

أوضحت الأزمنة الأوربية في القرن العشرين أن العكس يمكن أن يصح أيضاً. فحروب القرن العشرين كانت أولى الحروب العظمى للمجتمع الصناعي، حروب الآلات فضلاً عن حروب الرجال، وكانت أيضاً حروب الدول بالغة القوة القادرة على تعبئة مجتمعاتها بشكل لم يسبق له مثيل. وقد جعلتها القومية والإيديولوجية أشد فتكاً. في هذه الكارثة المتعددة، فإن أهم شيء وحيد ضل السبيل هو أن التكنولوجيا تغلبت على النضج السياسي. فقد كان الذين استهلوا الحرب العالمية

الأولى قد توقعوا أن تكون أشبه بالحروب القصيرة التي اندلعت إبان طفولتهم، دون أن يدركوا قدرة عصر صناعي على إرسال الرجال والذخائر بلا نهاية إلى الجبهة. وخلال بقية نصف القرن ذاك، تحولت آلية الدعاية والسيطرة والقتل ضد السكان المحليين والأجانب في ألمانيا والاتحاد السوفياتي وفي بلدان أخرى. وبعدئذ، ولوهلة ما، بدا وكأن الثورة النووية يمكن أن تكمل انتصار التكنولوجيا على الجنس البشري، ولكن عادت الحكمة السياسية نوعاً ما وحدث توقف في سعي الحضارة إلى تدمير ذاتها.

إن القرن الجديد معرض لأن تسحقه الفوضى والتكنولوجيا. هذان العاملان المدمران للتاريخ يمكن أن يعزز أحدهما الآخر. وقد خلقت القرون الغابرة ذخائر على شكل تعصب وطني وإيديولوجي وديني تكفي لتوفير بواعث للتدمير.

يشير انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل على السواء إلى عالم تفقد فيه الحكومات الغربية السيطرة. يمثل انتشار تكنولوجيا الدمار الشامل إعادة توزيع هائل كامن للقوة بعيداً عن الدول الصناعية (والديمقراطية) المتقدمة تجاه دول أصغر قد تكون أقل استقراراً وليس لديها إلا القليل لتجازف به في عالم يسوده النظام، أو حتى على نحو أكثر إثارة، قد

تمثل إعادة توزيع للقوة بعيداً عن الدولة نفسها وتجاه الأفراد ، أي تجاه الإرهابيين والمجرمين. إذا كان مقدراً على الانتشار أن يحدث على هذا النحو، فلن تكون الحكومات الغربية فقط هي التي ستفقد السيطرة، وإنما جميع أولئك الناس الذين لهم مصلحة في عالم يسوده النظام.

في الماضي، إذا كان لحركة إيديولوجية أن تكون مدمرة، كان يتعين عليها أن تكون واسعة الانتشار كي تحشد ما يكفي من الدعم لتولي السلطة. ولربما كان يتعين وجود تظلمات حقيقية وراءها. ومن الآن فصاعداً، سوف تتمكن جماعات صغيرة نسبياً من إحداث ذلك النوع من الضرر الذي لم تكن تستطيع تحقيقه في السابق سوى جيوش دول أو حركات ثورية رئيسية. إن عدداً قليلاً من المتعصبين بحوزتهم قنبلة قذرة (قنبلة تنشر مادة إشعاعية) أو أسلحة بيولوجية سيكون بمقدورهم إحداث وفيات على نطاق غير متصور سابقاً. إن المحاولة التي قامت بها طائفة Aum Shinirikyo باستخدام الانتراكس في طوكيو قد فشلت، ولكن عاجلاً أم آجلاً سوف ينجح أحد حلفائها في مكان ما من العالم. ولربما يستطيع ستون شخصاً شن هجوم إرهابي خطير، شريطة إن يكونوا يتمتعون بما يكفي من الالتزام

والجرأة والكفاءة (أو بدلاً عن ذلك، أن يكونوا متعصبين، متهورين أو محظوظين). إن واحدا بالمليون من السكان يكفي. وإن الانعتاق والتنوع والاتصالات العالمية ـ كل الأشياء التي تعد بعصر من الثروات والإبداع ـ يمكن أن تحدث أيضاً كابوساً تفقد فيه الدول التحكم بأساليب العنف ويفقد فيه الناس التحكم بمستقبلهم، إذ ترتكز الحضارة والنظام على السيطرة على العنف: إذا أصبح من المتعذر السيطرة على العنف، فلن يكون هناك نظام ولا حضارة.

إن المقالات الثلاث في هذه المجموعة هي تأملات غير مباشرة من زوايا مختلفة لهذه الحالة وما يمكن فعله بشأنها.

تصف المقالة الأولى حالة العالم وحالة الدولة بعد عقد من نهاية الحرب الباردة. إن القوة الأمريكية هي أبرز سمة من سمات هذا العالم، ولكن على المدى الطويل فإن أهم الحقائق قد تكون نهاية الإمبراطورية وتحول الدول عبر العولمة. ويعد بروز نظام ما بعد الحداثة الأمني في أوربة أكثر السمات إيحاء بالأمل. وإن أكثر السمات مدعاة للقلق هي تعدي الفوضى على العالم المتمدن ـ من حوله وداخله ـ قد تستطيع أوربة إيقاف اقتراب الفوضى عبر البلقان أو حتى عبر البحر البيض المتوسط، ولكن

قد يبدو من الأصعب التعامل مع الفوضى في عقر دارها وفي المدن الصناعية الآخذة في الانحدار.

لن يحدث الوقوع في الفوضى سريعاً، إذ لا يزال ثمة وقت لمعالجة ما سوف تسببه من مشكلات. فقد يفلح لتعامل مباشرة مع الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل في احتواء بعض المخاطر ولكنه لن يضع حداً لها. يجب استخدام الوقت الذي يتم شراؤه بالعمل المباشر من أجل حل بعض المشكلات الأساسية. إذا كان على الدول الاحتفاظ بالسيطرة، فإن أول شرط يقضي بأن تعقد الواحدة مع الأخرى صلحاً كي يمكنهما معاً من مجابهة خطر الفوضى المشترك. إن خلفية من السلم فيما بين الدول أمر أساسي لسياسة الاحتواء والوقاية الذاتية على السواء، فالدول تضعف وتدمر نفسها من خلال الحروب. والنزاع يوقد التعصب ومن ثم يعطي المتعصبين وسائل التدمير. فلولا الحروب في أفغانستان، لما كان هناك أسامة بن لادن.

تدور المقالة الثانية حول كيفية صنع السلام. إنها تبدأ بمثابة تأمل عام في الدبلوماسية ولكنها تنتهي بنظرة على شروط صنع سلام ما بعد الحداثة. إنها مكتوبة إعجابا بالرجال والنساء الذين بنوا السلام الأوربي والعلاقة عبر الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية، وهو المثال الوحيد على سلام دائم بين الأمم.

وفي نهاية المطاف، يمكن لدروس هذا النجاح أن تعلّمنا وتعلّم غيرنا كيف ننشر السلام على نطاق أوسع. ولكن السؤال هو: هل سيكون لدينا الوقت الكافي؟ كان جمع البلدان الأوربية معاً بعد قرون من الحروب إنجازاً رائعاً ولكن احتاج تحقيقه إلى كارثة وقد تم في خلفية تاريخ وثقافة مشتركين. إن أكثر شيء مدعاة للقلق بشأن العولمة هو أنها تجلب لنا مزيداً من الأعداء الأجانب الجدد الذين لا نكاد نفهم بواعثهم.

قد يعطينا العلم الحديث الذي أعطانا الأسلحة وسائل السيطرة عليها. ولكن التاريخ يوحي بأن حل مشكلات التكنولوجيا هو سياسة أفضل بدلاً من تكنولوجيا أفضل.

والمقالة الثالثة عبارة عن تعليق حول أوربة الحالية. إذا كان علينا البقاء خارج العاصفة التي تهددنا في العقود القادمة، علينا أن نسخّر من أجل الخير ما تمثله أوربة من قوة كامنة هائلة. لن يكفي ترك العالم للولايات المتحدة إذ إن مشكلات السلام في القرن الحادي والعشرين هي في غاية الصعوبة، وإن ظروف الحرب في غاية الفظاعة بحيث يجب على الجميع الإسهام معاً.

الجزء الأول

وضع العالم

مقدمة

تسجل سنة 1989 تحولاً مفاجئاً في التاريخ الأوربي. إن ما حدث آنذاك كان أبعد مدى من أحداث سنوات 1789 أو 1815 أو 1919، وهي تواريخ ترمز إلى الثورات وتفكك الإمبراطوريات وإعادة تنظيم مناطق النفوذ. ولكن لغاية سنة 1989، كان التغيير يحدث ضمن إطار راسخ من توازن القوى والقوى المستقلة ذات السيادة. ولكن سنة 1989 كانت مختلفة، إذ يجب أن يضاف إلى التغييرات المثيرة لتلك السنة، وهي الثورات وإعادة تنظيم التحالفات، تغيير جوهري طرأ على نظام الدولة الأوربي نفسه.

إن ما حدث في سنة 1989 لم يكن مجرد توقف للحرب الباردة وإنما أيضاً نهاية لنظام توازن القوى في أوربة. وهذا التغيير أقل وضوحاً وأقل إثارة من رفع الستار الحديدي أو سقوط جدار برلين، ولكنه أعمق وأهم. وفي الحقيقة، فإن التغيير الذي طرأ على النظام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحدثين معاً، بل لعله كان شرطاً مسبقاً لهما.

إن أفضل نقطة للمقارنة من الناحية التاريخية هي سنة 1648 وهي السنة التي انتهت فيها حرب الثلاثين سنة حين برز نظام الدولة الأوربية الحديثة في معاهدة سلام وستفاليا. وإن ما برز بوضوح منذ سنة 1989 ليس إعادة لترتيب النظام القديم وإنما هو نظام جديد. ويكمن وراء هذا شكل جديد من صفة الدولة، أو على الأقل شكل جديد من الدول التي تتصرف بطريقة مختلفة جذرياً عن الماضي. إن تحالفات تظل قائمة في ظل السلم وكذلك في ظل الحرب والتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وقبول السلطان القضائي للمحاكم الدولية، كل ذلك يعني أن سيادة الدول واستقلالها لم تعد اليوم مطلقة كما كانت عليه من قبل.

وفي تناظر غريب، حدثت هذه التغييرات أيضاً في أعقاب حرب ثانية دامت ثلاثين سنة: 1914 إلى 1945. لقد أحدثت الحربان العالميتان الأولى والثانية مستوى دمار لم تكن أوربة قد شهدته منذ حرب الثلاثين سنة الأولى. وفي كلتا الحالتين، 1648 و1945، كانت النتيجة إدراكاً بأنه حدث فشل جذري وأنه طرأ تغيير على النظام. وكانت المجابهة النووية إبان الحرب الباردة هي عامل هام آخر: فقد أتاح هذا العامل إمكانية دمار على نطاق لم يسبق له مثيل عبر التاريخ.

وفي الوقت نفسه، فقد جمّد أوربة لمدة أربعين سنة. وكانت الحرب الباردة وخطر المجابهة النووية سبباً لأن تطرح جانباً الشجارات العادية التي أربكت السياسة الأوربية. وقد أوجد الستار الحديدي حدوداً واضحةً وأدى إلى تركيبة تحالف مستقر في ظل الزعامة الأمريكية. وقد أتاح كل هذا فسحة للتنفس في نظام الدولة في أوربة ونشوء أنظمة جديدة. ومن الواضح انه كانت ثمة حاجة لإجراء تغيير في نظام الدولة في أوربة. فإذا كان النظام القائم يفرز مثل تلك المستويات غير المقبولة من الدمار الفعلي والمحتمل، فمعنى ذلك أنه لم يكن يؤدي وظيفته. لذلك، ينبغي ألا تعترينا الدهشة حين نرى بروز شكل جديد من نظام الدولة.

إن التفكير في الشؤون الخارجية، مثل أي نوع آخر من التفكير، يستلزم خريطة مفاهيمية، تبسّط السمات الرئيسة وتركز عليها، شأنها شأن الخرائط. قبل سنة 1648. كان التصور التنظيمي الرئيسي لأوربة هو وحدة العالم المسيحي (إذ إن مصطلح "أوربة" كان يُستخدم بالكاد حتى أواخر القرن السابع عشر). وبعد معاهدة صلح وستفاليا، حدث توازن القوى. ومنذ سنة 1648، أطلق على النظام الأوربي والسياسات التي سادت داخله مجموعة متنوعة من الأسماء: "رابطة أوربة"، "الأمن

الجماعي"، و"الاحتواء". وكانت كل واحدة من هذه التسميات اسما لتنويعة لدولة الأمة وميزان القوى (كان الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم تنويعةً خاصةً وغير موفقة بشكل خاص). إذا كانت أوربة، حسبما تجادل هذه المقالة، قد انتقلت الآن إلى ما هو أبعد من نظام توازن القوى، فإننا نحتاج إلى فهم النظام الجديد الذي يستند إليه أمننا. فهو يحتاج إلى مفردات جديدة، وإلى سياسات جديدة إلى حد ما.

إن إحدى المشكلات الاستثنائية في فهم النظام الدولي - بخلاف بالنظام الأوربي - هي أنه بات أقل اتحاداً منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد وحدت الحرب الباردة النظام الدولي في مجابهة عالمية وبدت أنها أضفت على زوايا مظلمة من العالم أهمية استراتيجية. وكان يمكن النظر إلى مسائل السياسات الخارجية على ضوء سؤال مربك وحيد: هل كان ذلك خيراً لنا أم لهم، للغرب أم للكتلة السوفياتية، للرأسمالية أم للشيوعية؟ ومع نهاية الحرب الباردة، فإن وحدة الرؤية الاصطناعية هذه ذهبت أدراج الرياح، ولعلها أخذت معها بعض الزعامة الموحِّدة للولايات المتحدة. وحسبما ستتم مناقشته لاحقاً، في حين أن أوربة تعمل على تطوير نظام أمني جديد وأكثر انضباطاً، فإن

أجزاء أخرى من العالم تزداد فوضوية. ولعله كان من الطبيعي أنه مع زوال نظام واحد، ينبغي لرجال الدولة التهليل لوصول نظام جديد، حسبما فعل الرئيس بوش بعد حرب الخليج الأولى. ولكن حسبما بات واضحاً الآن، فإن هذا وصف سيئ لوقائع الأمور الحالية.

من المهم فهم نوع العالم الذي نعيش فيه، إذ إن تكاليف الأخطاء الفكرية في الشؤون الخارجية تكاليف هائلة. ويتم أحياناً خوض الحروب خطأ، بالنسبة لبريطانيا على الأقل. فقد جرى خوضها على أساس أن عبد الناصر كان هتلراً جديداً وتهديداً للنظام، ولكن لم يكن التهديد ولا النظام موجودين حقاً. كانت حرب الجزائر خطأ، فقد كانت فرنسا تقاتل من أجل مفهوم للدولة لم يعد قابلاً للبقاء. وكانت حرب فيتنام خطأ: فقد اعتقدت الولايات المتحدة أنها كانت تحارب الحرب الباردة، بينما كانت تواصل في الحقيقة حملة استعمارية فرنسية. ترتبت على هذه الأخطاء المفاهيمية تكاليف باهظة. لذلك فإن وضوح التفكير هو مساهمة في السلام.

إن الغرض من هذه المقالة هو شرح ما حدث من تغيرات وتقديم إطار لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة. وسيكون التركيز الرئيسي على أوربة، إذ هي التي سيطرت "بشكل

فاعل أولاً ومن ثم بشكل منفعل سلبي" على المسرح الدولي لمدة تناهز 500 سنة. كما أن ما حدث في أوربة هو تغير شامل، وأن نظام توازن قوى دولة الأمة قد حدث أول ما حدث في أوربة. وقد بدأ الآن نظام بعد التوازن لدول ما بعد الحداثة في أوربة أيضاً. ولكن في عصر العولمة، لم تعد أي قارة جزيرة، والسؤال الرئيسي بالنسبة لأوربة لم يعد الآن كيف يمكنها وضع حد لنزاعاتها المؤدية للاقتتال بين الأخوة، وأصبح بدلاً عن ذلك كيف يمكنها العيش في عالم تتجاهل فيه النزاعات والصواريخ والإرهابيون الحدودَ، وحيث ولّت أوجه التيقن المألوفة التي كانت مقترنة بالحرب الباردة وتحالفاتها.

1
النظام العالمي القديم

من أجل فهم الحاضر لا بد لنا من فهم الماضي. بمعنى ما، يمكن القول بأن الماضي لا يزال حاضرا معنا. اعتاد النظام الدولي أن يستند إما إلى الهيمنة أو إلى التوازن. وقد جاءت الهيمنة أولاً في العالم القديم. كان النظام يعني الإمبراطورية: إمبراطورية الإسكندر، الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطوريات المغولية أو العثمانية أو الصينية. وكان الخيار، بالنسبة للعالم القديم وعالم العصور الوسطى، بين الإمبراطورية والفوضى. في تلك الأيام، لم تكن الإمبريالية كلمة قذرة، إذ كان لدى الموجودين داخل الإمبراطورية نظام وثقافة وحضارة، بينما كان يوجد خارج الإمبراطورية برابرة وفوضى واضطراب.

لقد ظلت صورة السلم والنظام عبر مركز قوة مهيمنة وحيدة صورة قوية منذ ذلك الحين. فقد كانت موجودة بداية في أحلام العصور الوسطى لاستعادة العالم المسيحي (من قبل مؤلفين مثل دانته Dante)، في المقترحات الكثيرة التي طرحها

مثاليون مثل إما نويل كانت Immanuel Kant ، أو سانت سايمون Simon - Saint ، أو فكتور هوغو Victor Hugo ، أو أندرو كارنيجي Andrew Carnegie من أجل إقامة حكومة عالمية أو حكومة أوربية ، وهي لا تزال مرئية اليوم في دعوات لإقامة ولايات متحدة أوربية. إن فكرة أمم متحدة كحكومة عالمية (لم يقصد لها أن تكون كذلك أبداً) لا تزال قائمة ، وكثيراً ما تتعرض الأمم المتحدة للانتقاد لعجزها عن أن تكون كذلك.

ومع ذلك، فإن الدول الصغيرة وليس الإمبراطوريات هي التي أثبتت كونها قوة دينامية في العالم ، فالإمبراطوريات ليست مصممة للنهوض بالتغيير. إن الاحتفاظ بتماسك الإمبراطورية - وإن جوهر الإمبراطوريات هو أنها توحد شتى المجتمعات تحت حكم وحيد - يتطلب عادة طرازاً سياسياً سلطوياً ، وإن الابتكار ، خصوصاً في المجتمع والسياسة ، يؤدي إلى عدم استقرار ، وبالتالي ، فإن التعليمات المعيارية التي كانت تعطى إلى حاكم إقليمي في الإمبراطورية الصينية كانت تطالب بالتأكد من عدم حدوث تغيير. ومن الناحية التاريخية ، فإن الإمبراطوريات كانت ساكنة (استاتية) عموماً.

انبثقت زعامة أوربة العالمية عن ذلك الإسهام الأوربي الفريد المتمثل بالدولة الصغيرة. وقد تم العثور في أوربة على طريقة ثالثة بين اتزان الفوضى واتزان الإمبراطورية. وفي الظروف الخاصة بأوربة العصور الوسطى، أصبحت الإمبراطورية متفككة ومتشظية. فقد تنافست كتلة متنافسة متشابكة من الاختصاصات من أجل السيطرة: أصحاب الأراضي، المدن الحرة، أصحاب الحقوق الإقطاعية، النقابات المهنية والملك. وفوق هذا وذاك، فإن الكنيسة التي كانت تحتل ما تبقى من الإمبراطورية المسيحية كانت لا تزال تحتفظ بقدر كبير من النفوذ والسلطة، منافسة بذلك السلطات العلمانية.

وقد تأتّى نجاح الدولة الصغيرة من نجاحها في إقامة تركيز للقوة - خصوصاً قوة سن القانون وإنفاذه - في نقطة مفردة: أي إقامة السيادة. وبخلاف الكنيسة التي كانت تطالب بحكم كلي، كانت السلطة العلمانية للدولة محدودة جغرافياً. وهكذا تغيرت أوربة من نظام كلي ضعيف إلى نمط من سلطات سيادية أقوى ولكنها محدودة جغرافياً دون أي إطار قانون إجمالي. وإن حرب الجميع ضد الجميع التي كان يخشاها هوبز(Hobbes) قد حال دونها تركيز القوة الشرعية في سلسلة من النقاط المفردة، ولكن كانت الشرعية والقوة

تقتصران على نقاط مفردة. كان النظام الداخلي هو شاغل هوبز الرئيسي. فقد عاش عبر الحرب الأهلية في إنكلترا ولكن تركيز القوة في الداخل ترك النظام الدولي دون الحماية - التي يعترف الآن بأنها كانت راشحة - التي وفرتها الكنيسة على شكل نظام وسلطة كان يخضع لهما حتى الملوك. وقد تم شراء النظام الداخلي على حساب الفوضى الدولية.

لقد خلق تنوع الدول الأوروبية الصغيرة تنافساً كان في بعض الأحيان على شكل حرب، وكان مصدر تقدم اجتماعي وسياسي وتكنولوجي. غير أن صعوبة نظام الدولة الأوربي كانت تتمثل في كونه مصدر تهديد على أي من الجانبين. فمن ناحية، كان ثمة خطر فقدان السيطرة على الحرب وانحدار النظام إلى حالة من الفوضى. ومن ناحية أخرى، كان ثمة خطر انتصار قوة واحدة في الحروب وفرضها هيمنة وحيدة على أوربة.

وكان ميزان القوى هو الحل لهذه المشكلة الأساسية المتمثلة في نظام الدولة الصغيرة. ولم يكن ميزان القوى يعمل بشكل كامل للغاية ولا بشكل آلي للغاية حسبما يتصور أحياناً. ورغم ذلك، فإن فكرة أن توجد دول أوربة، بطريقة نيوتونية شبه آلية، توازناً فيما بينها يمنع أياً منها من السيطرة

على القارة ظلت تسيطر سيطرة قوية على التخيل التاريخي. وكان مبدأ المحافظة على ميزان قوى في القارة الأوربية مكتوباً لمدة مائة سنة في قوانين التمرد السنوية الصادرة عن البرلمان البريطاني. ومع ذلك، أياً كانت الارتباطات المفاهيمية (التي أضافتها للتو استراتيجية الأمن القومي الأمريكي مع إشارات إلى"ميزان قوى من أجل السلام" الذي يعني على ما يبدو الشيء نفسه كالسيطرة الأمريكية)، وحين وصل الأمر إلى نقطة تهديد نظام الدولة الأوربي من قبل الأطماع الإمبريالية من إسبانيا إلى فرنسا أو ألمانيا، تم تشكيل تحالفات لإحباط تلك الأطماع. وقد توافق هذا مع طبيعة النظام: تنزع سلطة حيادية بصورة طبيعية إلى حماية سيادتها. وكان لهذا النظام أيضاً شرعية معينة: كان رجال الدولة يدركون استصواب وجود توازن. وعلى مدى العقود التي تلت حرب الثلاثين سنة، نما توافق بين الحكومات والنخب مفاده أنه ينبغي المحافظة على تعددية الدول الأوربية. وقد اعتبر كثيرون هذا بمثابة شرط للحرية في أوربة.

ومع توازن القوى ولّى مبدأ داعي مصلحة الدولة وقدم مكيافلّي أولاً الفرضية القائلة إنه ينبغي ألا تخضع الدول للقيود الأخلاقية نفسها التي يخضع لها الأفراد. وهذه الفلسفة

القائلة إن القواعد الأخلاقية لا تنطبق على الدول كانت نظير التغييرات التي بموجبها لم تعد الدولة ملكية خاصة لحاكمها. وفي الوقت نفسه، عكست انهيار السلطة الشمولية للكنيسة. وقد نما قبول داعي مصلحة الدولة منذ عصر النهضة فما بعد حتى أصبحت، بحلول نهاية القرن التاسع عشر، الحكمة المقبولة ولم تعد الأسئلة التي قضّت مضاجع أكيناس Aquinas وأوغوستين Augustine حول ما إذا كانت الحروب عادلة أم لا تعتبر ذات صلة.

وعلى الرغم من ذلك، تكمن في ميزان القوى حالة متأصلة من عدم الاستقرار. فقد كان هو النظام الذي كان ينتظر فيه دائماً حدوث الحرب. وقد جاءت نهاية النظام نتيجة ثلاثة عوامل: كان العامل الأول توحيد ألمانيا في سنة 1871، إذ هنا للمرة الأولى كانت توجد دولة من الاتساع والدينامية بمكان بحيث يتعذر احتواؤها ضمن النظام الأوربي التقليدي. احتاج كبح الأطماع الألمانية مرتين تدخل قوتين أوربيتين غير تقليديتين هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي المناسبة الثانية، تخلفت الدولتان كلتاهما، مما غيّر طبيعة النظام إلى الأبد.

كان العامل الثاني التغير في التكنولوجيا في القرن التاسع عشر، الذي أدخل الثورة الصناعية إلى أرض المعركة. كانت الحرب متأصلة في نظام ميزان القوى، ولكن بحلول بداية القرن العشرين، كانت التكنولوجيا ترفع ثمن الحروب إلى مستويات يتعذر تدبرها.

وجاء التغيير الثالث مع الثاني، فقد جلبت الثورة الصناعية معها ليس وسائل نقل الجماهير إلى أرض المعركة فحسب، وإنما أيضاً مجتمع الجماهير والسياسة الديمقراطية مما عنى أنه لم يكن بالإمكان ترك الحرب والسلام لحكم نخبة صغيرة ذات توجه دولي. أمكن الاحتفاظ بتفكير ميزان القوى في معاهدة أوترخت ومؤتمر فيينا أو في معاهدة بسمارك مع النمسا بعد حرب 1866. ولكن في سنة 1871، كان تأثير الشعور القومي الشعبي يلعب دوراً بالفعل. وإن ضم بسمارك لمنطقة الألزاس واللورين مخالفاً بذلك رأيه الأكثر حكمة أوضح أن أيام نظام بسمارك، حين كان بالإمكان التلاعب بالدول وموازنتها، أوشك على نهايته[2]. ومع انعقاد عقد مؤتمر فرساي، لم يكن بالإمكان إجراء نوع مفاوضات السلام التي أجراها تاليران (Talleyrand) وميترينخ (Metternich). وكانت فكرة ميزان القوى ميتة بالفعل في سنة 1919، رغم

أن الحرب العالمية الثانية شهدت تحالفاً أخيراً لإنقاذ نظام الدولة الأوربي.

إذا كان ميزان القوى هو نظام الدولة الأوربي للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر (وإلى حد ما النصف الأول من القرن العشرين)، فإن النظام العالمي كان نظام إمبراطوريات. وكانت الإمبراطوريات، في معظمها، هي النظام الأوربي مكتوباً بالخط العريض. وكانت حروب الإمبراطوريات، حرب السنوات السبع مثلاً - حروباً أوربية بصورة أساسية. وقد أضافت الإمبراطوريات ثروة هائلة ووفرت خلفية للسياسة الأوربية - سواء في مؤتمر برلين أو في حادثة أغادير. ولكن كان قلب النظام لا يزال في أوربة[3]. وكان من الطبيعي أن تكون للقوى الأوربية إمبراطوريات عبر البحار بالنظر إلى قوتها النسبية وحرصها على الكسب. ولكن كان الأمر ينطوي أيضاً على مفارقة مفادها أن القوى التي كانت تدير نظام توازن في قارتها الخاصة بها - مع قبولها الدول الوطنية والتعددية الدولية - كانت تدير إمبراطوريات عبر البحار تخمد الروح القومية وتعادي التعددية. وكانت هذه المفارقة هي أساس تفكك الإمبراطوريات في النصف الثاني من القرن العشرين.

ولكن الإمبراطوريات كانت طبيعية أيضاً.. إن كون الدول عدوانية أو كون بعضها على الأقل عدواني بعض الوقت إنما هو أحد افتراضات نظام توازن القوى. وإن نظاماً مصمماً لإحباط الأطماع المسيطرة يفترض أن مثل هذه الأطماع أمر عادي. وحيث إن التوازن في أوربة كان يمنع التوسع هناك، فقد كان من الطبيعي حدوث ذلك التوسع عبر البحار. وهذا هو سبب آخر جعل ألمانيا عاملاً مثيراً للقلق. وبحلول وقت انبثاق ألمانيا، كانت معظم الفوضى المتوافرة (وكذلك بعض عدم الفوضى) قد تحول بالفعل إلى إمبراطورية، أو أنها أُعلنت خالية من الإمبراطوريات (أمريكا الجنوبية في ظل مبدأ مونرو)، مما أفسح مجالاً قليلاً لألمانيا أو اليابان.

نظام الحرب الباردة

كانت سنوات الحرب الباردة مدة حروب وتوتر، ولكن كان يوجد أيضاً نظام أساسي كامن جاء على شكل تفاهم ضمني بأن تبذل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قصارى جهودهما بعدم محاربة أحدهما الآخر مباشرة، وكذلك يفعل حلفاؤهما الرئيسيون. وكانت الأسلحة النووية تكمن وراء هذا بالطبع. وكان الجانب الآخر من المسألة هو أن الاتحاد

السوفياتي كان حراً في غزو حلفائه من دون تدخل غربي. كما سمحت هذه القواعد غير المكتوبة بأن يزود الاتحاد السوفياتي فيتنام الشمالية بالأسلحة، وأن تزود الولايات المتحدة رجال العصابات الأفغان بالأسلحة، ولكن لم يرسل أي منهما قوات قتالية تقليدية إلى مسرح كان الآخر ملتزماً فيه. وكان يتم خوض الحرب الباردة في معظمها بالدعاية والرشاوى والتخريب. وحيثما كان يوجد قتال عسكري، فإنه كان يتم في أغلب الأحيان من أجل سيطرة سياسية أو إيديولوجية على بلد معين - على سبيل المثال نيكاراغوا أو أنغولا أو كورية - بدلاً من قتال عسكري بين البلدان. وقد جرت العديد من المعارك الفعلية في حروب أهلية. وبالتالي، كان النظام يتحلى بترتيب معين إذ لم تتغير الحدود في كثير من الأحوال وكانت أهم النزاعات بين الدول تجري عادة خارج إطار الحرب الباردة.

ومع ذلك، فإن نظام الحرب الباردة لم يكن مصمماً ليدوم إذ رغم أنه كان مستقراً على الصعيد العسكري، فقد كانت تعوزه الشرعية كنظام. لم يكن الأمر قاصراً على أن الكثيرين وجدوا أن توازن الرعب كان بغيضاً - على وجه

الإجمال فإن الأفراد وليس الحكومات هم الذين كانت تساورهم شكوك أخلاقية، بل لقد رفضت في الواقع إيديولوجيات كلا الجانبين تقسيم العالم إلى معسكرين؛ فقد ادعى كل منهما بأن نموذجه الخاص بالكيفية التي يجب أن يكون عليها العالم يتمتع بشرعية عالمية وسلطة أخلاقية (على الجانب الغربي، لعل هذا كان أصح في أمريكا أكثر منه في أوربة). وبهذا المعنى، اختلف توازن الحرب الباردة عن نظام القوى الأوربي، الذي قبلته الحكومات القائمة آنذاك بوصفه نظاماً مشروعاً وأنه كان إلى حد ما يتطابق مع الروح العقلانية لتلك الحقبة. ولم يلائم أبداً نظام التوازن والانقسام الخاص بالحرب الباردة الروح الأكثر شمولية والأكثر أخلاقية لأواخر القرن العشرين. يضاف إلى ذلك أن كلا الجانبين كانا، ضمن حدود معينة، على استعداد دائم لتقويضه.

لم تتمخض نهاية الحرب الباردة عن إعادة ترتيب المسرح الدولي الذي يلي عادة حروب السيطرة فحسب، وإنما تمخضت أيضاً عن تغيير داخلي. وحيث إن الحرب الباردة كانت معركة أفكار بقدر ما كانت حرباً بين جيوش، فإن

تلك التغيرات لم تفرضها قوات احتلال وإنما تم إدخالها إلى حكومات راغبة، وإن كانت مشدوهة، من قبل جماعات من علماء الاقتصاد المدربين في مجال تكنولوجيا إدارة المعلومات، ومستشارين في مجال الإدارة، وحلقات دراسية وبرامج مساعدة فنية (بما في ذلك الصندوق البريطاني للخبرات الفنية وهو اسم يليق بالصندوق). وتتضح السمة الفريدة للحرب الباردة من حقيقة أن المنتصرين بدلاً من استخلاص تعويضات - دامت عادة من العصور الوسطى حتى القرن العشرين - فإنهم قدموا بدلاً عن ذلك معونات للمساعدة في تحويل الجانب المنهزم. وهكذا فإن حروب الأفكار تختلف عن حروب الأراضي.

إن الأفكار ليست خالية من التكلفة، إذ يمكن أن تشكل خطراً على السلام. فالديمقراطية، وهي الفكرة المنتصرة في الحرب الباردة، تدمر الإمبراطوريات. يحتاج تسيير أمور دولة ديمقراطية يسودها تصويت الأغلبية إلى إحساس قوي بالهوية. فالديمقراطية تستتبع تحديد مجتمع سياسي توفره - في أحوال كثيرة - فكرة الدولة. إن تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا - وهما بطرق مختلفة إمبراطوريتان من إمبراطوريات الحرب الباردة - هو نتيجة انتصار الليبرالية

والديمقراطيـة الغـربيتين وإن الحـروب في تلـك الـدولتين هـي حـروب الديمقراطيـة. تسـتطيع الليبراليـة والقوميـة التـآلف معـاً حالياً تماماً كما كانتا في دول القرنين الثامن عشر والتاسع عشـر الـتي نشـأت عـن شـكل أو آخـر مـن أشـكال الحكـم الإمبريالي.

2

النظام العالمي الجديد

تستهدف هذه الدراسة التاريخية المختصرة إثبات أن الذي انتهى في سنة 1989 لم يكن الحرب الباردة فحسب أو حتى بمعنى شكلي، الحرب العالمية الثانية، حيث إن معاهدة"2+4" (التي أنهت ترتيبات ما بعد الحرب بشأن برلين وألمانيا) تمثل تسوية نهائية لتلك الحرب أيضاً.

إن الذي انتهى في أوربة (ولكن ربما في أوربة فقط) كانت الأنظمة السياسية التي سادت خلال ثلاثة قرون: ميزان القوى والحافز الإمبريالي. وقد وحدت الحرب الباردة نظام ميزان القوى والإمبراطورية وجعلت العالم كلاً واحداً، يوحده كفاح واحد من أجل التفوق ومنغلق في توازن رعب واحد. ولكن لم يعد كل من التوازن والإمبراطورية المفهومين الحاكمين في أوربة، ونتيجة لذلك، لم يعد العالم يشكل نظاماً سياسياً واحداً.

عالم ما قبل الحداثة

إننا نعيش اليوم في عالم منقسم، ولكنه منقسم بطريقة مختلفة تماماً عن أيام المجابهة بين الشرق والغرب. أولاً يوجد عالم ما قبل الحداثة: فوضى ما قبل الدولة وما بعد الإمبريالية. والأمثلة على ذلك هي الصومال وأفغانستان وليبيريا. لم تعد الدولة تلبي معيار ماكس ويبر Max Weber بأن تتمتع باحتكار مشروع لاستخدام القوة. وقد يحدث هذا الظرف لأن الدولة أساءت استخدام الاحتكار في الماضي وفقدت شرعيتها. في حالات أخرى، بالنظر إلى سهولة توافر الأسلحة التقليدية هذه الأيام، قد تفقد الدولة هذا الاحتكار. الدولة ذاتها هي هيكل هش، سواء في المجتمعات البدائية التي قد تقل الحاجة لها أو في المجتمعات الحضرية والصناعية، التي يقل فيها تحمل الفوضى، ولكن لديها هيكل سلطة أكثر رقة، فإن ما توفره الدولة من نظام هو شيء حيوي للمجتمع. فمن شأن قدر قليل للغاية من النظام أن يجلب خطر الفوضى بينما من شأن قدر كبير للغاية من النظام مع وجود الدولة أن يوقف المجتمع عن الأداء - حسبما شاهدنا في البلدان الشيوعية.

يقول مدرب المبارزة بالسيف لتلميذه في فيلم سكاراموش (*Scaramouche*) "إذا أمسكت به بطريقة رخوة، سوف يفلت منك، وإذا أمسكت به بقوة فإنك سوف تسحقه". وهكذا الأمر بالنسبة للدولة والمجتمع المدني.

إن هذه الأمثلة ليست بأي حال من الأحوال الحالات الوحيدة للانحلال بالنسبة إلى دولة سابقة للدولة الحديثة. لم يمضِ وقت طويل منذ نهاية الحرب الباردة وسوف يبرز المزيد من دول ما قبل الحداثة. إن بعض مناطق الاتحاد السوفياتي السابق مرشحة لهذا الوضع، وعلى وجه أخص الشيشان. إن جميع أهم المناطق المنتجة للمخدرات في العالم هي جزء من عالم ما قبل الحداثة. في أفغانستان في ظل حكم طالبان، لم تكن هناك سلطة سيادية حقيقية. والوضع مماثل لدرجة كبيرة في بورما أو في بعض أجزاء من أمريكا الجنوبية، حيث ملوك المخدرات يهددون احتكار الدولة للقوة. لا تخلو منطقة في العالم من الحالات الخاصة بها المحفوفة بالمخاطر.

إن ما هو مختلف اليوم هو أن الحافز الإمبريالي ميت في أكثر البلدان قدرة على الإمبريالية. لم تعد الأراضي والموارد الطبيعية (باستثناء النفط) مصدر قوة لأكثر البلدان تقدماً من الناحية التكنولوجية. إن حكم الناس، وبخاصة الناس

العدائيين المحتملين، هو عبء وما من أحد يريد أن يدفع تكاليف إنقاذ بلدان نائية من الدمار. وينتمي عالم ما قبل الحداثة، حسبما كان آنذاك، لمنطقة زمنية مختلفة: هنا، كما في العالم القديم، فإن الخيار هو مرة أخرى بين الإمبراطورية أو الفوضى. واليوم، ولأن ما من أحد منا يرى فائدة الإمبراطوريات، فإننا غالباً ما كنا نختار الفوضى.

ونتيجة لذلك، لدينا، للمرة الأولى منذ القرن التاسع عشر، أرض بلا كيان. وقد تظل أو لا تظل كذلك. إن وجود منطقة فوضى كهذه ليس بالأمر الجديد، ولكن هذه المناطق، وعلى وجه التحديد بسبب الفوضى التي تعاني منها، كانت في السابق معزولة عن بقية العالم. والأمر ليس كذلك اليوم حيث لا يزال يمكن لدولة ليس لديها الكثير من القانون والنظام أن يكون لها مطار دولي.

في حين أن مثل هذه البلدان لم تعد مصدر إغراء وطمع، فإنها قد تثير الشفقة: يمكن للصور التلفزيونية جلب المعاناة داخل منازلنا. وفي حين أن الدولة تكون في غاية الضعف بحيث لا تشكل خطراً، فإن الفاعلين من غير الدول قد يصبحوا في غاية القوة. وإذا أصبحوا خطرين للغاية لدرجة ألا يمكن للدول الوطيدة تحملهم، فعندئذ يمكن تصور إمبريالية

دفاعية. وفي حال لجوء فاعلين من غير الدول، لا سيما اتحادات المخدرات أو الجريمة أو الاتحادات الإرهابية، إلى استخدام قواعد ليست بدول (أي ما قبل الحداثة) لشن هجمات على الأجزاء الأكثر انتظاماً من العالم، عندئذ تضطر الدول المنظمة إلى الرد في نهاية المطاف. وهذا ما شاهدناه في كولومبيا وفي أفغانستان وجزئيا في أعمال توغل إسرائيل داخل الأراضي المحتلة[5].

الدين ونشوء العالم الحديث

الدين عامل حاسم في هذه القصة. تتميز إمبراطوريات عديدة بعنصر ديني قوي. ولعل سبب هذا هو أن المجتمعات التي حكمتها كانت زراعية إلى حد كبير مع الهيكل الاجتماعي الزراعي المميز المؤلف من فلاحين وجنود وقساوسة. كانت إمبراطورية بيزنطة الشرقية والإمبراطورية الكارولنجية الغربية مسيحيتين بينما كانت الإمبراطوريتان العثمانية والمغولية مسلمتين.

في الإمبراطورية الروسية، كان ينظر إلى موسكو بوصفها روما الثالثة وكان يتم تحديد هوية رعياها من خلال الدين وليس الإثنية (كانت الأرثوذكسية هي التيار السائد). وقد

تأسست الإمبراطورية السوفياتية، وهي خليفة الإمبراطورية الروسية، على إيمان علماني بالاشتراكية العلمية، إن أندونيسية في ظل حكم سوهارتو ـ وهي شيء بين إمبراطورية ودولة أمة ـ استخدمت إيديولوجية بانكاسيلا (Pancasila) المتعلقة بالدولة فضلاً عن الجيش للمحافظة على تماسكها. ويبدو أن الصين فقط من بين الإمبراطوريات الكبرى هي التي لم يكن لديها عنصر ديني واضح، ورغم ذلك كان الإمبراطور الصيني ابن السماء وفي حال حدوث إخفاق ما، كان يمكن أن يخسر ولايته.

أما الإمبراطوريات الاستعمارية فهي مختلفة نوعاً ما. فقد حملت الإمبراطوريات الأوربية معها عنصراً مسيحياً قوياً ـ ولعب المبشرون دوراً هاماً في إنشائها ـ ولكن قلما استخدمت المسيحية لتثبيت شرعية الإمبراطورية. وعلى أي حال، فإن الإمبراطوريات الاستعمارية ذات هيكل مختلف في نوعه، إذ إن الممتلكات الإمبريالية هي ممتلكات دولة بدلاً من كونها جزءاً منها. والاثنتان لا تشكلان معاً وحدة واحدة من الحكومة، بمعنى أن بريطانيا لم تكن قط جزءاً من الإمبراطورية البريطانية.

وعلى نقيض الإمبراطورية، فإن دولة الأمة تتميز بأنها علمانية. إذ في حين أن السماء هي التي تضفي الشرعية على الحكم الإمبراطوري (فالإمبراطور يعيّنه الله)، فإن الأمة هي التي تضفي الشرعية في النهاية على الحكومة الوطنية، من الأسفل بدلاً من الأعلى ولمدة ما. وقد استعار الملوك الأوربيون سلطة الكنيسة وادعوا بالحق الإلهي، ولكن كان من الصعب الإبقاء على هذا الوضع على مدى قرون عديدة. فالديانات منتشرة في العالم ومن الصعب فهم لماذا ينبغي لله أن يعيّن ذلك العدد الكبير من الملوك لدول سيادية مستقلة.

استغرق هذا المنطق بعض الوقت ليشق طريقه إلى أوربة، ولكن بحلول نهاية القرن العشرين، كانت الحكومات الموجودة على الساحة علمانية على نحو شبه كامل. وتقدم تركيا مثالاً توضيحياً صارخاً إذ إن أتاتورك، لعله فهم غريزياً منطق الأمة، أصر على أن الدولة التركية التي أوجدها من الإمبراطورية العثمانية الآخذة في الانحلال ينبغي أن تكون علمانية. وتسير إلى جانب الدولة المعلمنة الدولة اللاأخلاقية التي تنبأ بها ماكيافلّي.

رغم أن شرعية الأباطرة تقوم على أساس ديني، فإن الإمبراطوريات تتميز بالتنوع بما في ذلك تنوع الديانات. وكان

العديد من رعايا الأباطرة المغول من الهندوس، وكان من بين أتباع الإمبراطور الروسي مسلمون، وكان من بين أتباع الإمبراطور العثماني مسيحيون. وكانت العقيدة الدينية متفاوتة أيضاً في الإمبراطوريات الاستعمارية التي حكمت بالتفوق الفني والثقافي جنبا إلى جنب مع القوة بدلاً من الشرعية.

تنتهي الإمبراطوريات عادة عبر هزيمة عسكرية. في حالة الإمبراطوريات الاستعمارية، قد تأتي النهاية أيضاً نتيجة ظروف متغيرة في البلد المستعمر مثلاً (حالة بريطانيا بعد الحرب، أو حالة البرتغال). وحين تنهزم إمبراطورية ما، فإن النتيجة في أغلب الحيان هي التفكك. ومن حين لآخر، قد تحل إمبراطورية محل أخرى، مثلما حلت الإمبراطورية السوفياتية محل الإمبراطورية الروسية - وهو شيء مشابه لما حصل في أندونيسية عقب الانسحاب - الهولندي. ولكن التفكك هو الأكثر شيوعاً. وعندما تتفكك إمبراطورية ما، تصبح مسألة الهوية ذات صلة وثيقة لأول مرة، إذ في ظل سلطة إمبريالية، ليس ثمة ما يلزم رعاياها بالتماهي معها، وعلى عكس ذلك، فإن دولة أضفيت عليها شرعية من الأسفل، تطلب من مواطنيها قدراً من الهوية. تنشئ الدول عادة الهويات الوطنية من المواد الأولية للتاريخ والثقافة واللغة. وقد توجد

أحياناً داخل إمبراطورية، حيث تظل ذاكرة تاريخية حية (مثلما حدث في دول البلطيق في ظل الحكم السوفياتي). أو أنها قد تتعزز من قبل السلطة الاستعمارية ـ مثلما حدث إلى حد ما من قبل بريطانيا. ولكن في أغلب الأحيان، برهنت هذه الهويات على أنها ضعيفة مقارنة بهويات أكثر رسوخاً (مثل الهويات القبلية).

وحيث لا توجد أية هوية أخرى، فإن الدين يقدم مصدر هوية جاهزاً: إنه جوهري في حياة الناس ويعطيهم شعورا بماهيتهم، كما يوفر إحساساً بالحياة المجتمعية. لذلك، من الطبيعي أن تندمج ولاءات جماعية حول المعتقدات الدينية في فراغ القوة الذي تخلفه إمبراطورية متقهقرة. ومن هنا حدوث صدامات دينية بانتظام حيث تخلّف إمبراطورية متقهقرة أو واهنة فراغ قوة.

كانت القصة في أوربة مختلفة نوعاً ما. وعلى نحو استثنائي. وقد انفردت الإمبراطورية المسيحية لأوربة الغربية بكونها قسمت نفسها إلى مكوّن روحي وإلى مكون دنيوي. وتوقف المكوّن الدنيوي عن كونه ذا مغزى في أوائل العصور الوسطى، ولكن المكوّن الروحي ظل قائماً وفي أثناء ذلك حال دون نشوء أمم مستقلة ذات سيادة. ومن الناحية النظرية على الأقل، كان

لدى قداسة البابا سلطة وواجب الفصل في النزاعات بين الدول وكان رئيسها وفقاً للتسلسل الهرمي. وكانت معاهدتا توردسيلا (Tordesilla) وساراغوسا (Saragossa) اللتين قسمتا العالم بين إسبانيا والبرتغال ممارسةً متأخرة لهذا الدور. (حتى في أيامنا هذه، في بعض البلدان الأوربية، لا يزال الرسول البابوي يحظى بالأسبقية على الممثلين الدبلوماسيين لبلدان أخرى). وبالتالي، كانت حروب الدين سببا لتفكك الإمبراطورية بدلاً من أن تكون نتيجة لها. وكان الانقسام في الكنيسة المسيحية وما تلاه من حروب هو الذي جعل النصرانية أخيراً تفقد وظيفتها في إضفاء الشرعية. وبعد ذلك، اقترنت القوة والشرعية بالدول ـ ولاحقاً بدول الأمم في أوربة.

العالم الحديث

العالم الحديث هو الجزء الثاني من العالم. وبالتالي لا يزال نظام الدولة الكلاسيكي على حاله لم يتغير، وتحتفظ الدول باحتكار القوة ويمكن أن تتهيأ لاستخدامها الواحدة ضد الأخرى. إذا كان يوجد نظام في هذا الجزء من النظام، فذلك مرده إلى وجود ميزان قوى أو وجود دول مهيمنة تجد فائدة في

الإبقاء على الوضع الراهن، مثلما تفعل الولايات المتحدة في المحيط الهادئ. إن العالم الحديث في معظمه يحافظ على النظام ولكنه يظل مليئاً بالمخاطر. فمثلاً الخليج العربي منطقة كان لزاماً فيها التفكير من منطلق توازن القوى. وكانت الفكرة الغربية أحياناً فكرة توازن بين إيران والعراق. ومن المؤسف، أن بروز العراق بوصفه الدولة الأقوى في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية وضع نهاية لتلك النظرية. و(كما في أوربة في النصف الأول من القرن) اضطرت الولايات المتحدة لأن تصبح عنصر التوازن، إن لم تكن الضامن الدائم للسلام.

إن إحدى المزايا الهامة للنظام الحديث (الذي أسميه" حديثا" ليس لأنه جديد ـ فهو في واقع الأمر عتيق جداً ـ وإنما لأنه مرتبط بذلك المحرك الكبير للحداثة، ألا وهو دولة الأمة) هي الاعتراف بسيادة الدولة وما نجم عنه من فصل للشؤون الداخلية والخارجية مع فرض حظر على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية. ولا يزال هذا عالماً تكون فيه القوة هي الضامن النهائي للأمن، عالماً يمكن فيه، من الناحية النظرية على الأقل، تغيير الحدود بالقوة. لا يعني هذا أن القوة في النظام الحديث هي فوق الحق، وإنما الحق ليس وثيق الصلة

على نحو خاص، إن القوة وداعي المصلحة العليا هما اللذان يهمان. ففي العلاقات الدولية، إنه عالم حساب المصالح وهو عالم القوى التي وصفها مكيافلّي وكلاوزفيتز.

لا تزال مفاهيم العالم الحديث وقيمه ومفرداته تسيطر على التفكير بشأن العلاقات الدولية. إن التصريح الكلاسيكي الذي أدلى به بالمرستون ومفاده أن ليس لبريطانيا أصدقاء دائمون أو أعداء دائمون وإنما مصالحها فقط هي الأبدية، لا يزال يقتبس وكأنه حقيقة دائمة تطبق كونياً. ولا تزال نظريات العلاقات الدولية تستند عموماً إلى هذه الافتراضات. وهذه تصح بوضوح بالنسبة لنظريات "الواقعيين". على سبيل المثال النظريات التي تقوم على أساس حساب المصالح وميزان القوى، كما يصح بالنسبة لنظريات "المثاليين" ـ التي تستند إلى الأمل بأن تحل هيمنة حكومة عالمية أو نظام أمن جماعي محل فوضوية الأمم.

إن الأمم المتحدة، كما جرى تصورها في الأصل، تنتمي إلى هذا الكون. فهي تمثل محاولة لإرساء القانون والنظام ضمن نظام دولة حديثة. ويشدد ميثاق الأمم المتحدة على سيادة الدولة من جهة ويهدف إلى المحافظة على النظام بالقوة. وإن قوة حق النقض أداة للتأكد من ألا تضطلع منظومة الأمم المتحدة

بأكثر مما تستطيع معالجته بمهاجمة مصالح القوى الكبرى. وبالتالي، جرى استنباط الأمم المتحدة لتثبيت نظام الدول وليس لخلق نظام جديد جوهرياً. وهذه ليست القصة بأكملها التي طورتها الأمم المتحدة منذ نشأتها، ولكن من حيث التصور فإن عنصر الأمن الجماعي لميثاق الأمم المتحدة يمثل محاولة لإلقاء ثقل النظام الدولي خلف الوضع الراهن، لكي يصبح المجتمع الدولي برمته الفاعل الموازن في نظام ميزان القوى.

قبل الانتقال إلى العنصر الثالث في النظام العالمي، تجدر الملاحظة بأن النظام الحديث يحوي بعض المشكلات المستمرة التي تميز نظم موازين القوى. وإن أبرز هذه المشكلات هي انعدام ميزان حقيقي في العديد من مناطق العالم. في الخليج، على سبيل المثال، لقد شاهدنا بالفعل نتائج ذلك. ولكن توجد أيضاً في أماكن أخرى دول قوية يمكن أن تصبح في ظل ظروف معينة عوامل مزعزعة للاستقرار. الهند هي أحد الأمثلة - هل سيظل التوازن النووي مع باكستان مستقراً؟ الصين مثال آخر - من دون وجود أمريكي في المنطقة، هل يكون التوازن بين الصين واليابان مستقراً؟

ما من أمر من هذه الأمور يمثل تهديداً في الوقت الحاضر، فالدول المذكورة منشغلة معظمها بالتنمية الاقتصادية وبأمنها الداخلي وتماسكها. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلها تمقت التدخل الخارجي الذي يمثل تحدياً لسيادة الدولة وتهديداً للنظام الداخلي على السواء. يمكن لأي من هذه البلدان، إذا ساءت الأمور بالنسبة لها، العودة إلى دولة سابقة للحداثة.

ولكن يمكن أن يكون الأمر مثيراً للهلع أيضا فيما لو سارت الأمور بطريقة صحيحة. إذ كثيراً ما كان إرساء التماسك الداخلي مقدمة للتوسع الخارجي. هكذا كان الوضع بالنسبة لبريطانيا بعد أن توحدت إنكلترا واسكتلندا (كانت الإمبراطورية "بريطانية" دائماً)، وكذلك الأمر بالنسبة لليابان بعد سنة 1868؛ وبالنسبة لألمانيا بعد سنة 1871. وإن كلاً من الصين والهند، رغم كونهما جزءاً من نظام دولة الأمة، كانت لهما بعض خصائص الإمبراطوريات. ولو كان لهما أن تطورا قدرة دولة الأمة على تركيز الولاء والقوة، لكانتا جبارتين جداً حقا. وفي الواقع فإن وصول أية دولة متماسكة وقوية في أجزاء عديدة من العالم يمكن أن يثبت أنه أكثر مما ينبغي في نظام ميزان قوة إقليمي.

هناك بلدان عديدة يمكن أن تصبح أقوى أو أكثر عدوانية مما ينبغي بالنسبة للتوازن الإقليمي. والأسماء المذكورة إنما هي مجرد أكبر الفاعلين الإقليميين؛ ولكن ينبغي ألا نصبح منهمكين أكثر مما ينبغي بالحجم، إذ يمكن للتماسك الداخلي والتكنولوجيا الحديثة (النووية منها خصوصاً) التعويض عن الحجم الصغير، حسبما توضح تاريخياً حالة بريطانيا. في عالم ما قبل الحداثة، يمكن أن تكون الدول (أو المهيأة لأن تصبح دولاً) خطيرة لكونها فاشلة. في العالم الحديث، فإن الدول الناجحة هي التي تشكل خطراً محتملاً.

في حال بروز دول جديدة قوية، من الممكن أن نرى إمبريالية جديدة. فقد يقرر البعض جعل جزء من الفوضى عبئاً على الرجل غير الأبيض. وفي هذه الحالة، لن يكون ذلك لأسباب اقتصادية؛ إذ إن ترويض الفوضى ليس مربحاً جداً اليوم - ولعله لم يكن كذلك قط. يرجح أن تنشأ الإمبريالية من بواعث دفاعية - عندما تصبح دولة فوضى قريبة فإنها تشكل تهديداً بطريقة ما. أو يمكن أن تكون الإمبريالية تسعى وراء فكرة. إن إقناع شعبك بالمجازفة بحياته في بلدان أجنبية تعمها الفوضى يتطلب الاعتقاد بأنك تنشر رسالة دينية،

أو تسعى إلى مهمة حضارية أو(في أسوأ الأحوال) بأنك ترسي التفوق الطبيعي لعرقك. هذا يتطلب ثقة وقناعةً. ثم إنه، إذا أردت أن تكون ناجحاً، عليك إقناع الشعب الذي تخضعه بأنك تقوم بذلك خدمة لمصالحه ومن أجل تحقيق نفع أعلى؛ إن معظم الناس تخضعهم الأفكار بدلاً من القوة. وفي هذا السياق، فإن الإسلام إمكانية على الأقل، إذ إن دولة إسلامية ناجحة، تتقد حماساً لنقل تعاليم القرآن إلى الكفار، أكثر احتمالاً بأن تشكل تهديداً (أو منقذاً) لعالم ما قبل الحداثة من أوربيين متشككين أو ولايات متحدة عنيدة وواقعية.

إن شروط نجاح هذا النوع من الإمبريالية الجديدة هي اليوم أصعب بكثير مما كانت عليه في القرون السالفة، إذ سيواجه الإمبرياليون الجدد وعياً وطنياً أيقظته (أو خلقته) أجيال سابقة من الإمبرياليين. ويتعين عليهم شرح السبب الذي يجعل الفكرة التي يعرضونها أسمى من ديمقراطية الغرب / الليبرالية / الرأسمالية / الاستهلاكية. إن هذه تحديات صعبة لبلد يهدف إلى تأسيس إمبراطورية جديدة؛ وقد تجعل من المتعذر العمل على استدامتها.

إن إمبريالية جديدة من أية دولة من الدول الحديثة لن تكون بالضرورة ضارة بالمصالح الغربية حيث إنها سوف تقام

في منطقة اختار الغرب التخلي عنها. وإن أي محاولة إرساء هيمنة إقليمية ستكون أكثر إشكالية، وقد تكون على المدى القصير تمثل تهديدا للمصالح الغربية وعلى المدى الطويل مصدر تهديد للغرب نفسه. ولقد شاهدنا بالفعل تهديداً كهذا في الخليج مع محاولة صدام حسين الفاشلة للاستيلاء على الكويت؛ ومن المحتمل تصوّر نشوء تهديدات في المحيط الهادئ. وفي حال حدوثها في غضون سنوات، هل سيكون الغرب مجهزاً مادياً ونفسياً وسياسياً للتعامل معها؟ إن هذا ينقلنا إلى مشكلة ما بعد الحداثة.

عالم ما بعد الحداثة

يمكن تسمية الجزء الثالث من النظام الدولي عنصر ما بعد الحداثة.[6] هنا، نجد أن نظام الدولة في العالم الحديث آخذ في الانهيار أيضاً، ولكن خلافاً لعالم ما قبل الحداثة، فإنه آخذ في الانهيار في مزيد من النظام بدلاً من الفوضى. لقد ولدت أوربة الحديثة مع معاهدة وستفاليا للسلام. وتبدأ أوربة ما بعد الحداثة بمعاهدتين، أولاهما معاهدة روما (1957) التي جاءت نتيجة إخفاقات النظام الحديث: ميزان القوى الذي توقف عن تحقيق التوازن ودولة الأمة التي نقلت القومية إلى

حدود قصوى تدميرية. إن معاهدة روما محاولة واعية وناجحة لتجاوز دولة الأمة.

إن معاهدة القوات التقليدية في أوربة هي الأساس الثاني لحقبة ما بعد الحداثة: لقد ولدت هذه المعاهدة نتيجة إخفاقات الحرب الباردة وتبديداتها وسخافاتها. ومن منطلق الأماني على الأقل، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوربة تنتمي أيضاً إلى هذا العالم. وهذا ما تفعله أيضاً بطرق مختلفة، اتفاقية الأسلحة الكيماوية، واتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام المضادة للأشخاص، والمعاهدة المنشئة لمحكمة جنايات دولية.

لا يعتمد نظام ما بعد الحداثة على التوازن؛ كما أنه لا يشدد على السيادة أو الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية. الاتحاد الأوربي نظام مطور تطويراً رفيعاً للتدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لدوله، حتى التدخل في أمور البيرة والسجق. كما أن معاهدة القوات التقليدية في أوربة فتحت آفاقاً جديدة في التدخل في مناطق هي عادة ضمن سيادة الدولة. إن أطراف المعاهدة - وهي أساساً الدول التي كانت في جوهرها حتى آنذاك أعضاء في حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو - يتعين عليها الإبلاغ عن موقع أسلحتها الثقيلة (التي هي على أي حال محدودة بموجب المعاهدة) والسماح بأعمال التفتيش بالتحدي.

وبموجب هذه المعاهدة، يتعين أن يتم باتفاق متبادل تدمير أكثر من خمسين ألف بند من المعدات العسكرية الثقيلة - دبابات، مدفعية، طائرات هليكوبتر وما إلى ذلك - وهذا بالتأكيد حدث لا سابقة له. إن الاحتكار المشروع للقوة الذي هو جوهر صفة الدولة يخضع بالتالي لقيود دولية - ولكنها مفروضة ذاتياً.

من المهم إدراك ما يشكله هذا الحدث من ثورة خارقة للعادة. إن السلوك العادي والمنطقي للقوات المسلحة هو إخفاء قوتها ومعداتها عن الأعداء المحتملين. وتعتبر المعاهدات الخاصة بتنظيم هذه المسائل سخافة في المنطق الاستراتيجي. ففي المقام الأول، إنك لا تبرم اتفاقيات مع الأعداء، إذ لا يمكن الوثوق بهم. وفي المقام الثاني، إنك لا تسمح للعدو بأن يتجسس على قواعدك ويحصي أسلحتك. وإن معاهدة القوات التقليدية تفعل ذلك على وجه التحديد. ما الذي أحدث هذا السلوك الغريب؟ يجب أن يكون الجواب أن وراء مفارقة معاهدة القوات التقليدية في أوربة تكمن المفارقة المعادلة والمضادة للعصر النووي: وهي أنه من أجل الدفاع عن نفسك، يجب أن تكون مستعداً لتدمير نفسك. أثبتت المصلحة التي تتقاسمها البلدان الأوربية في تجنب كارثة نووية أنها كافية

للتغلب على المنطق الاستراتيجي العادي للارتياب والإخفاء. إن شدة التأثر المتبادل الذي وفر الاستقرار في العصر النووي قد امتد الآن إلى الطرف التقليدي للطيف حيث يصبح شفافية متبادلة. (إن الجمود النووي للحرب الباردة تضمن بالفعل بعض عناصر من بعد الحداثة إذ إنه اعتمد على الشفافية. ولكي يكون الردع ناجحاً، يجب أن يكون مرئياً).

إن الطريق للوصول إلى معاهدة القوات التقليدية في أوربة قد وضعت عبر واحد من الابتكارات الحقيقية القليلة في الدبلوماسية - تدابير بناء الثقة. ومن خلال ضباب الارتياب والخداع، أخذت دول الحرب الباردة تفهم في النهاية أن خصمها الإيديولوجي قد لا يكون في الواقع يخطط لمهاجمتها. ولقد تولدت تدابير منع نشوب حرب من خلال خطأ في التقدير من جراء ذلك، من مشاهدة المناورات، مثلاً. وتحولت هذه مع مرور الوقت إلى مشاهدة منظومات الأسلحة وإلى فرض قيود عليها. إن حل معضلة السجناء يكمن في وضع نهاية للسرية المتبادلة[7].

من ناحية، انهارت معاهدة القوات التقليدية في أوربة في مرحلة مبكرة بسبب تناقضاتها هي. واستناداً إلى تصميمها

الأصلي فقد جسدت فكرة التوازن بين كتلتين متعارضتين. وكانت العداوة هي الافتراض الأساسي: كان يلزم وجود توازن لإزالة احتمال أن يجازف أي جانب بشن هجوم. وكانت الشفافية لازمة للتأكد من وجود توازن حقاً. ولكن بحلول الوقت الذي يتحقق فيه التوازن والشفافية، سيكون من الصعب الإبقاء على العداوة. وتكون النتيجة بقاء الشفافية، ولكن بالمقابل تكون قد زالت العداوة والتوازن (وإحدى الكتلتين) عملياً. ولم يكن هذا بالطبع من فعل معاهدة القوات التقليدية في أوربة وحدها، وإنما نتيجة الثورة السياسية التي جعلت المعاهدة ممكنة. بيد أنها توحي بوجود تنافر أساسي بين النظامين: إن النظام الحديث القائم على التوازن ونظام ما بعد الحداثة القائم على الانفتاح لا يتعايشان معا بشكل مريح. إن التحقق الاقتحامي الذي هو في صلب نظام معاهدة القوات التقليدية في أوربة هو عنصر أساسي في نظام ما بعد الحداثة حيث سيادة الدولة لم يعد ينظر إليها بأنها مطلقة. ولكن معاهدات الحد من الأسلحة، رغم احتمال كونها بعيدة المدى، مثل معاهدة القوات التقليدية في أوربة ومعاهدة الأسلحة الكيماوية، فإنها مقاربات جزئية فقط للوصول إلى نظام ما بعد الحداثة.

رغم أن قبول المعاهدتين للتحقق الاقتحامي يتعارض مع التقليد المؤيد للحكم المطلق لسيادة الدولة، فإن المجال الذي تمت فيه التضحية بالسيادة يقتصر على الشؤون الخارجية والأمن، وبالتالي فإن المسموح به هو التدخل في الناحية الداخلية للشؤون الخارجية.

إن تطلعات منظمة الأمن والتعاون في أوربة تذهب إلى أبعد من ذلك نوعاً ما، إذ إن مبادئ المنظمة تغطي معايير السلوك الداخلي - إجراءات ديمقراطية، معاملة الأقليات، حرية الصحافة - التي هي بعيدة عن الاهتمامات التقليدية للسياسة الخارجية والأمنية. إن احتمال تطور المنظمة - مثلما تطمح - لتصبح نظام رقابة دولية للسلوك الداخلي يظل أمراً في عالم الغيب. ولكن إذا أصبحت كذلك، سيكون هذا تعارضاً إضافياً مع تقليد السيادة في نظام الدولة الأوربي الذي سينقل بلدان المنظمة كافة (أو جميع تلك الدول التي تتقيد بالقواعد) حتماً إلى عالم ما بعد الحداثة.

إن خصائص هذا العالم هي من النوع الذي يبدأ داخله التمييز بين الشؤون الداخلية والخارجية بالتفكك. هل إدارة السوق الواحدة للاتحاد الأوربي شأن داخلي أم خارجي؟ الجواب هو أنها شأن كليهما. فالتدخل المتبادل في بعض

مجالات الشؤون الداخلية والرقابة المتبادلة (على سلامة الأغذية، والإعانات التي تقدمها الدولة، وحالات عجز الموازنة) أمر طبيعي بالنسبة لدول ما بعد الحداثة. داخل الاتحاد الأوربي تخضع الاندماجات والإعانات لقواعد مشتركة. في معظم البلدان الأوربية، نجد أن الأحكام التي تصدرها المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في جميع أنواع المسائل الداخلية (ما إذا كان يمكنك ضرب أطفالك مثلاً) تعتبر أحكاما قطعية. فاستخدام القوة لحل النزاعات هي طريقة مرفوضة. يمكن تسوية نزاعات طفيفة بقواعد مشتركة أو قرارات صادرة عن محاكم؛ أما المسائل الأكثر جوهرية، مثل النزاع البريطاني ـ الإسباني حول جبل طارق، فهي متروكة للزمن والتفاوض. في معظم الحالات نجد أن القواعد في النظام تنفذ ذاتياً، إذ لا أحد يجبر دولاً على إطاعة قواعد معاهدة القوات التقليدية في أوربة أو على دفع غرامات تفرضها عليها محكمة العدل الأوربية. وهي تفعل ذلك بسبب مصلحتها كدول فردية في إنجاح النظام الجماعي، وداخل الاتحاد الأوربي؛ لأن للجميع مصلحة في المحافظة على حكم قانون الاتحاد.

بالنسبة لدول ما بعد الحداثة تتزايد عدم أهمية الحدود. إذ بفضل الصاروخ والسيارة والقمر الصناعي، فإن هذا هو واقع

الحياة في القرن الحادي والعشرين. فقد أزيلت إشارات الحدود داخل معظم الاتحاد الأوربي ولا تعرف أنك أصبحت في بلد مختلف إلا من خلال اختلاف ألوان شواخص الطرقات. يتم تنفيذ الأحكام القانونية حالياً عبر حدود الدول، وتصل إلى حد غرامات عن مخالفات وقوف السيارات. وفي هذه البيئة، فإن الأمن الذي كان يعتمد ذات يوم على أساس الجدران، أصبح يعتمد على الانفتاح والشفافية وشدة التأثر المتبادلة. في بعض علاقات ما بعد الحداثة - مع روسيا مثلا - فإن الشفافية محدودة ومحددة بعناية في معاهدات، مثل معاهدة القوات التقليدية في أوربة. إن هذه ثورة في الشؤون الاستراتيجية. فبين جملة أمور، نجد أن تطبيق مبادئ ما بعد الحداثة قد أحدثت ثورة في حياة الدولة.

لقد تم بالفعل ذكر أبرز مؤسسات ما بعد الحداثة، ولكن هذه القائمة ليست كلية على الإطلاق. وتندرج محكمة ستراسبورغ لحقوق الإنسان في هذه الفئة، وهي تتدخل مباشرة في الولاية القضائية الداخلية. ولا تقل الاتفاقية الخاصة بالتعذيب لفتاً للنظر فهي تسمح بالتفتيش بالتحدي للسجون، وبزيارات تفتيش دون سابق إنذار ودون تأشيرات، في أي وقت وفي أي مكان. وفي المجال الاقتصادي، فإن صندوق

النقد الدولي والتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يديران نظم المراقبة الاقتصادية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جنباً إلى جنب مع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم التفتيش الخاصة، هي جزء من أمن ما بعد الحداثة . يسمح البروتوكول الإضافي للوكالة بوصول المفتشين النوويين إلى أي موقع وفي أي وقت. وإن انعدام الانفتاح من جانب الدول النووية نفسها، ناهيك عن الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مثل الهند وباكستان وإسرائيل، يترك النظام غير تام في الوقت الحالي.

إن محكمة الجنايات الدولية مثال صارخ على فصل التمييز بين الشؤون الداخلية والخارجية. إذا كان للعالم أن يحكمه القانون بدلاً من القوة عندئذ سوف يعامل الخارجون على القانون بمثابة مجرمين. وهكذا، في عالم ما بعد الحداثة استبدلت دواعي المصلحة العامة ولا أخلاقية مكيافلي بوعي أخلاقي ينطبق على العلاقات الدولية فضلاً عن الشؤون الداخلية، وهذا هو سبب تجدد الاهتمام في مسألة ما إذا كان يجب اعتبار الحروب عادلة أم لا لقد أنشئت هذه المؤسسات بموجب معاهدات تقليدية بين دول سيادية وأقرتها برلمانات

وطنية، ولكن كانت النتيجة شبكة متنامية من المؤسسات تتجاوز المعايير التقليدية للدبلوماسية الدولية.

يعالج النظام الأمني الجديد لعالم ما بعد الحداثة المشكلات التي سبق تحديدها والتي جعلت ميزان القوى غير مجد. إذ باستهدافه منع الحرب فإنه يأخذ في الحسبان أهوال الحرب التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحديثة؛ بل إنه يعتمد إلى حد ما على التكنولوجيا وعلى الخشية من الأهوال. وهو أكثر انسجاما أيضاً مع المجتمعات الديمقراطية. إن المجتمع المفتوح داخلياً يتجلى في نظام دولي أكثر انفتاحاً. وأخيراً، بما أن الأمن القومي لم يعد يعتمد على التوازن، فهو قادر على ضم دول كبيرة وذات قوة كامنة. إن توحيد ألمانيا سلمياً هو في حد ذاته برهان على أن النظام قد تغير.

تتمثل إحدى صعوبات دولة ما بعد الحداثة في أن الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية مرتبطة ارتباطاً قوياً بالدولة الإقليمية. وكانت مجموعة الهوية الوطنية والإقليم الوطني، والجيش الوطني، والاقتصاد الوطني والمؤسسات الديمقراطية الوطنية ناجحة نجاحاً هائلاً. قد يكون الاقتصاد وسن القوانين والدفاع مغروزين بشكل متزايد في الأطر الدولية وقد تكون حدود الإقليم أقل أهمية، ولكن الهوية

والمؤسسات الديمقراطية تظل وطنية بعناد. وهذا هو السبب الذي يجعل الدول التقليدية تظل الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية للمستقبل المنظور، حتى وإن كانت قد توقفت عن التصرف بأساليب تقليدية.

ما هو أصل هذا التغيير؟ إن النقطة الجوهرية هي أن "العالم قد أصبح صادقاً" ولم يعد عدد كبير من أقوى الدول يريد القتال أو الغزو. وهذا يؤدي إلى عالم ما قبل الحداثة وما بعد الحداثة على السواء. لم تعد فرنسا تفكر في غزو ألمانيا أو إيطاليا، رغم حيازتها أسلحة نووية مما ينبغي أن يضعها نظرياً في وضعية تفوّق ساحق. كما أن فرنسا لا تفكر في غزو الجزائر لتوطيد النظام. لقد ماتت الغريزة الإمبريالية على الأقل بين القوى الغربية. (رغم أن الإمبريالية قد تعود بأشكال أخرى كما سنرى لاحقاً). إن حيازة الأراضي لم تعد تحظى بالاهتمام. إن حيازة سكان تابعين من شأنه أن يمثل كابوسا لمعظم الدول.

هذا ليس بدعة كلياً، إن الإمبريالية تلفظ أنفاسها منذ مدة طويلة. وكانت بريطانيا تخترع وضع الدومنيون في القرن التاسع عشر، وتحت ضغط شديد، في واقع الأمر، فقد جعلت إيرلندا تفلت من يدها في أوائل القرن العشرين.

أذعنت السويد لاستقلال النرويج في سنة 1905. ولكن ما هو جديد كلياً أن أوربة ينبغي أن تتكون بالكامل نوعاً ما من دول لم تعد محكومة بالضرورة الإقليمية.

إذا صحت هذه النظرة، فإن ذلك يعني أنه ينبغي لنا ألا نفكر في الاتحاد الأوربي أو حتى حلف الناتو بكونهما سبباً في استتباب السلم لمدة نصف قرن في أوربة الغربية، على الأقل ليس بالطريقة الفظة التي يتم الجدل بها أحيانا بأن الدول التي تدمج صناعات الفولاذ والفحم التابعة لها لا يمكن أن تقاتل إحداها الأخرى، إذ إن المواد الأولية اللازمة للحرب مملوكة بصورة مشتركة. كما أن وجود تخطيط عسكري مشترك أو مركز قيادة مشترك في إطار حلف الناتو لا يعني أن الحرب مستحيلة. لا تؤدي المؤسسات المشتركة تلقائياً إلى السلام، بل إنها ليست ضرورية. ومع كل ذلك، فإن بلدان رابطة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) لم تحارب إحداها الأخرى، رغم أن معظمها لم تكن لمدة طويلة أعضاء سواء في حلف الناتو أو في الاتحاد الأوربي. إذا أرادت البلدان أن تحارب إحداها الأخرى، فإنها ستجد طريقة لذلك. لقد أظهرت يوغوسلافيا أن سوقاً واحدة وعملة واحدة وقوات مسلحة متكاملة يمكن تفكيكها إذا أراد المعنيون القتال.

ورغم ذلك، فإن حلف الناتو والاتحاد الأوربي قد لعبا دوراً هاماً في تقوية وتدعيم الحقيقة الأساسية القائلة بأن بلدان أوربة الغربية لم تعد تريد محاربة إحداها الأخرى. وقد عزز حلف الناتو الانفتاح العسكري بدرجة أكبر مما كان قائماً حتى الآن، إذ يتم تخطيط القوة على المكشوف، حتى إن لم يكن إجراءً مشتركاً بقدر ما يفترض أن يكون. وتعزز التمارين المشتركة وهيكل قيادة متكاملة هذا الانفتاح. وبالتالي كان يوجد لسنوات عديدة ضمن أوربة الغربية، بصفة غير رسمية، نوع من المعاهدة الداخلية تتعلق بالقوات التقليدية في أوربة، حيث كانت كل دولة على علم تام بما لدى جيرانها من أسلحة، ولكن الفرق هو أن الدول كانت في معظم الوقت تحث إحداها الأخرى على زيادة إنفاقها الدفاعي بدلاً من خفضه.

ما من شك في أن التضامن الذي نجم عن وجود عدو مشترك قد لعب دوراً أيضاً في البداية على الأقل. والأهم من ذلك وجود صديق مشترك. فقد مكن وجود القوات الأمريكية في ألمانيا من إبقاء قواتها عند مستويات أقل مما كان يمكن أن يقتضيه وضعها الاستراتيجي: إذ من دون تلك القوات كانت ألمانيا ستحتاج إلى إبقاء قوات كبيرة بما فيه

الكفاية للتعامل مع حرب على جبهتين - ضد فرنسا وضد روسيا في آن واحد. ومن شأن هذه القوات أن تكون سبب هلع لدى جيرانها ولربما كانت قد أثارت سباق تسلح أيضاً. إن هذه الحالة، التي تدعى أحياناً المعضلة الاستراتيجية، أمر معهود في نظام توازن القوى. فالقوات الدفاعية لبلد ما ينظر إليها جيرانها بوصفها تهديداً. وإذا افترض الجميع أسوأ الأحوال، تكون النتيجة سباق تسلح أو شكلاً آخر من عدم الاستقرار. ذلك هو منطق توازن القوى.

وكان يمكن أن ينطبق التفكير نفسه في المجال النووي أيضاً. إن صح التعبير، فإن الضمانة النووية الأمريكية مكّنت ألمانيا من البقاء دولة غير نووية. ولكن حتى وإن سلكت ألمانيا سياسة إبقاء مستوى منخفض من الأسلحة واختارت أن تبقى دولة غير نووية، فإن هذا لم يكن ليكفي، على الأقل ليس إذا كان قد تم اتباع هذه السياسات بمعزل عن بعضها بعضا. إذ كان يمكن أن تستمر فرنسا أو بريطانيا في الشك بوجود حشد سري للقوات الألمانية أو وجود برنامج ألماني سري للأسلحة النووية. لذلك ما كان يهم قبل كل ذلك هو الانفتاح الذي خلقه حلف الناتو، الذي كان ولا يزال تدبيراً هائلاً لبناء الثقة بين دول الغرب.

ولهذا السبب كانت إعادة توحيد ألمانيا داخل حلف الناتو في غاية الأهمية. وهذا بطريقة عجيبة، جزء من الطريقة التي ربح بها حلف الناتو الحرب الباردة: ليس بهزيمة روسيا وإنما بتغيير وضع ألمانيا الإستراتيجي. فقد أتاح الحلف إطارا مكن ألمانيا - المركز السطحي للحرب الباردة - أن تتوحد من جديد. لقد انهار نظام ميزان القوى في أوربة بسبب ألمانيا، وبدا لمدة ما أن حل المشكلة كان تقسيم ألمانيا (تماماً مثلما كانت عليه بعد حرب الثلاثين عاماً). وبالمنطق نفسه، كانت الحرب الباردة ضرورية للمحافظة على التقسيم. فقد احتاج التوازن في أوربة إلى ألمانيا مقسمة واحتاجت ألمانيا مقسمة إلى أوربة مقسمة. ومن أجل إعادة توحيد ألمانيا، كانت ثمة حاجة إلى نظام أمن مختلف: في الواقع نظام ما بعد التوازن وما بعد الحداثة، كان حلف الناتو أحد عناصره الرئيسية.

وكانت أوربة الموحدة هي العنصر الآخر: إذ إن الدور الأمني للوحدة الأوربية مماثل لدور حلف الناتو رغم أنه من الأصعب رؤية هذا لكونه بعيداً عن الطرف الحاد للعتاد العسكري. ليست هيئة الفحم والفولاذ (التي لم تدمج الصناعة بقدر ما دمجت السوق - فقد ظلت مناجم الفحم الألمانية ألمانية وظلت مصانع الفولاذ الفرنسية فرنسية) هي

التي حالت دون أن تقاتل بلدان أوربة إحداها الأخرى، ولكن الواقع أنها لم تكن تريد أن تفعل ذلك. ورغم ذلك، فإن هيئة الفحم والفولاذ والسوق المشتركة والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الزراعية المشتركة (وما إلى ذلك) قد أدّت وظائف داعمة هامة. فقد أدخلت درجة جديدة من الانفتاح لم يكن معروفاً في أوربة حتى ذلك الحين. وأسفرت عن عقد آلاف الاجتماعات على مستوى الوزراء والمسؤولين بهدف أن يعرف جميع المعنيين بالقرارات المتعلقة بالسلم والحرب بعضهم بعضاً معرفة جيدة.

قد يتفقون أو لا يتفقون، وقد يحب أو لا يحب أحدهم الآخر، ولكنهم ينتمون إلى المنظمة ذاتها ويعملون معاً ويعقدون صفقات معاً بشأن نطاق واسع ورائع من المواضيع، بناءً على أوضاع تتناسب مع حجم حالات العجز في ميزانيتهم. ووفقاً لمعايير الماضي، فإن هذا يمثل قدراً هائلاً مما يمكن تسميته الاندماج الإداري (فهو ليس اندماجاً سياسياً أوربياً كاملاً - يحتاج، بين جملة أمور، إلى أحزاب سياسية أوربية - ولا اندماجاً اقتصادياً يحدث على مستوى الشركة والمستثمر والقوة العاملة). مقارنة مع الماضي، نجد أنه يمثل نوعاً من العلاقات السياسية غير المعروفة قبل الآن. من أجل خلق مجتمع

دولي، يلزم تكييف دولي للأغراض الاجتماعية وتتمثل إحدى الوظائف الهامة لمؤسسات بروكسل بتوفير ذلك.

وتتمثل وظيفة هامة ثانية في تأمين إطار لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء. وبما أن القوة لم تعد خياراً، فيلزم مزيج من القانون والمساومة والتحكيم: يوفر الاتحاد الأوربي هذا في معظم الأحوال (ليس جميعها إذ، على سبيل المثال، تبقى النزاعات الإقليمية خارج نطاقه). وينظم إطار المساومة والقانون ذاته أيضاً قدراً كبيراً من التعاون الوطني. وحسبما لاحظ مراقب (مستاء)، فإن الاتحاد الأوربي هو منظمة لا تسعى لتحقيق مصلحة أوربية، وإنما لتحقيق مصالح وطنية بشكل أكثر فاعلية. في سياق ما بعد الحداثة، فإن عبارة "أكثر فاعلية" تعني من دون الاضطرار للجوء للوسائل العسكرية.

الاتحاد الأوربي هو أكثر الأمثلة تطوراً لنظام حديث لاحق. فهو يمثل الأمن عبر الشفافية والشفافية عبر الترابط. إنه نظام عبر وطني أكثر منه نظاماً فوق القوميات. رغم أنه لا يزال هناك البعض الذي يحلم بدولة أوربية (تكون فوق القوميات)، فهؤلاء أقلية اليوم - وهم أقلية صغيرة جداً إذا أخذ المرء في الحسبان رأياً من غير النخبة. والحلم هو من مخلفات عصر سالف. وهو يرتكز إلى الافتراض القائل إن دول الأمم

خطـرة بصـورة أساسـية وإن السـبيل الوحيـد لترويـض فوضـى الأمم هو فرض الهيمنة عليها. ومما يـدعو للغرابة أنـه بعـد خلق هيكـل حـوّل دولـة الأمـة إلى شـيء أكثـر مـن متمـدن وأفضـل تكيفـاً مـع عـالم اليـوم، لا يـزال هنـاك متحمسـون يريـدون استبداله بشيء أعتق. إذا كانت دولـة الأمـة مشـكلة، عندئذٍ من المؤكد أن الدولة العظمى ليست حلاً.

ورغم ذلك، من غير المحتمل أن الاتحاد الأوربي، كما هـو في مستهل القرن الحادي والعشرين، قد بلـغ مثواه الأخير. على المـدى الطويـل، نجـد أهـم سـؤال هـو مـا إذا كـان التكامـل يمكـن أن يظـل عمليـة مناوئـة للسياسـة إلى حـد كـبير. مـن اللافت للنظر أن التكامل النقدي قد تحقق على وجه التحديد بإزالــة السياســة النقديــة مــن أيــدي السياســيين ونقلــها إلى التكنـوقراطيين. قـد لا يكـون هـذا شـيئاً سـيئاً، ولكـن في ثقافـة أوربـة المتعمقـة في الديمقراطيـة، فـإن تطـوير الاتحـاد الأوربي كاستمرار للدبلوماسية بطرق أخرى بدلاً من استمرار السياسة بوسائل أخرى يمكن أن يستوجب ثمنـاً في النهاية، إذ تحتـاج المؤسسـات الدوليـة إلى ولاء المـواطنين تمامـاً كمـا تفعـل مؤسسـات الدولـة، ولا يمكـن تحقيـق ذلـك إلا بإشـراك المـواطن في تحقيق ذلك بطريقة أكثر مباشرة.

مصالح الدول

ينبغي عدم إساءة فهم القول بأن الاتحاد الأوربي (أو بالأحرى مجلس أوربة أو منظمة الأمن والتعاون في أوربة) هو منبر تسعى فيه الدول إلى تحقيق مصالحها إذ إن"المصالح" تعني شيئاً مختلفاً عن الدول الحديثة ودول ما بعد الحداثة التي تخلفها. إن "المصالح" التي أشار إليها بالمرستون بأنها أبدية كانت في الأساس مصالح أمنية. وقد تضمنت مفاهيم مثل وجوب إبقاء الروس خارج البحر الأبيض المتوسط، ووجوب عدم السماح لقوة واحدة بالسيطرة على قارة أوربة، ووجوب أن يكون سلاح البحرية البريطاني أكبر من أكبر سلاحين بحريين تاليين مندمجين وما إلى ذلك. وحتى في حال تعريف الكلمة بهذه العبارات، فإن المصالح ليست أبدية بأي حال من الأحوال، رغم أنه يمكن أن يكون لها عمر استهلاكي يقاس بالعقود على أقل تقدير. ويتم تعريف هذه المصالح بالمشكلات الأمنية في عالم من دول مفترسة بشكل جوهري. إن شأن الدولة الأساسي هو حماية مواطنيها من الغزو: ومن هنا تأتي الطبيعة المطلقة، إن لم تكن الأزلية، لهذه المصالح. وعلى أي حال، فإن الأمن مسألة حياة وموت ـ ولهذا السبب يشار إليه بـ"المصالح الحيوية".

لا تزال هذه المصالح موجودة للغرب اليوم: على سبيل المثال، إن المصلحة الغربية الحيوية تقضي بألا يسيطر بلد واحد على إمدادات النفط العالمية، أو ألا تقع أسلحة نووية في أيدي أناس غير مستقرين وعدوانيين وغير مسؤولين، أو ألا يسمح أبداً لشبكات إرهابية بالنمو ثانية بحيث تصبح بـ "حجم" القاعدة. مثلاً، إذا أصبحت اليابان عرضة لتهديد عسكري خطير، سيكون هناك اهتمام غربي، وربما اهتمام حيوي، في الدفاع عنها، ذلك أن الصناعة اليابانية هي مكون متكامل من السوق العالمية، وهي حيوية للعديد من الصانعين وباعة المفرّق الغربيين، ولأن الفشل في الدفاع عن ديمقراطية صناعية قرينة من شأنه أن يكون مؤشراً على بداية نهايتنا جميعاً.

هذه أمثلة على المشكلات التي تنجم عن المصادمات بين عالم ما بعد الحداثة والعالم الحديث. لا توجد داخل عالم ما بعد الحداثة تهديدات أمنية بالمعنى التقليدي، كون أفراده لا يفكرون في غزو أحدهما الآخر. إن ما تجري مناقشته من مصالح داخل الاتحاد الأوربي هي في الأساس مسائل تتعلق بأفضلية السياسات وتقاسم الأعباء. ليس ثمة سبب جوهري يجعل فرنسا مستعدة لأن تضحي في المفاوضات التجارية

بمصالح شركاتها التي تعمل في مجال البرمجيات لصالح مزارعيها. إنها مجرد مسألة أفضليات السياسات والانتماءات السياسية لأولئك الذين يتولون السلطة آنذاك. إن"مصالح" فرنسا تحددها العمليات السياسية ويمكن أن تتغير مع تغير الحكومات. في بريطانيا، جلبت حكومة تاتشر معها التزاماً بفتح الأسواق أقوى مما أبدته الحكومات التي سبقتها. لقد ولدت "المصلحة" في الأسواق الحرة في سنة 1979 ـ ولم تكن أبدية بكل تأكيد. إن المصالح الوطنية الحيوية التي تم الدفاع عنها في توافق لوكسمبورغ (الآلية التي بموجبها تحتفظ بعض دول الاتحاد الأوربي بإمكانية ممارسة حق النقض حين تكون المصالح الوطنية هي المعرضة للخطر) هي من شبه المؤكد ليست حيوية ولا وطنية بل وهي ليست "مصالح" بالمعنى الذي قصده بالمرستون ـ غير أن كل هذا لا يعني القول إنها ليست هامة.

إذا كان النصف الثاني من فرضية بالمرستون القائلة إن المصالح أبدية لم يعد ينطبق في عالم ما بعد الحداثة. فالنصف الأول، القائل إن ما من بلد لديه أصدقاء دائمون، هو أيضا مغاير للواقع. ومع أن الصداقة تكاد تكون مفهوماً ينطبق بين الدول، فإن مؤسسات مثل الاتحاد الأوربي وحلف الناتو

تشكل شيئاً أشبه بصك زواج. في عالم لا يوجد فيه أي شيء مطلق، دائم أو يتعذر إلغاؤه، فإن العلاقات بين عالم ما بعد الحداثة هي على الأقل أكثر ديمومة من أية مصالح تابعة للدولة، بل لعلها سوف تثبت أنها دائمة حقاً. وبالفعل، إذا عجزت عن أن تكون كذلك، عندئذ يحتمل أن تكون تجربة عالم ما بعد الحداثة قد فشلت.

وفي جميع الأحوال، ينبغي أن نتحاشى نقل مفردات العالم الحديث إلى عالم ما بعد الحداثة. قد تمارس ألمانيا (من حين إلى آخر) تأثيراً مسيطراً في الاتحاد الأوربي أو يمكن أن تسيطر الولايات المتحدة على صنع السياسات في حلف الناتو، ولكن هذا النوع من السيطرة الذي يتحقق عن طريق الإقناع أو يشترى بأية طريقة أخرى، يختلف عن السيطرة بواسطة الغزو المسلح. (بالطبع لم يتم ذكر هذين البلدين عرضاً ولكن لعل الحقيقة الهامة في كل حالة ليست في حجمهما، ولكن كونهما أكبر المساهمين الماليين لهاتين المؤسستين).

من ينتمي لعالم ما بعد الحداثة؟

إن وجود نظام أوربي جديد يقوم على أساس الانفتاح والتدخل المتبادل أمر واضح. إن بلدان الاتحاد الأوربي هي

بدهياً أعضاء، ولعل البلدان الواقعة على حوافها الآخذة في الاتساع هي أكثر عصبية بقليل. ومهما يحدث للاتحاد الأوربي - سواء واصل المسيرة ليصبح نوعاً أكمل من الفدرالية أو وقف عاجزاً في منتصف الطريق - فإن الدولة في أوربة الغربية لن تكون أبداً هي نفسها مرة أخرى.

رغم أن هذه الصفات المميزة لما بعد الحداثة تنطبق على دول الاتحاد الأوربي، فهي لا تنطبق بالضرورة بينها وبين دول أخرى: حين اختارت الأرجنتين أن تتصرف وفقاً لقواعد كلاوسفتز Clausewitz بدلاً من قواعد كانط Kant، تعين على بريطانيا الرد على المستوى نفسه. وبالمثل، أثناء الحرب الباردة، تعين على الدول الأوربية كافة التصرف بناء على المنطق القديم المتمثل بالقوة والخداع والريبة فيما يخص حلف وارسو، رغم أن منطق ما بعد الحداثة جرى تطبيقه فيما بينها على نحو متزايد.

تمثل روسيا مشكلة هامة. هل ستصبح دولة ما قبل الحداثة أو دولة الحداثة أم ما بعد الحداثة؟ إنها تجسد الاحتمالات الثلاثة كافة. ولعل انهياراً إلى ما قبل الحداثة هو الأقل احتمالاً. إن مشهد روسيا الذي تم إسباغ الطابع الحضري والصناعي عليه قليل التحمل للفوضى. وإن الخطر في أن تصبح

الدولة في غاية القوة هو أشد من خطر اختفائها كلياً. غير أنه توجد أيضاً في روسيا عناصر ما بعد الحداثة تحاول الخروج. وإن قبول روسيا معاهدة القوات التقليدية في أوربة وقبولها مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوربة في الشيشان أثناء حرب الشيشان الأولى (وإن لم يكن أثناء الحرب الثانية) يوحي بأنها ليست غائبة كليا عن مبدأ الانفتاح. إن الكيفية التي تتصرف بها روسيا فيما يخص التزاماتها لما بعد الحداثة بموجب المعاهدات ـ لا سيما التزاماتها بموجب معاهدة القوات التقليدية في أوربة، وإنما أيضاً تلك الآخذة في توليها عبر عضوية مجلس أوربة ـ ستكون عاملاً حاسماً للمستقبل، وكذلك الأمر بالنسبة لسلوك بقية أوربة حين تقرر كيف تبني علاقاتها الأمنية مع روسيا.

من بين البلدان غير الأوربية، نجد أن اليابان، بحكم ميولها، دولة ما بعد الحداثة، ولديها حدود مفروضة ذاتياً على إنفاقها وقدراتها الدفاعية. لم تعد مهتمة بحيازة الأراضي ولا باستخدام القوة. ولعلها تكون مستعدة لقبول تحقق اقتحامي. إنها تمارس بحماس مذهباً متعدد الأطراف. ولو لم تكن على الجانب الآخر من العالم، لكانت عضواً طبيعياً في منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربة أو الاتحاد الأوربي. من

المؤسف لليابان أنها دولة ما بعد الحداثة محاطة بدول منغلقة بقوة داخل عصر سابق: إن مذهب ما بعد الحداثة في إحدى البلدان غير ممكن إلا لحد ما ولأن معاهدتها الأمنية مع الولايات المتحدة تمكنها من العيش وكأن جوارها أقل خطراً. وفي حال تطورت الصين بطريقة لا تبشر بالخير (إما تطورات الحداثة أو ما بعد الحداثة)، يمكن أن تضطر اليابان للرجوع إلى الحداثة الدفاعية.

وماذا عن غيرها من المناطق؟ إن ما أصبح حقيقة في أوربة هو تطلع في أجزاء عديدة أخرى من العالم. إن رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)[8]، ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA)[9] والسوق المشتركة في أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)[10] وحتى الاتحاد الإفريقي (AU)[11]، توحي على الأقل بتطلع نحو بيئة بعد حديثة. إن لدى العديد من هذه المنظمات برامج تتبع النمط المطور في الوحدة الأوربية. ومن غير المحتمل أن يتحقق سريعاً تطلع ما بعد الحداثة لإقامة منطقة يحكمها القانون. إن معظم البلدان النامية غيورة للغاية على استقلالها الذي اكتسبته بشق الأنفس وعلى درجة كبيرة من عدم التيقن من هويتها بحيث إنها لن تسمح بالكثير من التدخل في الشؤون الداخلية. ورغم

ذلك، فإن التقليد أسهل من الاختراع ولعل الحداثة البعدية السريعة يمكن أن تلي التصنيع السريع الجاري بالفعل في أجزاء عديدة من العالم. قد تكون قوة أوربة العسكرية قد انخفضت ولكن تبقى قوة القدوة ولعل ذلك هو معادل ما بعد الحداثة للإمبريالية.

هيمنة ما بعد الحداثة؟

إن جماعة ما بعد الحداثة هي مجموعة قوية ومتنامية من الدول. وإذا أضفنا إلى ذلك يابان ما بعد الحداثة المتوقعة والبلدان الطموحة في أمريكا اللاتينية، فنجدد أنها مجموعة ينبغي أن تكون قادرة على ممارسة تأثير قوي على كيفية تنظيم العالم، من منطلق اقتصادي على الأقل. حتى تلك الدول التي تصر على السيادة تجد أنفسها متشابكة في مجموعة من المؤسسات التعاونية والاتفاقيات الناظمة للتجارة والنقل والاتصالات وما إلى ذلك. وأحياناً ـ من أجل اكتساب وصول للأسواق المالية ـ قد تجد أنفسها مضطرة لقبول تدخل في شؤونها الاقتصادية من جانب صندوق النقد الدولي. وإن تلك الدول التي تريد اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوربي تجد أنها مرهونة بشرط يتعلق بحقوق الإنسان.

إن أقوى الدول الحديثة تقاوم ذلك. فقد قبلت الصين عدداً قليلاً نسبياً من الالتزامات الدولية الملزمة. وتشتهر الهند بمقاومتها ترتيبات قد تنتهك سيادتها. ولكن معظم الدول توافق على التنظيم المتعدد الأطراف للعالم وجميعها تستفيد منه.

يمكن اعتبار النظام المتعدد الأطراف الذي نما في عالم ما بعد الحرب بمثابة هيمنة ما بعد الحداثة. لكنها في الحقيقة ليست عميقة إلى ذلك الحد. إن تلك الأجزاء من النظام الذي تديره منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي هي ذات أهمية حيوية للرخاء ولكن خلافاً للمعاهدات الرئيسية في أوربة، فهي ليست أساسية للأمن. بالنسبة لمعظم الدول غير الأوربية، نجد أن النظام العالمي التعاوني، رغم كونه بالغ الفائدة لها في العديد من الطرق،هو موضع تذمر واستياء لأنه يتدخل في ممارسة سيادتها. في أزمة أمنية، حيث تكون السيادة عرضة لتهديد حقيقي، من شأن الروابط المتعددة الأطراف أن تضع تقييداً قليلاً على الإجراء العنيف، وفي الأسوأ، فإنها ببساطة سوف تزول.

وبالتالي، فإن صورة النظام المحلي والفوضى الدولية هي صورة زائفة على أحد الأصعدة. فالعالم في واقع الأمر هو نظام مهيكل ومنتظم (وإن كان من دون سلطة مركزية). ومن جهة أخرى، تظل الفوضى الحقيقة الأساسية في المجال الأمني لمعظم أجزاء العالم. وحين يقرر أحد ما استخدام القوة، يعود النظام إلى شريعة الغاب، بصرف النظر عما قد يوجد من اتفاقيات تجارية. وهذا ما حدث في أوربة مع قدوم الحرب العالمية الأولى، رغم الأسواق المفتوحة وارتفاع مستوى الترابط الاقتصادي بين الدول الأوربية آنذاك.

وعلى نقيض ذلك، فإن الهياكل التعاونية في أوربة تعزز السيادة من خلال تعزيز الأمن. إذا كان نظام ما بعد الحداثة يحمي أمنك بشكل أفضل مما يفعله ميزان القوى، فإنه عندئذ يقوي قدرتك على ممارسة سيادتك. والنقطة هي أن الدول الأوربية تعرّف السيادة الآن على نحو مختلف عما كان حتى ذلك الحين: لم يعد احتكار الدولة لصنع القانون موجوداً فيما يخص أعضاء الاتحاد الأوربي، وحتى بالنسبة لبلدان أوربية أخرى، فهي محدودة بمعاهدات مثل تلك الموجودة في إطار مجلس أوربة (مثلاً بشأن الولاية القضائية لمحكمة حقوق الإنسان في ستراسبورغ).

ثم إن احتكار الدولة للقوة تقيده أيضاً التحالفات، ومعاهدة القوات التقليدية في أوربة وغيرها من معاهدات الحد من الأسلحة. وفي بعض الحالات، كانت اتفاقيات الوحدة الأوربية تعدل احتكار القوة بشأن مسائل ضبط الأمن (الشرطة هي الذراع المحلية لاحتكار القوة الشرعية)، والسماح للشرطة بالعمل بطرق محدودة في أراضي بعضها البعض. ويعني كل هذا أن دولة العهود الغابرة، التي تملك السيادة على أراضيها، القادرة على أن تفعل ما تشاء حين تختار دون أي نوع من التدخل الخارجي، قد تعرضت لتعديل جوهري.

في هذه الظروف ماذا تعني السيادة لدولة ما بعد الحداثة؟ لعل الجواب هو مزيج من العناصر: في قلبها تبقى السيطرة الداخلية، وخصوصاً الاحتكار القانوني للقوة، والقدرة على صنع القوانين وتنفيذها. ولكن على الصعيد الدولي تحول التركيز من السيطرة على الأراضي والجيوش إلى استطاعة الانضمام لهيئات دولية وعقد اتفاقيات دولية. إن صنع السلام هو جزء من السيادة بقدر ما هو صنع للحرب. بالنسبة لدولة ما بعد الحداثة، فإن السيادة هي مقعد على طاولة المفاوضات.

الولايات المتحدة

إلى أين تنتمي أمريكا في هذا العالم؟ ليس من المبالغة القول إن أمريكا اخترعت العالم. إذا استطاع الأوربيون تطوير الأمن عبر الشفافية، فذلك لأن أمريكا تقف خلف هذا ـ والأمن من خلال القوة المسلحة. بمعنى ما، لقد وقفت الولايات المتحدة خارج النظام، ووقفت فوقه بصفتها حارسة له.

إن القوة العسكرية للولايات المتحدة هي الحقيقة المركزية في علم السياسة الطبيعية إذ تمثل 38 في المائة من جميع الإنفاق العسكري في العالم ونسبة اكبر بكثير من القدرات العسكرية. لا توجد قوة تقليدية في العالم تستطيع أن تخوض حرباً شاملة ضد أمريكا وتنتصر فيها. بل إنه، بعبارة غير واقعية كلياً، لو شنت بقية دول العالم هجوماً مشتركاً على الولايات المتحدة، لانهزمت تلك الدول.

إن الأسئلة حول كيفية تنظيم العالم إنما هي على الأقل أسئلة جزئية عن سياسة الولايات المتحدة التي هي القوة الوحيدة التي لديها استراتيجية عالمية ـ بمعنى آخر فهي القوة الوحيدة التي لديها استراتيجية مستقلة كلياً، بينما بقية العالم يتفاعل مع أمريكا ويخشاها، ويعيش تحت حماية

أمريكية، ويحسد أمريكا ويستاء منها ويتآمر ضدها ويعتمد عليها. وكل دولة أخرى تحدد استراتيجيتها مع أخذ الولايات المتحدة في الاعتبار.

إن هدف أمريكا، شأنها في ذلك شأن غيرها، هو صون أمنها القومي. يشير بعض المعلقين أحياناً، بشيء قليل من الشك والارتياب، إلى رغبة أمريكا بأن تكون منيعة - ويبينون بمسحة من التفوق الأوربي، أنه بما أن الأوربيين أكثر خبرة، فإنهم قد اعتادوا على العيش مع الخطر على مدى سنوات. ولكن المناعة، فيما لو أمكن تحقيقها، هي على وجه التحديد السياسة الأمنية التي يريدها كل بلد من البلدان. ومع مرور السنين، أصبح الأمريكيون، انطلاقاً من حسن حظهم الجغرافي، معتادين على المناعة وهم غير مستعدين لتعريض أمنهم القومي للخطر.

وبالنظر إلى عدم وجود قوة تقليدية في العالم يمكنها أن تشن حرباً ناجحة ضد الولايات المتحدة، فإن التهديدات التي تقلقها هي فوق نطاق الحرب التقليدية وتحتها على السواء: أسلحة الدمار الشامل من ناحية، والإرهاب من ناحية أخرى. إن الردع لا يزال يتيح بعض الحماية ضد أسلحة الدمار الشامل التي هي بحيازة الدول. ورغم ذلك، يظل انتشار هذه الأسلحة

خطيراً وينطوي على تهديد للحياة بالنسبة للولايات المتحدة فضلاً عن بلدان أخرى. أولاً، الردع سلاح ذو حدين: فالبلدان التي تمتلك أسلحة دمار شامل ستحقق قدراً من المناعة إزاء الولايات المتحدة خصوصاً إذا كان لديها أسلحة نووية ووسائل إيصالها لضرب نيويورك، مما يعني أن جزءاً من العالم، يحتمل أن يكون جزءاً معادياً، سوف ينجو من سيطرة الولايات المتحدة. وتكمن في ذلك أخطار كثيرة محتملة. ثانياً، كلما اتسع نطاق انتشار هذه الأسلحة ازدادت فرص وضع الجماعات الإرهابية يدها عليها. ويبدو من غير المحتمل أن يكون بالإمكان تطبيق الردع على أناس ليس لديهم عنوان ثابت وهم مستعدون للموت في سبيل قضيتهم.

ومن هنا التركيز الأمني الثنائي للولايات المتحدة: الحرب على الإرهاب والحملة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الدول التي تدعم الولايات المتحدة وتساعدها في هذا المضمار سوف تكسب حمايتها. وأما الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل لنفسها أو تساعد الإرهابيين فهي عدوة للولايات المتحدة. وإذا أتيحت الفرصة سوف تكون عرضة "تغيير في النظام" لتصبح حكومة ليس لها أطماع في حيازة أسلحة الدمار الشامل أو حكومة تكون صديقة للولايات المتحدة، ويفضل كلاهما.

إن ضمن فئات هذه المقالة هذا يجعل أمريكا دولة حديثة على نحوٍ متين. ومن الواضح على أي حال أنه لا الحكومة الأمريكية ولا الكونغرس يقبلان ضرورة أو استصواب الاعتماد المتبادل، ولا ما يلازمه من انفتاح ورقابة متبادلة وتدخل متبادل بالقدر الذي تفعله الآن معظم الحكومات الأوربية. إن عدم استعداد الولايات المتحدة لقبول الولاية القضائية لمحكمة الجنايات الدولية وترددها النسبي بشأن أعمال التفتيش بالتحدي في اتفاقية الأسلحة الكيماوية هما مثالان على الحذر الذي تبديه الولايات المتحدة إزاء مفاهيم ما بعد الحداثة. وحيث إنها هي ضامنة النظام بأكمله، لعل هذا الحذر يكون في محله للوقت الحالي.

وإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، بصفتها أقوى دولة في العالم، ليس لها سبب يجعلها تخشى أي دولة أخرى، وبالتالي لديها سبب أقل لقبول فكرة الأمن القائم على شدة التأثر المتبادل، إلا بالطبع في المجال النووي حيث الولايات المتحدة شديدة التأثر على نحو حتمي لا مفر منه. من هنا جاءت دبلوماسية حازمة من دبلوماسية ما بعد الحداثة في إصرار متشدد نوعاً ما بخلاف ذلك على السيادة: معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية[12](START) وجميع المعاهدات النووية

الأخرى مع روسيا. وفي وقت ما، كان يمكن للمرء الإشارة إلى معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، المصممة للمحافظة على شدة التأثر المتبادل بوصفه أهم جزء في ما بعد الحداثة النووية هذه. وكون المعاهدة لم تعد قائمة إنما هو تعبير عن الهواجس الأمريكية بشأن الأخطار الناشئة بدلاً من كونها دلالة على تغير في علاقة الولايات المتحدة مع روسيا.

وتمشياً مع كفاءتها الحديثة، فإن مقاربة أمريكا للعلاقات الدولية مبنية على استخدام القوة والتحالفات العسكرية. على الرغم من الكمية الهائلة من التجارة والاستثمارات التي تتدفق عبر المحيطين، فإن الصخرة التي تقوم عليها علاقات الولايات المتحدة مع أوربة واليابان هي عسكرية: حلف الناتو والمعاهدة الأمنية مع اليابان.

هل أمريكا قوة إمبريالية؟ ليس بالمعنى العادي وهو البحث عن أراض في الخارج. لقد كانت الولايات المتحدة لمدة طويلة من تاريخها مناوئة للإمبريالية عن وعي وإدراك، من خلال كفاحها من أجل التحرر الاستعماري ولغاية مبدأ مونرو. صحيح أنها تدخلت بلا هوادة في أمريكا الوسطى واستولت على أراض بالقوة (وكذلك عن طريق شراء الأراضي) وتورطت في سُعْر إمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر، ولكنها كانت

أيضاً أول بلد تخلى عن مستعمراته. وبذلت قصارى جهدها بعدئذ للتأكد من تفكك الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. إن الولايات المتحدة دولة تأسست على أفكار وكانت مهمتها هي نشر تلك الأفكار، بينما البلدان الأوربية قائمة على أساس الأمة والتاريخ. فالتاريخ بالنسبة للأمريكيين يعتبر هراءً. وإن هدفهم، حسبما قال الكاتب المكسيكي أوكتافيو باز (Octavio Paz) ليس هو استعمار المكان وإنما استعمار الزمان: أي استعمار المستقبل.

رغم أن قوات الولايات المتحدة المنتشرة في الخارج تفوق ما نشرته بريطانيا في أوج مجدها الإمبريالي، فإنها لا تستخدم للغرض نفسه. إنها هناك نموذجياً للدفاع عن حلفاء أمريكا - ألمانيا أثناء الحرب الباردة، كورية الجنوبية واليابان والمملكة العربية السعودية لغاية الإطاحة بصدام حسين. إن طريقة بديلة - جيوبوليتيكية - في النظر إلى هذا هي القول إن القوات الأمريكية منتشرة بمثابة حلقة دفاعية خارجية على محيط الكتلة البرية الأوراسية: شكل بعيد نوعاً ما من الدفاع الأمامي. وتبقى القوات في معظم الأحوال في ثكناتها ولا تفعل شيئاً يذكر للتدخل في إدارة شؤون البلد. وهي عادة تصل في زمن النزاع، ولكنها تبقى هناك لضمان الأمن وربما لتعزيز

القوات من أجل حكومة جيدة فيما بعد . والاثنان أحياناً متصلان. وكثيراً ما يتحول هذا إلى عمل طويل.

إذا كانت أمريكا غير إمبريالية بالمعنى العادي، فإن لديها بالتأكيد نزعة للهيمنة: إنها لا تريد أن تحكم، ولكنها بالتأكيد تهدف إلى التحكم بالسياسة الخارجية. الهيمنة طوعية من حيث الأساس، وهي جزء من صفقة توفر فيها أمريكا الحماية ويقدم الحلفاء القواعد والدعم. ومن وجهة نظر أمريكية تستطيع البلدان أن تختار بأن تكون حلفاء أو تستطيع أن تكون خارجة عن الموضوع، وفي هذه الحالة يمكن تركها وشأنها. ولكن إذا بدأت في أن تشكل تهديداً، عندئذ تصبح هدفاً، محتملاً على الأقل.

ومع ذلك، تختلف الولايات المتحدة، من ناحية، عن معيار الدولة الحديثة، إذ توجد مسحة إمبريالية في السياسة الأمريكية في رغبتها في تعزيز الديمقراطية. وهذا سبب يجتذب اليسار واليمين على السواء، أتباع مذهب ويلسون والمحافظين الجدد. ورغم ذلك، إذا كانت هذه إمبريالية فإنها أيضاً مناوئة للإمبريالية: من ناحية، تقول للدول كيف ينبغي لها تسيير أمورها، ومن ناحية أخرى تقول لها بأنه ينبغي لها تسيير أمورها بنفسها. إنها مقاربة ما بعد الحداثة على نحو

نموذجي ولكن يمكن أن تكون لها أيضاً بواعث حداثة متينة. من ناحية، إنها على طرفي نقيض مع منطق الحداثة الذي يقول "قد يكون ابناً وَغْداً، غير أنه يظل ابننا نحن"، ولكن من ناحية أخرى، لعله يوجد تقارب بين جعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية وبين جعله آمناً من أجل أمريكا. وأسوة بخطين متوازيين، يمكن للحداثة وما بعد الحداثة في أمريكا أن يلتقيا في نهاية المطاف.

كان السلام الروماني إمبراطورية، وكانت تقوم بحراسة حدودها فرق يطويها النسيان شيئا فشيئا. وكان السلام البريطاني إمبراطورية أيضاً، تربط بينها بحار كانت تجوبها دوريات البحرية البريطانية. ولكن لم تكن أي منهما عالمية النطاق. وفي عصر العولمة، فإن أي نوع من السلام على الطريقة الأمريكية يجب أن يغطي الكرة الأرضية. ولكنه لا يمكنه فعل ذلك: حتى أمريكا ليست قوية بما فيه الكفاية كي تدير بمفردها أمور الكرة الأرضية بأسرها. لذلك، فإن هيمنة أمريكية عالمية لن تكون سلمية ولكن سوف تنغص عليها من حين لآخر نزاعات عندما يظهر خطر جديد أو خطر محتمل. لربما تحالف عالمي ولكن ليس إمبراطورية عالمية: إسبارطة وليس أثينا.

وأخيراً، تقضي الحكمة دائماً لدى التفكير بشأن أمريكا التذكر أنه يتعذر التنبؤ بها على الأقل بقدر ما يتعذر التنبؤ بأية دولة أخرى. وعلى أي حال، إنها الدولة التي انتخبت مرتين في القرن العشرين رئيساً كان برنامجه الانتخابي مناهضة الحرب، ومن ثم نقل البلد إلى حرب عالمية، وهي الدولة التي بعد أن أعلنت أن كورية تقع خارج محيطها الأمني، خاضت حرباً هناك، الدولة التي، في أعقاب هذه التجربة، قررت أنها لن تخوض مرة أخرى حرباً على القارة الآسيوية، ولكنها فعلت ذلك في فيتنام، وهي الدولة التي فاجأت العالم حين عكست مسار سياستها بطريقة جوهرية عندما زار نيكسون الصين (وبعد ذلك بوقت قصير تخلى عن تكافؤ الدولار الثابت). نجد اليوم إدارة وصلت إلى سدة الحكم وهي ترفض "بناء الأمة"، ولكنها انخرطت في مشروع ضخم لبناء الأمة في العراق. وداخلياً أيضاً، حدثت تقلبات حادة في المزاج: تحريم المسكرات، الانعزالية، مذهب مكارثي، ولاحقاً الحركة المناهضة للحرب كلها تقدم أمثلة توضيحية. وفي هذا المجال، لا تختلف الولايات المتحدة عن أية دولة أخرى، فيما عدا أنه بالنظر لقوتها الهائلة، فإن التغيرات في سياسة الولايات المتحدة ستكون لها عواقب على العالم بأسره.

دولة ما بعد الحداثة

إن دولة ما بعد الحداثة تعرّف نفسها من سياستها الأمنية. وهي تفعل ذلك بمثابة خيار سياسي. لا يوجد قانون حديدي من التاريخ يرغم الدول على المجازفة بالثقة في الشفافية بدلاً من القوة المسلحة كأفضل طريقة لصون أمنها. ورغم ذلك، فإن أنواعاً معينة فقط من الدول والمجتمعات يحتمل أن تقوم بخيار كهذا. وتكمن وراء نظام ما بعد الحداثة الدولي - وهي أكثر تعددية وأكثر تعقيداً وأقل مركزية من الدولة الحديثة البيروقراطية، ولكنها بخلاف دولة ما قبل الحداثة ليست فوضوية البتة.

وإذ تصبح الدولة نفسها أقل ميلاً للسيطرة، تصبح مصلحة الدولة أقل من عامل محدد في السياسة الخارجية: إذ إن وسائل الإعلام، والعواطف الشعبية، ومصالح جماعات أو أقاليم معينة (بما فيها الجماعات عبر الوطنية) تتفاعل مع بعضها. وإن تفكيك بناء الدولة الحديثة لم يكتمل بعد، ولكنه يتقدم سريعا. فالاتحاد الأوربي، والحركة في كثير من البلدان التي تتجه نحو حكم ذاتي إقليمي أكبر، والحركة العالمية نوعاً ما اتجاه الخصخصة، جميعها بطرقها المختلفة جزء من عملية

تعمل على خلق دول أكثر تعددية حيث تنتشر القوة وتتوزع بشكل أوسع. وهذا التطور في هياكل الدول يقابله مجتمع أكثر تشككاً بقوة الدولة، وأقل قومية، حيث الهويات المتعددة تترعرع وحيث أصبح التطور الشخصي الهدفين المركزيين لمعظم حياة الناس. ويغدو التجنيد للجيش أصعب. إذ إن المذهب الاستهلاكي هو السبب الذي يجعل من غير المنطقي الموت من أجله. رغم أن التكنولوجيا لحسن الحظ تعني أن يلزم عدد أقل من المجندين. وبينما كانت لافتات التجنيد في السابق تعلن "بلدك بحاجة لك!" فإنها تحمل الآن شعارات مثل "التحق بالجيش: كن كل ما تستطيع أن تكون"، لقد حلّ الإنجاز الذاتي محل حب الوطن كباعث للخدمة في القوات المسلحة. وفي حين أن الجنود لا يزالون يموتون بشجاعة من أجل بلدانهم، يمكنهم اليوم أيضاً مقاضاة بلدانهم لما لحقهم من إصابات في الحرب.

من الممكن إجراء تحديد (فضفاض) للمراحل الثلاث لتطور الدولة مع ثلاثة أنواع من الاقتصاد: الزراعي في ما قبل الحداثة، الإنتاج الصناعي بالجملة في الحداثة والاقتصاد الخدمي والإعلامي بعد الصناعي مع دولة ما بعد الحداثة. إن دولة ما بعد الحداثة هي التي فوق كل شيء تثمن الفرد، الأمر

الذي يفسر طابعها غير الحربي. إن الحرب هي من حيث الأساس نشاط جماعي: لقد كان كفاح القرن العشرين نضال الليبرالية ـ مبدأ الفرد ـ ضد مختلف أشكال المذهب الجماعي: الطبقة، الأمة، العرق، المجتمع المحلي أو الدولة. وعلى هذا الأساس، تصلح الولايات المتحدة أيضاً لتكون دولة ما بعد الحداثة، وبالفعل، فإن سياساتها الأمنية تجاه جارتيها المباشرتين المكسيك وكندا، وكذلك تجاه أوربة، هي نوعاً ما في قالب ما بعد الحداثة. ولكن الولايات المتحدة قوة عالمية وبالتالي تنظر إلى جوارها بأنه العالم، عالم يحوي عدداً كبيراً من الأخطار لدرجة أنها لا يمكنها الاعتماد على الثقة بدلاً من اعتمادها على تفوقها العسكري المهيمن. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الدول الأوربية، استناداً إلى تجاربها في القرن العشرين، أصبحت أقل قومية، بينما أمريكا ليست كذلك. ولعل سبب هذا جزئياً هو أن القومية الأوربية قد ارتبطت بالإثنية في حين أن القومية الأمريكية يحددها الولاء للدستور، مما يجعل من الأسهل المحافظة عليها في مجتمع أكثر تنوعاً.

إن جميع الدول الصناعية أو ما بعد الصناعية هي احتمالياً دولة ما بعد الحداثة. ومع ذلك، في ثلاثينات القرن العشرين،

سلكت ألمانيا والاتحاد السوفياتي مساراً مختلفاً، إذ كانت الفاشية والشيوعية على السواء بطرقهما المختلفة نظامين مصممين للحرب، حسبما أتضح من معتقدات الفاشية وخطابها، ومن البزات النظامية، والاستعراضات، وتمجيد النزاع العسكري. وفيما يخص الحكومات الفاشية، لم يكن للدولة احتكار للعنف فحسب: فالعنف كان مبرر وجودها. ومع تأمل أحداث الماضي، تبدو الشيوعية أيضاً أشبه بمحاولة لتسيير الدولة وكأنها جيش وكأن البلد في حالة حرب مستمرة. وأن استخدام مصطلح "الاقتصاد المسيّر" لم يكن عبثاً.

كانت الشيوعية والفاشية على السواء محاولتين لمقاومة آثار ما أحدثته أفكار عصر التنوير وتكنولوجيا الثورة الصناعية من تحديث للمجتمع. لقد عنى هذا التحديث أن معاملات تجارية مجهولة حلت محل الروابط الشخصية، وبدلاً من يقينيات حياة تقررها الولادة وتحيط بها الأسرة، وجد الناس أنفسهم أنهم محكوم عليهم بأن يكونوا أحراراً وأن عليهم الكفاح من أجل العيش والحصول على مركز في مجتمع منافس. حاولت الشيوعية والفاشية تأمين ملاذ جماعي للفرد مقابل وحشة الحياة وريبتها في مجتمع آخذ في التحديث.

وحاولت الاثنتان استخدام الدولة لتحل محل الشعور المجتمعي الذي ضاع حين حلت المدن الصناعية محل القرى الزراعية. وبالتالي حافظت الاثنتان، من بين أمور أخرى، على تطفل وانسجام القرية أيضا: كانت الشرطة السرية معادل العصر الصناعي لثرثرة القرية. وإن فولتا العليا مزودة بصواريخ (عبارة تستخدم أحياناً بازدراء لوصف الاتحاد السوفياتي) هي تماماً ما كانت تستهدفه الشيوعية: الحياة زائداً قوة الدولة، التحديث الفني في محيط بدائي سياسياً. وبهذا المعنى، كانت الشيوعية والفاشية بالتالي تتويجاً للدولة الحديثة والشديدة المركزية التي سعت إلى تحقيق سيطرة كاملة على حياة رعاياها. إن جميع الأساليب التي تطبقها الدول الحديثة في السياسة الخارجية (القوة، التجسس، السرية) قد استخدمت محليا - جرى تحويل داعي المصلحة العامة إلى نظام حكم محلي فضلاً عن سياسة خارجية.

إن دولة ما بعد الحداثة هي العكس. لقد فاز الفرد[14] وإن السياسة الخارجية هي استمرار الاهتمامات الداخلية إلى ما وراء الحدود الوطنية وليس العكس. يحل المجد الجماعي محل الاستهلاك الفردي بوصفه الفكرة الرئيسية للحياة الوطنية. ينبغي تجنب الحرب: إن الاستيلاء على الأراضي بالقوة ليس موضع اهتمام.

يحتاج نظام ما بعد الحداثة إلى دول ما بعد الحداثة وبالعكس. ومن أجل خلق نظام ما بعد حداثة أمني دائم في أوربة، من المهم أن ينسجم جميع أقوى الفاعلين الأوربيين داخل النمط نفسه. ولم يكن من الممكن أن تصل الحرب الباردة إلى نهايتها إلا بعد أن جرى تحول داخلي في الاتحاد السوفياتي. وهذا حتى الآن ليس كاملاً ولا مؤكداً، ولكن التقدم كان سريعاً من منطلق تاريخي. ومع ذلك فإن ما حدث هو تحول في السياسة الخارجية قد يكون من المتعذر إلغاؤه.

لقد تخلت روسيا عن إمبراطوريتها إلى حد كبير، وانضمت إلى بقية أوربة بوصفها دولة ما بعد الإمبريالية. ولا يزال يتعين تسوية التفاصيل الأخيرة لهذا الانتقال - ويمكن أن يستغرق هذا وقتا طويلاً. ورغم ذلك، يبدو أن روسيا تخلت عن مكاسبها الإمبريالية وأطماعها الإمبريالية. وهذا هام لبلدان أوربة الغربية. وما من دولة تستطيع أن تشعر بأمان حين تكون جارتها محتلة من قبل عدو أو يحكمها نظام مفروض من الخارج. وبهذا المعنى، فإن انعدام الأمن غير قابل للتجزئة.

طالما كان الاتحاد السوفياتي يحاول الإبقاء على سيطرة إقليمية على بولندا وغيرها من دول أوربة الوسطى، لم يكن من المستبعد احتمال أن تمتد أطماعه إلى أبعد من ذلك غربا،

ولا حاجة إلى أن تكون هذه الأطماع جزءاً من سعي للمجد أو للقوة: إذ إن منطق الدفاع المؤسس على الأراضي هو أنك تحتاج دائماً إلى مزيد من الأراضي للدفاع عما استوليت عليه. وبينما خسر الاتحاد السوفياتي إمبراطورية، فقد خسر الغرب عدواً.

وهكذا، بالنسبة لأوربة فقد بدأ عصر ما بعد الحداثة في سنة 1989. وحتى ذلك الحين، كان كل شيء على ما يرام كي تعمل دول أوربة الغربية بطريقة ما بعد الحداثة ضمن دائرتها هي، ولكن الحرب الباردة كانت الفكرة الرئيسية المسيطرة لسياساتها الخارجية والدفاعية، مما أجبرها على أن تؤسس تفكيرها في نهاية المطاف على الحماية المسلحة والسرية والتوازن، وكان صميم السياسة الغربية خلال هذا الوقت هو الدولة الحديثة. وقد ولى هذا الآن وأصبح الأوربيون دول ما بعد الحداثة تعيش على قارة ما بعد الحداثة.

3
الأمن في العالم الجديد

هاملت: ما لديك من أخبار؟

روزنكراتس: ليست لدي أية أخبار يا سيدي، سوى أن العالم قد بات مستقيما.

هاملت: إذن اقترب يوم الحساب.

هاملت (الفصل الثاني، المشهد الثاني)

إنه عالم جديد، ولكن ليس هناك نظام عالمي جديد (باستخدام عبارة كانت مألوفة في أوائل تسعينيات القرن العشرين) ولا فوضى عالمية جديدة (باستخدام عبارة أكثر ألفة منذ ذلك الحين). وبدلاً عن ذلك، توجد منطقة أمان في أوربة، وتوجد خارجها منطقة خطر وفوضى. إن ما يجعل هذا عالماً صعباً وخطيراً على نحو استثنائي هو أن المناطق الثلاث مترابطة، عبر العولمة. إن عالماً مقسماً إلى ثلاثة بحاجة إلى سياسة أمنية ثلاثية وإلى تركيز ذهني ثلاثي. وليس من السهل تحقيق أي منهما.

قبل أن نستطيع التفكير بشأن المتطلبات الأمنية لليوم والغد، علينا أن ننسى القواعد الأمنية للأمس. فقد اتسم القرن العشرون بالعوامل المطلقة. وكان يتعين كسب الحرب ضد هتلر وكسب الكفاح ضد الشيوعية. وكانت السياسة الممكنة الوحيدة هي الانتصار المطلق والاستسلام دون قيد أو شرط.

في عالم بعد الحرب الأكثر تعقيداً والأكثر غموضاً، لن نواجه دائماً التهديدات الإجمالية ذاتها أو الحاجة إلى استخدام حرب شاملة ضدها. لذلك، في أغلب الأحوال، يتعين علينا تنحية الاستسلام غير المشروط جانباً بوصفه هدفاً عسكرياً أو سياسياً. لن يلزم عادة انتصار تام في أي من العوالم الثلاثة التي نعيش فيها.

حروب العالم الحديث

حرب الخليج الأولى

يطرح عالم الدول الطموحة الحديث أكثر مشكلة مألوفة تواجهها دولة ما بعد الحداثة. إذا قررت هذه الدول في نهاية المطاف الانضمام إلى نظام ما بعد الحداثة من الدبلوماسية المكشوفة، فهذا أفضل. ولكن سوف يستغرق هذا وقتاً طويلا. وفي غضون ذلك، تكمن أخطار كثيرة. تقدم حرب الخليج الأولى مثالاً توضيحياً على الأخطار وكيفية التعامل معها على السواء. دولة طموحة تهاجم دولة أخرى، وتهدد مصالح الغرب الحيوية. في حالة غزو صدام حسين للكويت، كان الاهتمام الرئيسي هو المحافظة على تعددية الدول في منطقة من العالم تحوي إمدادات نفطية حيوية (من منطلق الطاقة العالمية، هذه سياسة شبيهة بالمطلب البريطاني التقليدي بوجوب وجود تعددية قوى على القارة الأوروبية). لو تم السماح لصدام حسين بالاحتفاظ بالكويت، وأصبح السيد الجيوبوليتيكي للخليج لأصبحت دول الخليج الصغيرة تحت رحمته ولكانت المملكة العربية السعودية عرضة للتهديد. إن الحؤول دون هذا كان سبباً كافياً للحرب، ولكن مع تطور

الحملة، بات واضحاً أن خطراً أكبر كان كامناً على شكل برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

وقد ردَّ الغرب على هذا الغزو الكلاسيكي بغزو مضاد كلاسيكي. فقد أقامت الولايات المتحدة ائتلافا قوياً وعكست مسار العدوان وعاقبت المعتدي. وأقامت نظماً وضغوطاً لنزع سلاح العراق والتعامل مع برامج الأسلحة. وقد اقتضت هذه الأهداف المحدودة وسائل محدودة. لم تشمل هذه الأهداف ضمناً وجوب احتلال العراق أو تنحية صدام حسين عن السلطة (رغم جاذبية تلك الفكرة بلا شك).

إن النقطة المرجعية لحرب من هذا القبيل هي الحروب المحدودة للقرن الثامن عشر، وليس حروب العوامل المطلقة للقرن العشرين. كانت حرب الخليج الأولى هي حرب مصالح، وليس تصادم إيديولوجيات.

لم يكن سبب خوض هذه الحرب هو انتهاك العراق معايير السلوك الدولي. للأسف، فإن الحقيقة هي أنه في حال قيام بلد ما بغزو بلد آخر يقع خارج المصالح الحيوية للدولة القوية، يحتمل ألا يتعرض لعواقب سيئة. ومن المرجح جداً أنه سوف يتعرض للإدانة ولن يتم الاعتراف بمكاسبه الإقليمية. وسوف

يفقد الثقة والسمعة. وقد يعاني من عقوبات اقتصادية لمدة ما. ولكن من المحتمل ألا يهاجم القوي البلد الغازي. لو حدث أن غزت الهند نيبال، مثلاً، أو الأرجنتين باراغواي، فمن غير المرجح تشكيل ائتلاف من طراز حرب الخليج من أجل عكس النتيجة.

إن الحماس الأولي لفكرة نظام عالمي جديد[15] الذي تلا حرب الخليج الأولى قد تأسس على أمل أن تقوم الأمم المتحدة بعملها وفقاً لما كان مقرراً لها أصلاً: سلطة عالمية تحافظ على القانون الدولي، أي منظمة للأمن الجماعي. ولم يكن ذلك الأمل غير مقبول كلياً. فقد أعادت نهاية الحرب الباردة العالم إلى سنة 1945. ففي حين أن المؤسسات التي نشأت بسبب الحرب الباردة أو على خلفيتها، مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوربي، أخذت تبدو أنها بحاجة إلى تغيير جذري، فقد كانت الأمم المتحدة مؤسسة سابقة للحرب الباردة وبالتالي يمكن أن تصبح مؤسسة فاعلة لما بعد الحرب الباردة. وقد ثبتت صحة ذلك إلى حد ما، . والأمم المتحدة اليوم أكثر فاعليً من أي وقت مضى أثناء الحرب الباردة (بين سنة 1946 وسنة 1990 صدر عن مجلس الأمن 683 قراراً؛ وفي السنوات الثلاث عشرة منذ ذلك الحين ارتفع هذا العدد إلى أكثر من الضعف، كما

جرى نشر ما يصل إلى 500 ألف من قوات الأمم المتحدة في أوقات معينة).

غير أن الأمم المتحدة أكثر فاعليةً في حفظ السلام والأعمال الإنسانية منها كمنظمة للأمن الجماعي. وإن النظام العالمي الجديد الذي أوجد مثل هذا الأمل يوما ما، كان نظام أمن جماعي.

إن نظام أمن جماعي هو نظام يطبق فيه المجتمع الدولي القانون الدولي على الدول الحرونة. وهذه كانت الفكرة وراء إنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة: اتخاذ إجراء جماعي ضد منتهكي القانون الدولي. ومن المؤكد أن هذا سيكون نظاماً جديداً بمعنى أننا لم نشاهد قط نظاماً كهذا يطبق عملياً، منذ الأزمة الإثيوبية حتى يومنا هذا. للأسف، من غير المحتمل أيضا أن نراه أبدا.

لقد أساء البعض فهم الحرب الأولى على أنها حرب مبادئ أو إجراء أمني جماعي - وبالفعل فإن الخطاب السياسي في ذلك الوقت عزز هذا الانطباع، بينما كانت في الواقع دفاعاً جماعياً عن المصالح قام به الغرب. وحسبما لاحظ عدد من الناس آنذاك: لو كانت الكويت تنتج جَزَراً بدلاً من النفط،

من غير المرجح جداً أن يكون قد جرى تجميع تحالف ضخم لعكس مسارالعدوان العراقي. لقد جرى خوض حرب الخليج الأولى من أجل حماية النظام القديم وليس خلق نظام جديد.

ومع ذلك، بمعنى مختلف، فإن نظام آمن جماعي لن يكون جديداً حقاً، فالأمن الجماعي هو توليفة من فكرتين أقدم: الاستقرار عبر التوازن، والاستقرار عبر الهيمنة. تحافظ على الوضع الراهن مجموعة عالمية من قوة ساحقة (العنصر المهيمن) تلقي بثقلها إلى جانب دولة هي ضحية العدوان - توازن القوة، أي بحيث يكون المجتمع العالمي بمثابة الفاعل الموازن.

هذا هو العالم القديم لسيادة الدولة الذي لا يتدخل فيه آخرون، وللتحالفات والأمن عبر القوة العسكرية. إن الأمم المتحدة بوصفها منظمة للأمن الجماعي موجودة للدفاع عن الوضع الراهن وليس لخلق نظام جديد. وبالفعل، فإن النظام الأوربي الجديد لما بعد الحداثة الموصوف أعلاه مؤسس على أفكار مختلفة كلياً.

الحروب في يوغوسلافيا السابقة

إن قصة الحروب في يوغوسلافيا السابقة والتدخل الغربي هناك إنما هي قصة أكثر تعقيداً إذ إن يوغوسلافيا السابقة

تضم عناصر من العالم بعد الإمبريالي/ عالم ما قبل الحداثة، حيث لا تكاد توجد للدول الضعيفة سيطرة على وسائل القوة. وعلى المدى الأطول، من الواضح أن للعديد من الدول هناك بعض تطلعات ما بعد الحداثة. ولكن السمة المسيطرة كانت حتى ذلك الوقت خلق الدولتين الأمتين الحديثتين كرواتيا والصرب[16].

وكان التدخل الغربي فوق كل هذا دعماً للفرد. لقد بدأ التدخل الإنساني انطلاقا من بواعث ما بعد الحداثة. ولكنه اصطدم بأطماع دولة ميلوسفتش القومية الحديثة كلياً. وقد تمت معالجة الصدام الرئيسي الأول بثبات البوسنة في نهاية المطاف نوعاً ما وفقاً للوصفة المبينة أعلاه لحرب الخليج الأولى - مزيج من قوة محدودة ومفاوضات - مع قدر معين من النجاح. ولكن الحلقة الثانية في كوسوفو كانت مختلفة تماماً، إذ إن المهمة الإنسانية اهتمت بالموقف داخل الصرب. وقد جرى خوض الحملة العسكرية - حسبما اتضح بواسطة القوة الجوية كلياً - وذلك لفرض قيم دنيا معينة على دول غير مستعدة لاحترامها. وبخلاف حرب الخليج الأولى، كان هذا إجراء تم خوضه من أجل المبدأ، وبخلاف القاعدة العامة لأوربة ما بعد الحداثة، فقد انطوى على تدخل في الشؤون الداخلية للدولة،

وليس من خلال قبول متبادل وإنما عن طريق القوة. وقد وصف توني بلير أساس هذا الإجراء فيما يمكن اعتباره بمثابة بيان كلاسيكي بتطلعات ما بعد الحداثة:

علينا أن ندخل الألفية الجديدة مع التوضيح للدكتاتوريات بأن التطهير العرقي لن يكون مقبولاً. وإذا حاربنا، فليس ذلك من أجل حتميات إقليمية وإنما من أجل القيم، ومن أجل روح دولية حيث لن يتم التسامح مع القمع الوحشي للجماعات الإثنية، ومن أجل عالم لا يمكن لأولئك المسؤولين عن الجرائم أن يجدوا مخبئاً في أي مكان فيه[17].

ومن الجدير الاستشهاد بتفصيل تام بأشد انتقاد قيل حول هذا النهج. فقد كتب هنري كيسينجر يقول:

إن التخلي المفاجئ عن مفهوم السيادة الوطنية ... ميز قدوم طراز جديد من السياسة الخارجية تقوده السياسة الداخلية واستحضار شعارات أخلاقية كونية... من الواضح أن أولئك الذين يستهزئون بالتاريخ لا يتذكرون أن المبدأ القانوني للسيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل - المذكورين في ميثاق

الأمم المتحدة - برزا في نهاية حرب الثلاثين سنة المدمرة.

لقد سعى الفرع الجديد من القانون الدولي إلى تثبيط تكرار أعمال السلب والنهب التي حصلت خلال الحروب الدينية في القرن السابع عشر والتي ربما قضى فيها أربعون في المائة من سكان أوربة الوسطى نحبهم باسم الصيغ المتنافسة للحقيقة العالمية. وما إن ينتشر مبدأ التدخل العالمي وما إن تتنازع الحقائق المتنافسة، فإننا نجازف بدخول عالم حيث "الفضيلة تندفع مسعورة مصحوبة بنزعة إلى القتل"، على حد قول تشسترتون[18].

رداً على ذلك، فإن مؤيدي تدخل ما بعد الحداثة يحتمل أن يجادلوا بأنهم لم يكونوا، حالياً على الأقل، يتوقعون تدخلاً عالمياً. ولكن توجد نقطة ثانية أهم، ذلك أن أوربة، لربما للمرة الأولى خلال 300 سنة، لم تعد منطقة حقائق متنافسة. فقد جلبت نهاية الحرب الباردة معها شيئاً أشبه بمجموعة مشتركة من القيم في أوربة، مما يجعل تدخل ما بعد الحداثة قابلاً للإدانة، معنوياً وعملياً على السواء، في السياق الأوربي. إن إحدى أبرز/سمات التدخل/ في كوسوفو هي التأييد الإجماعي الذي حظي به عبر مجموعة من حكومات حلف

الناتو التي تمثل كل نقطة في الطيف السياسي. وفي خلفية الحروب في البلقان والجرائم المرتبطة بها، كان هناك شيء قريب من التوافق في اتخاذ إجراء. ولعل ما يتساوى في الأهمية هو الذكرى الجماعية للمحرقة (هولوكوست) وتدفق النازحين الهائل الذي نجم عن القومية المتطرفة في الحرب العالمية الثانية. وقد نشأت قيم أوربية مشتركة من هذه التجربة التاريخية المشتركة، التي في الحالات القصوى، يمكن أن تقدم مبرراً للتدخل المسلّح. إن التدخل في قارة أخرى لها تاريخ آخر سيكون شيئاً مختلفاً جداً ويتطلب مجازفة أكبر نوعاً ما من كارثة إنسانية. ويرتكز النظام الأوربي على تاريخ أوربي محدد وعلى ما يتدفق منه من قيم. ولا يزال وجود نظام عالمي محدوداً بتوافق الآراء الضيق نسبياً بشأن القيم العالمية.

لا يعني هذا أن التدخل في سبيل القيم سيكون سهلاً، إذ إن الانخراط في حروب من أجل المبادئ خطير ومن الصعب إيقافها في حال حدوث خطأ فيها ومن الصعب أيضا تحملها في حال زيادة عدد الخسائر البشرية. وإلى جانب ذلك، فإن الحرب مدمرة بصورة أساسية، إذ يمكن أن يعاقب المرء أولئك الذين ينتهكون المبادئ ولكن من الصعب استخدام القوة لتنفيذها.

تستطيع القنابل تدمير المدن وجعلها قاعاً صفصفا، ولكنها لا تستطيع خلق حكم القانون أو عدم التمييز في العمالة؛ تستطيع القوات حفظ النظام، ولكنها لا تستطيع خلق شعور بروح الجماعة أو ثقافة تسامح.

بالنسبة لدولة ما بعد الحداثة توجد بالتالي صعوبة، إذ تحتاج إلى أن تعتاد على فكرة المعايير المزدوجة. إن دول ما بعد الحداثة تعمل فيما بينها استناداً إلى قوانين وأمن جماعي مكشوف. ولكن عند التعامل مع أنواع عتيقة من الدول خارج حدود ما بعد الحداثة، يلزم على الأوربيين الرجوع إلى الأساليب الأقسى لحقبة سابقة - القوة، هجوم استباقي، خداع، وكل ما يلزم لأولئك الذين لا يزالون يعيشون في عالم القرن التاسع عشر حيث كل دولة تغني على ليلاها.

في الغاب، يجب على المرء استخدام شرائع الغاب. في هذه المدة من السلام في أوربة، ثمة إغراء بإهمال الدفاعات المادية والنفسية على السواء. وهذا يمثل أحد أخطار دولة ما بعد الحداثة.

حرب الخليج الثانية: أسلحة الدمار الشامل

مع ذلك، توجد مجموعة ثانية من القوى الناشطة في مجال تدعيم مركز الدولة الحديثة ويمكن أن تغير جذرياً هياكل العلاقات الدولية. وتنشأ هذه عن الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل - التي هي جزئياً على الأقل - منشأ حرب الخليج الثانية. لقد تم احتواء انتشار الأسلحة النووية على مدى خمسين سنة، ويعود ذلك جزئياً إلى أن معظم الدول قررت أنها لا تريدها، جزئياً عبر الضوابط المفروضة على المواد والتكنولوجيا اللازمة لصنعها. لقد تلقى العالم صدمتان في تسعينيات القرن العشرين. فقد أعادت الهند وباكستان إلى أذهان المجتمع الدولي أن لدى كل منهما أسلحة نووية، وبعدئذ أثبتت في سلسلة من الأزمات أن استخدامها لا يمكن استبعاده كلياً. ثانياً، بل مما أثار هلعاً أشد، هو الاكتشاف أثناء حرب الخليج الأولى أن العراق كان قاب قوسين أو أدنى من امتلاك جهاز نووي فاعل وكانت لديه برامج كيميائية وبيولوجية واسعة المدى. وقد أوحى هذا بأن الوقت الذي تم شراؤه بالسياسات الهادفة إلى احتواء الانتشار كان آخذاً بالنفاد وأنه قد يتعين على الغرب أن يواجه خلال وقت قصير

احتمال حيازة بلدان أخرى لأسلحة نووية أو أسلحة أخرى قادرة على التسبب في هلاك بشري غير مقبول.

لو حدث هذا لكان معنى ذلك أننا نعيش في عالم مختلف اختلافا جذرياً. لقد حققت الحرب الباردة في نهاية المطاف استقراراً نوويا، ومن خلال فهم لما يمكن أن يجلبه عدم الاستقرار من مخاطر، اتسع هذا النطاق ليشمل استقراراً في الأسلحة التقليدية أيضاً. ولكن الحرب الباردة كانت نظاماً ثنائي الأقطاب أدارته دولتان حذرتان نوعاً ما تتقاسمان على الأقل أرضية تاريخية وثقافية مشتركة. بل رغم ذلك، حصلت لحظات مزعجة عديدة في الطريق نحو الاستقرار. وكلما زاد عدد البلدان الحائزة على أسلحة نووية، زاد عدد البلدان التي تريدها أيضاً. وعند نقطة معينة، فإن الدول التي قبلت قيوداً مفروضة ذاتياً ستكون مضطرة لمراجعة موقفها. إن نظاماً دولياً تحتفظ فيه بلدان عديدة بأسلحة نووية لن يستمر في العمل على هدى المبادئ الكلاسيكية لميزان القوى، ولا نعلم في الواقع كيف سوف يعمل. وفي عالم كهذا، سوف تترتب عواقب مدمرة على البحث عن توازن دولي جديد بواسطة العمليات العادية للتجربة والخطأ. وسوف تتحقق للمرة الأولى القدوة القانونية الدولية لعالم متساو في السيادة - إذ بوجود

أسلحة نووية (بشرط أن تكون لديك قدرة على توجيه ضربة ثانية)، فإن جميع البلدان تكون متساوية. ومع ذلك تستطيع سمكة صغيرة مزودة بسلاح نووي إلحاق أضرار غير مقبولة بقوة كبرى.

وكل ما هو مؤكد أنه كلما زاد عدد البلدان التي لديها أسلحة نووية زاد عدد البلدان التي تريدها، وكلما زاد عدد البلدان التي تحصل عليها، يزداد عدم استقرار النظام ويزداد خطر قيام أحد ما باستخدام تلك الأسلحة عاجلاً أم آجلاً (و لربما عاجلاً). إن الانتشار تهديد ليس موجهاً فحسب لهذه الدولة الفردية أو تلك، ولكن لنظام العلاقات بين الدول بالكامل. ويبدو من المحتمل أنه سيؤدي ليس إلى عدم استقرار بقدر ما يؤدي إلى فوضى مسلحة نووية، إلى عالم من الدول المستقلة، كل منها قادرة على تدمير الأخرى، والبعض منها قادر على تدمير العالم.

هذا هو كابوس العصر لحديث. وينبغي أن يكون منعه أولوية جميع الذين يودون العيش في عالم منظم بشكل معقول. ولكن السؤال هو كيف يمكن فعل هذا. إن اتباع معايير قانونية راسخة والاعتماد على الدفاع الذاتي لن يحل المشكلة، إذ إن الدفاع الذاتي لن يكون متأخراً للغاية فحسب في أعقاب

هجوم نووي، ولكنه يفوّت نقطة أوسع. فالحرب النووية تؤثر على تلك الدول غير المنخرطة مباشرة: من خلال الغبار النووي المتساقط والتلوث. ومن شأن تبادل نووي أن يعطي حافزاً إضافياً للانتشار وأن يزيل الحظر المفروض على استخدام إضافي للأسلحة النووية. وحيث إنه مع زيادة عدد البلدان الحائزة على أسلحة نووية يصبح استخدامها أكثر احتمالاً، فإن السياسة العقلانية الوحيدة هي وقف الانتشار في المقام الأول، وفي هذا مصلحة حيوية للعالم المتحضر بكامله. وإن عدم القيام بأي عمل في الوقت الذي تمتلك دولة واحدة أخرى القدرة النووية يعتبر موقفاً لا يتسم بالمسؤولية. كما أنه ليس مناسباً بما فيه الكفاية الانتظار إلى حين أن يحصل ذلك البلد على القنبلة، إذ عندئذ قد تكون تكاليف الإجراء العسكري باهظة. ومن هنا مبدأ الإجراء الوقائي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. إن هذا من الناحية العملية ليس مختلفاً للغاية عن المبدأ البريطاني القائم منذ أمد طويل ومفاده أنه ينبغي عدم السماح لأية قوة بمفردها السيطرة على قارة أوربة. وقد أدى هذا مثلاً، إلى حرب الخلافة الإسبانية التي تم خوضها لضمان عدم توحيد تاجي فرنسا وإسبانيا. وكانت هذه حرباً وقائية، إذ لم تهاجم أية دولة

بريطانيا. ولكن لو سمحت بريطانيا للدولتين بأن تتحدا، لأصبحت عندئذ غير قادرة على التعامل مع هجوم تشنه القوة العظمى الناشئة عن ذلك الاتحاد. إن الأسلحة النووية تجعل كل بلد في غاية القوة احتماليا بحيث يتعذر التعامل معه.

لو اعتمد كل واحد مبدءا وقائياً، فقد ينحدر العالم إلى حالة من الفوضى، لربما ليست سيئة بمقدار الفوضى النووية، ولكنها غير مستقرة إلى حد كبير، فيما تحاول البلدان أن تخمن مسبقاً ما ستقوم به جاراتها وتباشر بشن هجوم انتقامي. (إن مبدأ الحرب الوقائية هو أحد العوامل التي أدت إلى بداية الحرب العالمية الأولى). إن نظاماً يتطلب إجراءا وقائياً لن يكون مستقراً إلا بشرط أن يكون تحت سيطرة قوة وحيدة أو مجموعة من القوى. ولذلك، يلزم تكملة مبدأ الوقاية بمبدأ التفوق الاستراتيجي الدائم - وهذه هي في الواقع الفكرة الرئيسة لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة.

إذا أصبح انتشار الأسلحة النووية الموضوع الرئيسي في العلاقات الدولية، عندئذ قد نجد أن العالم يتجه نحو نظام تسيطر عليه قوة مهيمنة واحدة. إن ديمومة نظام كهذا سوف تعتمد على ما يعتبره عدد كاف من الفاعلين الآخرين نظاماً مشروعاً. من الناحية العملية، لا بد من حصول تحالف أو

ائتلاف، إذ إنه إذا كان على أمريكا أن تملأ هذا الدور بمفردها، فسوف ينطوي ذلك على كلفة في غاية الارتفاع في الداخل وعلى استياء بالغ في الخارج. ولكن هذا سيكون عالماً مختلفاً وأصعب من العالم الذي اعتدنا عليه. الأسلحة النووية هي عامل مطلق، تماماً مثلما كانت إيديولوجيات القرن العشرين، وإن أيا منهما لا يسمح بالحلول الوسط. ويمكن أن تهزم الحتمية الأمنية المستهلكة الجدل العقلاني والحلول التفاوضية.

الأمن وعالم ما قبل الحداثة

ماذا عن فوضى ما قبل الحداثة؟ وماذا ينبغي العمل بشأنها؟ بدا في مستهل تسعينيات القرن العشرين أن الجواب كان: أقل قدر ممكن. لا تمثل الفوضى تهديداً من النوع الذي اعتدنا عليه - هجوم مسلح تشنه القوات المسلحة لدولة مجاورة عدوانية. أثارت الفوضى في الصومال وتفكك الدولة إلى أجزاء في يوغوسلافيا السابقة الشفقة والغضب والعار، ولكنهما لم يمثلا تهديداً مباشراً لحياة أو سبل عيش أولئك الذين يعيشون في مناطق أكثر أمناً وأفضل تنظيماً. صحيح أن منطقة الفوضى يمكن أن تسفر عن عواقب جانبية منفرة - مخدرات،

أمراض، لاجئين - ولكن هذه ليست هي نوع التهديدات للمصالح الحيوية التي تستدعي عادة تدخلاً غربياً مسلحاً. إن التورط في منطقة فوضى باهظ الكلفة ومحفوف بالمخاطر، وفي حالة إطالة أمد التدخل، يمكن أن يفقد الدعم لدى الرأي العام، وفي حال فشله يمكن أن يلحق الضرر بالحكومة التي أمرت به. وبالتالي، كان الرد الغربي الأول على الوضع في البلقان وفي الصومال أو أفغانستان تركيبة من الإهمال والجهود السلمية الفاترة، زائداً محاولة إنسانية لمعالجة الأعراض، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن المرض (المحتمل أن يكون معدياً).

منذ ذلك الحين، تعلمت الحكومات الغربية ثلاثة أشياء بشأن دولة ما قبل الحداثة وما تمثله من فوضى، وجميعها خطرة. وقد يحدث أن دروساً أخرى ستلي: إن معرفتنا بهذه الظاهرة لا تزال ضحلة. أولاً، تعلمت الحكومات أن الفوضى تنتشر. ساعد انهيار سيراليون في الفوضى على زعزعة استقرار ليبيريا، وإن تنامي انعدام القانون في ليبيريا قد عرض بدوره جاراتها للخطر - بما فيها سيراليون نفسها، في الوقت الذي كانت تبدو فيه أنها في طريقها لاستعادة عافيتها. في إفريقية الوسطى، كانت الفوضى في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(الكونغو البلجيكية سابقاً) مرتبطة بالأحداث المأساوية في رواندا وهشاشة الوضع في بوروندي. حول أفغانستان، كانت هناك أخطار لباكستان ولجمهوريتي آسيا الوسطى طاجكستان وأوزبكستان. فحين تتوقف دولة عن أداء وظيفتها، تتوقف حدودها عن أداء وظيفتها أيضاً.

إن جزءاً من سبب هذا - وهذا هو الدرس الثاني - هو أنه عندما تنهار الدول تنشط الجرائم. إن هذا منطقي من بعض النواحي، إذ عندما تؤدي الدولة وظائفها بشكل صحيح، فإنها تمارس احتكاراً على القوة واحتكاراً على القانون. وحين تفقد احتكارها على القوة، يتوقف القانون أيضاً عن الوجود ويحل محله العنف المخصخص والمنفعة الخاصة بوصفهما المبدأين اللذين يحكمان الأرض. إن دول قبل الحداثة تكون عادة مسرحاً لسلسلة من النزاعات - تكون في البداية حروباً أهلية وتصبح لاحقاً حروب الجميع ضد الجميع (حسبما أسماها هوبز "Hobbes" بجدارة) - من أجل السيطرة على الموارد. وقد تكون هذه الموارد معادن (مناجم الرثينيوم في سيراليون أو الذهب في رواندا)، ويمكن أن تكون أحجاراً كريمة، كما هو الحال في إفريقية الوسطى وفي أفغانستان! وقد تكون مخدرات أو الاتجار بالأشخاص - اللاجئين أو تجارة

الرقيق من أجل الجنس. إن الأحجار الكريمة (التي غالباً ما تسمى الآن "ماسات النزاعات" أو"الماسات الدموية" ملائمة بصفة خاصة إذ إنها سهلة الحمل والإخفاء والتسويق ـ رغم أن المجتمع الدولي يحاول الآن وضع حد لهذه التجارة بواسطة نظام من شهادات المنشأ. ورغم أن الدولة لم تعد قوة حقيقية، فإن الاستيلاء على مؤسسات الدولة يمكن أن يظل مربحاً، إذ يتيح فرصاً للحصول على أموال إعانة، ورشاوى وبعض الاعتبار. حتى في حالات الفوضى، يظل هذا هو الجائزة النهائية.

إن هذا السقوط في الإجرام أمر يهم العالم المتقدم من دول الحداثة وما بعد الحداثة كون الجريمة تنتشر أيضاً: فدول ما قبل الحداثة من الفقر بمكان بحيث لا يمكنها تأمين إيراد جيد كي تستولي العصابات الإجرامية على دولة ما أو كي تقاتل من أجل السيطرة على أجزاء من أراضيها. إن الماس والمخدرات والفتيات التعيسات الحظ اللواتي يتم بيعهن لغرض الدعارة يتعين تسويقها في الخارج، ويتعين شراء الأسلحة. يمكن أن يكون مقر المصالح الإجرامية في دول ما قبل الحداثة، ولكن سيكون لها مكاتب فرعية في الغرب. وعند نقطة معينة، يمكن أن تصبح هذه الجماعات قوية بما فيه

الكفاية بحيث تهدد الأمن الغربي فضلاً عن ضحاياها في العالم قبل الحديث، ولكن لا يحدث هذا في كل حالة. فالأقرب أكثر خطراً من البعيد. ولكن لا بد من الإبقاء على خيار معالجة المشكلة في الأذهان.

وهذا ينقلنا إلى الدرس الثالث الذي تعلمناه في 11 سبتمبر 2001 أحيانا يمكن أن تتحول منطقة فوضى إلى تهديد مباشر رئيسي لأمن الدولة في مكان آخر. صحيح أن ظروف أفغانستان كانت فريدة في نوعها، إذ إن ما تبقى من الدولة كان تحت سيطرة نظام إسلامي متطرف أوكل مهام الدولة المختلفة لهيئات مختلفة: المال لأساطين المخدرات، الصحة والرفاه للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مختلفة، والدفاع لأسامة بن لادن. ومقابل توفير الملجأ والمرافق لتدريب الإرهابيين، فقد قدم أسامة بن لادن الرجال والسلاح لمواصلة الحرب الأهلية ضد أحمد مسعود. (لعله ساعد أيضاً في تنظيم عملية اغتيال مسعود التي يبدو أن حدوثها قبل أيام فقط من الهجوم على أمريكا ما كان ليكون محض صدفة). لقد جاء المقاتلون والإرهابيون من مصادر متنوعة، بعض رجال "الفيلق العربي" حاربوا في البلقان، والبعض في الشيشان، والبعض جاء من باكستان، وعدد قليل من الغرب. وكان جميع الإرهابيين

والمقاتلين مسلمين، شارك الكثيرون منهم بطريقة ما في الأزمة التي عصفت بالعالم الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقية على مدى عقود عديدة. من غير المحتمل أبداً أن تنشأ مثل هذه الظروف مرة أخرى ـ أو أن يسمح الغرب بذلك (لدى استعادة الأحداث الماضية نجد أن كون الحكومات الغربية على علم بمعسكرات تدريب الإرهابيين وكونها سمحت لها بالاستمرار في عملها شيء غريب). ولكن تبقى العبرة أن الفوضى في أجزاء حرجة من العالم ينبغي ألا تستمر بلا رقابة. لم تكن الإمبراطورية الفارسية الجيدة التنظيم هي التي أسقطت روما، وإنما البرابرة هم الذين أسقطوها.

ومع ذلك، تكمن الصعوبة في معرفة الشكل الذي ينبغي أن يتخذه التدخل: إن أكثر السبل منطقية للتعامل مع الفوضى هي من خلال الاستعمار. في حال فشل دولة الأمة، لماذا عدم اللجوء إلى الشكل الأقدم ـ الإمبراطورية؟ لقد كانت دولة الأمة محركاً قوياً للتقدم ولكنها أبعد ما تكون من النجاح الكامل. فقد أدت في مكان مولدها الأوربي إلى نظام بين الدول، حيث تعطل التوازن في النهاية وتجاوزت الدول ذاتها جميع حدود القيود اللازمة لجعل النظام يؤدي وظيفته. ومن الغريب أنه في الوقت الذي بدأت فيه البلدان الأوربية، بعد

حربين مدمرتين، في اعتماد إطار يخفض الطابع الحصري لدولة الأمة ووضوح انقسامها عن جاراتها، فإنها كانت تورث نظام دولة الأمة بشكله الأصلي إلى رعاياها الإمبرياليين في الخارج. إن إزالة الاستعمار هي في حد ذاتها فرض إمبريالي أخير إذ إنه أعطى الأفارقة والآسيويين نظاماً مؤسساً على نموذج أوربي محض ومغاير لتاريخهم. كما أن دولة الأمة لم تعمل بشكل متألق خارج أوربة. وقد أظهر أسّها الأول في الشرق الأقصى، اليابان، مثل هذه الدينامية مقارنة بجاراتها لدرجة أنها دمرت المنطقة بكاملها وانتهت بتدمير نفسها. ومنذ ذلك الحين، عاشت اليابان وبلدان أخرى على نحو أكثر رفاهية في ظل هيمنة أمريكية حميدة. في إفريقية والشرق الوسط، كانت دولة الأمة إخفاقاً جلياً لفرادى البلدان ومواطنيها وللمنطقة برمتها على السواء.

على أنه، لا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الإمبريالية بشكلها التقليدي، إذ لا تستطيع الإمبريالية العمل في عصر بعد إمبريالي. ما من بلد غربي يؤمن إيماناً بمهمته الحضارية لدرجة تكفي لفرض حكمه الخاص به بصورة دائمة عن طريق القوة، كما لا يمكن فعل هذا إذ إن الإيديولوجية الغربية ديمقراطية ولا يمكن تحقيق الديمقراطية عن طريق

الإكراه (رغم أن بوسع الجيوش إيجاد الظروف لها من خلال إزالة الحكام الديكتاتوريين). كما لن تكون الإمبريالية التقليدية مقبولة لدى شعوب الدول الفاشلة - إلا ربما في مرحلة أولية حين يتم إنقاذها من الفوضى أو من الطغاة. لا تزال التجربة الإمبريالية ماثلة في أذهان ضحاياها ولم تكن التجربة إجمالاً، تجربة سارة.

إن دولة الأمة والإمبراطورية هما في بعض النواحي على طرفي نقيض: فالإمبراطوريات متنوعة بينما دول الأمم هي على نسق واحد. والدول الوطنية محدودة بجغرافية اللغة. إن الإمبراطوريات في التقليد الأقدم - مثل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية العثمانية - لم تواجه صعوبة في التوسع: يمكن لجميع الناس الذين يتم اكتسابهم حديثاً أن يصبحوا مواطنين، نظرياً على الأقل، بينما كانت الإمبراطورية التي تستحدثها دولة قومية مختلفة. فقد تأسست الدولة على هوية ثقافية أو حتى هوية عرقية ولم يكن بوسعها استيعاب الأجانب بسهولة، مما أبقى بديلين فقط: خيار تحويل الشعب المهزوم إلى وضع أدنى في إمبراطورية عنصرية - الطريق الذي سلكته دول الأمم الأوروبية في القرن التاسع عشر، أو خيار إبادة الشعب المهزوم وتحويله إلى رقيق، وهي النتيجة المنطقية للقومية

المتطرفة في القرن العشرين. قد تكون دولة الأمة ليبرالية، ولكن الإمبريالية الليبرالية تناقض في التعبير. لقد تأسست إمبراطوريات القرن التاسع عشر على افتراضات عنصرية مشتركة - يبدو أن كلا من الدول الاستعمارية والدول الخاضعة للاستعمار قد قبلت فكرة تفوق البيض. ولكن هذه الافتراضات قد ولت. إن صيغة ما بعد الحداثة للإمبراطورية يجب أن تكون طوعية إذا أُريد لها أن تكون مقبولة، ويتعين عليها أن تكون متعاونة إذا أُريد لها البقاء.

تتيح برامج مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شكلاً محدوداً من الإمبراطورية الطوعية. ولقاء دعم مالي، الذي يتيح عودة إلى الاقتصاد العالمي، يقبل بلد المشورة والإشراف، الذي يمكن أن يتخذ أحياناً شكل جلوس مسؤولين أجانب في الوزارات وهم يسدون المشورة - التي هي في النهاية ليست مختلفة جداً عن إصدار الأوامر. في سنة 1875، تعامل العالم المتقدم مع الأزمة المالية المصرية بطريقة مماثلة نوعاً ما: فقد أشرفت لجنة بريطانية تمثل حملة الأسهم على إيرادات الحكومة المصرية، بينما أشرفت لجنة فرنسية على النفقات. غير أن التشابه مع حالة برنامج صندوق النقد الدولية انتهى عندما أطيح بالحكومة المصرية (حسبما

يحدث أحياناً بالنسبة لبرامج صندوق النقد الدولي أيضاً) وهددت الحكومة الجديدة بتجاهل البرنامج. وبدلاً من محاولة إعادة التفاوض - كما قد يفعل الصندوق اليوم - أرسلت بريطانيا الجنرال وولسلي (Wolseley) مع 31 ألف رجل لإعادة النظام وحكومة صالحة.

يمكن معالجة أزمة مالية بشكل محدود من الإمبريالية (الطوعية) يقتصر على القطاع المالي. حين تكون الأزمة أعم - وحين يكون المجتمع الدولي مهتما بدرجة كافية - يلزم شكلا أبعد مدى. وتتخذ هذه الإمبريالية العامة، الطوعية أيضاً، شكل وصاية يمارسها عادة المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة، كما حصل في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، وقد مورست مؤقتاً في تيمور الشرقية وحتى لمدة أقصر في كمبوديا. فهي تعطي شعب دولة فاشلة فسحة للتنفس وبعض المساعدة الدولية لتمكينه من إعادة إقامة دولة أكثر ديمومة. إن هذه الترتيبات ليست بفاعلية الإمبريالية التقليدية نفسها. ولكونها طوعية. فكل شيء يخضع للتفاوض وللحلول الوسط، ولما كانت السلطة التي تدير شؤون الدولة دولية، فإنه يعوزها الوضوح والتصميم ومساءلة الذين تملكهم سلطة وطنية، ولأنها مؤقتة فثمة احتمال أنها ستغادر قبل إتمام العمل

بشكل صحيح. ورغم ذلك، في حقبة ما بعد الحداثة، فإن الدولي والطوعي يعنيان الشرعية، وما من شيء سواهما سوف ينجح في النهاية.

إن الاتحاد الأوربي هو أبعد أشكال التوسع الإمبريالي نطاقاً. في السنوات القليلة الماضية، غيرت جميع البلدان عبر أوربة الوسطى دساتيرها، وأعادت كتابة قوانينها، وعدلت قواعد أسواقها، وأقامت أجهزة لمكافحة الفساد واعتمدت حجماً هائلاً من التشريع الخاص بالاتحاد الأوربي. جميعها بما يخدم مصالح أعضاء الاتحاد. إن التغييرات التي حدثت في تركيا، حيث ألغيت عقوبة الإعدام وتوطدت حقوق الأقليات، لافتة للنظر بشكل استثنائي. وفي عهد آخر، لم تكن هذه التغييرات لتحدث إلا في سياق استيلاء سلطة استعمارية، ولكن جرى اتخاذ الإصلاحات الحالية طواعية بهدف الانضمام إلى الإمبراطورية وتأمين مقعد على مائدتها وصوت في حكومتها. من المحتمل أن يدوم هذا الشكل من الإمبراطورية، إذ إن هيكله التعاوني يضفي عليه شرعية دائمة، وإن تسميتها رابطة شعوب (commonwealth) اسم أفضل لها. إن إغراء العضوية يلعب دوراً حيوياً في تثبيت الاستقرار في البلقان وفي تشجيع الإصلاح في مناطق أخرى

على هوامش الاتحاد الأوربي. إن تعذر تقسيم البلدان إلى وحدات إثنية أصغر (وهو أحد الأسباب التي تجعل الدولة الوطنية تؤدي وظائفها بشكل ضعيف في عصر يثمن تقرير المصير) يوحي بأنه في مناطق التنوع الإثني، قد يكون لحكم أوسع، شبيه بحكم الإمبراطوريات الأقدم، فرصة نجاح أكبر من الدولة الوطنية.

إن عدداً قليلاً من الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي كانت ستصبح دولاً فاشلة لو تركت وشأنها، ولكن لا يضيرها أن تتمكن من اختيار نماذج دستورية ونظم تنظيمية جاهزة، وثمة مزايا في الانتماء إلى جهاز يستطيع الدفاع عن مصالحها في تعاملها مع بلدان بحجم القارة مثل الولايات المتحدة، ومستقبلاً الصين. غير أنه بالنسبة لدول أخرى، يمكن أن يتيح الاتحاد الأوربي حلاً للمشكلات التي تعذر على دولة الأمة حلها. إن قبرص، مثلاً، بقيت بصورة معتدلة نوعاً ما بصفتها جزءاً من إمبراطورية البندقية والإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية، وهي لم تنجح كدولة أمة. ولكن لعلها، في إمبراطورية أوربية ما بعد الحداثة، قد تستطيع يوماً ما العودة إلى وجود طبيعي.

الإمبراطورية باهظة الكلفة، خصوصاً بشكلها الطوعي بعد الحديث. إن بناء أمة مهمة طويلة وصعبة: من غير المؤكد على الإطلاق أن تكون أية محاولة من المحاولات الحديثة ناجحة. يلزم على كل من يفكر في التدخل في فوضى ما قبل الحداثة أن يتوخى بالغ الحذر. وتتمثل إحدى القواعد المفيدة بالتدخل المبكر قبل أن تبدأ المشكلات حقاً. غير أن هذا ليس سهلاً أيضاً، إذ ما من دولة تقبل بسهولة أن ثمة حاجة لتدخل جذري من الخارج لمنع انهيارها، كما لا يريد آخرون من الخارج تحمل مخاطر وتكاليف التدخل إلى أن يحصلوا على ما يثبت لهم عدم وجود أي حل آخر (ويكون قد فات الأوان بحلول ذلك الوقت).

إن التدخلات الإنسانية خطرة على نحو خاص بالنسبة للذين يتدخلون، إذ من الصعب تحديد أهداف واضحة: من الصعب معرفة أين التوقف. إن خطر "مهمة الزحف" كبير وإن الذين ينخرطون في عالم ما قبل الحداثة يجازفون بأنهم سيكونون هناك في نهاية المطاف لكونهم هناك. إن التدخل الذي تحرض عليه القوة والمصلحة قابل للإدامة على الأرجح وبالتالي يكون ناجحاً على الأرجح. إن كل الحكمة التقليدية وجميع المبادئ الواقعية للشؤون الدولية تنصح بعدم اللجوء إلى

التورط العسكري في عالم ما قبل الحداثة انطلاقاً من بواعث غيرية محضة.

ومع ذلك، فإن هذه المبادئ "الواقعية" رغم كل تماسكها الثقافي، ليست واقعية. ورغم تعلم بعض العبر في الصومال والبوسنة، سوف تكون هناك دائماً حالات جديدة وكوارث جديدة: إن بيئة ما بعد الحرب الباردة وما بعد الحداثة هي بيئة سوف تسيّر فيها السياسة الداخلية جزئياً السياسة الخارجية، وسوف تتأثر السياسة الداخلية بوسائل الإعلام والعاطفة الأخلاقية. لم نعد نعيش في عالم من المصلحة الوطنية البحتة، إذ إن حقوق الإنسان والمشكلات الإنسانية تلعب حتماً دوراً في صنعنا للسياسات.

قد لا يكون نظام عالمي جديد واقعاً، ولكنه مطمح هام، خصوصاً لأولئك الذين يعيشون في نظام أوربي جديد. إن الرغبة في حماية الأفراد، بدلاً من حل المشكلات الأمنية التي تواجهها الدول، هي جزء من الأخلاق وعادات ما بعد الحداثة. في عالم حيث تعاني دول كثيرة من الانحلال، يوجد نطاق واسع للتدخل الإنساني. إن العمليات في تلك المناطق تقع في منتصف الطريق بين حساب المصالح الذي يخبرك بعدم التورط، وبين الشعور الأخلاقي لدى عامة الناس "بوجوب عمل

شيء ما". وقد تم بطرق مختلفة توجيه جميع هذه العمليات نحو مساعدة المدنيين ـ مقابل القوات المسلحة والحكومة أو الفوضى. والنتائج لا تثير الإعجاب دائماً وتكون التدخلات فاترة في بعض النواحي ذلك لأنها تسكن في نصف عالم مبهم حيث تخبرك المصلحة بعدم التدخل بينما يخبرك الضمير بالتدخل ـ بين هوبز وكانط.

قد لا تحل هذه التدخلات المشكلات ولكنها قد تريح الضمير وقد تنقذ بعض الأرواح في العملية. وهي ليست بالضرورة الأسوأ لهذا السبب.

وبالتالي يجب أن نروض أنفسنا على حقيقة أننا سوف ننخرط في حالات حيث سوف تخبرنا المصلحة والحساب بعدم التدخل. وفي هذه الحالة، لابد من مراعاة بعض القواعد. أولها تكييف الأهداف مع الوسائل المتاحة. لقد دعت حروب الإيديولوجية إلى نصر كامل، بينما تدعو حروب المصالح إلى النصر، إن النصر في عالم ما قبل الحداثة ليس هدفاً وثيق الصلة بالموضوع.

النصر في عالم ما قبل الحداثة يعني إمبراطورية وإن أياً من الجانبين قد يكون مستعداً لذلك. إن قوة ما بعد الحداثة التي

تدخلت لإنقاذ أرواح فرادى المدنيين تريد عادة التوقف عند ما هو أدنى من النصر. ونتيجة لذلك، يجب تحديد الأهداف بحذر يفوق حتى الحذر الواجب في حروب المصلحة. وينبغي التعبير عن الأهداف بعوامل نسبية بدلاً من عوامل مطلقة: إنقاذ مزيد من الأرواح، ومستويات أدنى من العنف بين السكان المحليين. ويجب موازنة هذه الأهداف بانخفاض الخسائر البشرية في صفوف المتدخلين. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الحكومات الغربية مهيأة لأن تقبل - في الواقع يجب أن تتوقع - الفشل بعض الوقت. ومن ثم يجب أن تكون مستعدة لتخفيض خسائرها وللمغادرة. لم تكن العملية في الصومال نجاحاً لأي كان. ومع ذلك، لم يكن من غير المعقول المحاولة (رغم أنه كان بالإمكان تنظيمها بطريقة أفضل). كما لم يكن من غير المعقول المغادرة عندما لم تنجح. لقد أعطت المحاولة المسؤولين في الصومال فسحة للتنفس، وفرصة لتسوية الأمور. وإن فشلهم في اغتنام تلك الفرصة لم يكن خطأ قوة التدخل.

ويستنتج من ذلك أيضاً أنه عند التدخل في العالم قبل الحديث، لا يزال مبدأ كلاوسفتز ينطبق: الحرب هي السعي إلى تحقيق السياسة بوسائل أخرى. وينبغي أن يترافق التدخل

العسكري مع جهود سياسية. وفي حال فشل هذه الجهود، أو إذا أصبحت تكاليف العملية العسكرية باهظة جداً، عندئذ ليس ثمة حل آخر سوى الانسحاب.

الخاتمة: الأمن وعالم ما بعد الحداثة

إن القول بعدم وجود نظام عالمي هو تصور شائع. وإن وجود نظام أوربي جديد مفهوم على نطاق أقل اتساعاً: جديد من حيث إنه غير مسبوق تاريخياً وكذلك لأنه يستند إلى أفكار جديدة. وفي الواقع فإن النظام سبق المفاهيم المجردة. إن هنري كسينجر هو أحد المعلقين الذين أخفقوا في فهم هذا. رغم أنه يفهم معظم الأشياء بشكل أفضل منا نحن الآخرين ويصفها بقدر كبير من الإحكام البديع والوضوح. فقد قال: "في عالم من اللاعبين المتساوين في القوة نوعاً ما من الناحية العملية، لا يوجد سوى طريقين لبلوغ الاستقرار، أولهما هو الهيمنة، والآخر في التوازن".[19] كان هذا هو الخيار في الماضي ولكنه لم يعد صالحاً في الوقت الحاضر، فالتوازن غير مستقر وهو الآن في غاية الخطورة. والهيمنة تولد الاستياء ومن الصعب قبول هذا في عالم ليبرالي يثمن حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

وبدلاً عن ذلك، يوجد احتمال ثالث: أمن ما بعد الحداثة. في الحقيقة، كانت توجد ثلاث مجموعات من البدائل: كان هناك أولاً الخيار بين الفوضى والإمبراطورية، الفوضى أو احتكار مركزي للقوة. ثم كان هناك الخيار بين الإمبراطورية والقومية: سلطة مركزية أو ميزان قوى. وأخيراً، لدينا اليوم خيار بين القومية والتكامل: التوازن أو الانفتاح. فوضى تروضها الإمبراطورية، وإمبراطوريات تفككها القومية، وقومية تفسح المجال للنزعة الدولية، وهو ما يجب أن نأمله. وفي نهاية العملية تأتي حرية الفرد، التي تحميها الدولة في أول الأمر ثم تتم حمايتها من الدولة.

إن نوع العالم الذي نعيش فيه يعتمد على نوع الدول التي تشكله: بالنسبة لعالم ما قبل الحداثة، النجاح هو الإمبراطورية، والفشل هو الفوضى. وبالنسبة للعالم الحديث، يستتبع النجاح إدارة توازن القوى، والفشل يعني العودة إلى الحرب أو الإمبراطورية. بالنسبة لدول ما بعد الحداثة، النجاح يعني الانفتاح والتعاون بين الدول (سوف نتطرق إلى الفشل بعد قليل). إن نظام الدولة المفتوح هو النتيجة النهائية للمجتمع المفتوح.

لا يقصد بأن يكون هذا التصنيف حصرياً دون غيره. فالمستقبل مليء بالمفاجآت (وكذلك الماضي بالفعل). كما لا يقصد منه بأن يمثل بعض التقدم الهيغلي (نسبة إلى هيغل) الحتمي. من المؤكد أنه يمثل التقدم ولكن ما من شيء حتمي بشأنه. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد شيء حتمي بشأن بقاء دولة ما بعد الحداثة في ما يظل بيئة صعبة.

يواجه نظام ما بعد الحداثة الأوربي الأخطار ذاتها التي تواجه الولايات المتحدة. أولاً، هناك الخطر مما هو سابق للحداثة. قد لا نكون مهتمين بالفوضى ولكن الفوضى مهتمة بنا. وفي الواقع، إن الفوضى أو على الأقل الجريمة التي تعيش داخلها، بحاجة إلى العالم المتمدن وتفترسه. وهو أمر يسرته المجتمعات المفتوحة. الفوضى، في أسوأ أحوالها، على شكل إرهاب، يمكن أن تصبح تهديداً خطيراً للنظام الدولي برمته، إذ يمثل الإرهاب خصخصة الحرب، إنه ما قبل الحداثة ومزود بأسنان، وفي حال استخدام الإرهابيين أسلحة بيولوجية أو نووية، يمكن أن تكون الآثار مدمرة. هذا في حالة تعرض الدولة لهجوم من قبل جهة ليست بدولة. ويتمثل خطر أقل في المجازفة ثم بالتعرض للانجذاب داخل نظام ما قبل الحداثة لأسباب تتعلق بالضمير، ومن ثم عدم الاستعداد لتولي السلطة

أو الخروج. وفي النهاية، من شأن هذه العملية أن توهن المعنويات، وأن تشكل خطراً على الجاهزية العسكرية.

ويأتي الخطر الرئيسي الثاني مما هو حديث، إذ ليس من المحتمل أن تريد أية دولة غزو أوربة سواء اليوم أو في المستقبل المنظور. وفي مستقبل أبعد أمدا، من الممكن للصين أو الهند في حال كونهما مسلحتين وطموحتين أن تزعزعا التوازن الإقليمي وتهددا المصالح الأوربية. ولكن هجوماً مباشراً على القارة الأوربية يبدو غير محتمل. من المحتمل أن يأتي التهديد الحقيقي مما هو حديث على شكل أسلحة دمار شامل، وهو خطر تشترك في التعرض له أوربة مرة أخرى مع الولايات المتحدة.

لقد جرى سابقاً في هذا المقال وصف المقاربتين للتعامل مع هذه التهديدات. ترتكز المقاربة الأمريكية على الهيمنة: التحكم ـ بالوسائل العسكرية عند الضرورة ـ بالسياسات الخارجية لجميع الدول المحتمل أن تكون مصدر تهديد. ولكن ضعف هذه المقاربة هو أن المهمة يمكن أن تكون ضخمة للغاية حتى للولايات المتحدة. يمكن توزيع القوة على نحو واسع للغاية من أجل سهولة التحكم، وإذا احتاج الأمر عدداً كبيراً للغاية من التدخلات، يمكن أن تصبح تكاليف

إدامتها مرتفعة للغاية. في الوقت نفسه، يخلق التدخل استياءً وخوفاً: ويمكن للعلاج أن ينشر الداء بدلاً من القضاء عليه.

إن رد ما بعد الحداثة الأوربي على التهديدات هو زيادة توسيع نظام الإمبراطورية التعاونية أكثر من أي وقت مضى. لقد قالت الإمبراطورة كاترينا الكبرى "ليس لدي من سبيل لحماية حدودي سوى توسيعها" - ويبدو أن الاتحاد الأوربي يقول الشيء ذاته أحيانا. وهذا في الحقيقة وصف دقيق للسياسات الأمنية الطبيعية للغاية لمجموعة دول بعد ما بعد الحداثة. وكلما أمكن زيادة توسيع شبكة ما بعد الحداثة، قلّ الخطر القادم من الدول المجاورة وزادت الموارد للدفاع عن المجتمع المحلي دون الحاجة إلى الإفراط في إضفاء الصبغة العسكرية عليه. (كانت لدى الإمبراطورية الرومانية في مراحلها اللاحقة مزايا مماثلة رغم أنها تخلت عنها بإهمال دفاعاتها كلياً). ورغم أن الاتحاد الأوربي ترعرع تحت جناح القوة العسكرية الأمريكية، فإن استمرار هذا ليس ضرورياً على المدى الطويل، بشرط أن يستطيع تحقيق كتلة حرجة - وهو ما قام به بالفعل - وبشرط أن يستطيع تحقيق ثقافة دفاعية صلبة - حيث لا يزال أمامه شوط يقطعه في هذا الصدد. ورغم ذلك، فإن لهذه السياسة تقييدات. أولاً، هي

تعتمد على انتشار الثقافة السياسية الأوربية. وبالنسبة للعديد من جيران أوربة، فإن هذا يعادل تغييراً في نظام الحكم - حتى حيث يكون هذا ممكناً، من المحتمل أن تكون عملية بطيئة. ثانياً، ثمة عقبات جغرافية جلية، يجب أن يكون الكومنولث الأوربي متاخماً نوعاً ما، ولكن التهديداتً في عالم معولم يمكن أن تأتي من أي مكان.

إن هذه المقاربات، رغم اختلافها، ليست متنافرة إحداها مع الأخرى. قد يحدث أنه يمكن إنجاح توليفة ما من السياستين: إن قوة عسكرية لإفساح المجال أمام حل سياسي يشمل نوعاً من الظل الإمبريالي حول الاتحاد الأوربي يمكن أن تكون طريقة جذابة للتعامل مع أشد منطقة خطورة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، إذا كانت أوربة جادة، يلزم لها أن تزيد إسهامها في مجال القوة العسكرية. فالمستقبل لا تحدده فقط الخطط الطنانة والمعاهدات، وإنما القرارات التي يتخذها على الأرض قادة القوات في أفغانستان والعراق. إن الإمبراطورية التعاونية حلم جذاب، ولكن إلى أن يتحقق - وقد لا يتحقق أبدا - يلزم أن يتمكن حيز ما بعد الحداثة إلى حماية نفسه. إن الدول التي ترعرعت على دواعي المصلحة العليا وسياسة القوة تخلق جواراً مزعجاً للوجدان الديمقراطي بعد الحديث. لنفترض أن

العالم يتطور (حسبما أوحى كيسينجر) وأصبح صراعاً بين القارات، هل تكون أوربة مجهزة لذلك؟

يتعلق الخطر الثالث على وجه التحديد بعالم ما بعد الحداثة الأوربي ومصدره من الداخل. إن عالم ما بعد الحداثة لا تكون فيه المصالح الأمنية هي الأسمى في أذهان الناس هو عالم تقل فيه أهمية الدول. في ظل حماية الناتو والاتحاد الأوربي، قد تضعف الدولة ذاتها أو تتشظى . في حال تحول الانحدار إلى تفسخ. يمكن أن يكون مزيج دول من العصور الوسطى في غاية التنوع لدرجة أنه يتعذر تنظيمه وفي غاية الانتشار بحيث يتعذر عليه السماح بالحزم اللازم للبت في المسائل الأمنية. ومن الناحية التاريخية، كانت الدولة إلى حد بعيد أنجع فاعل في المجال الأمني. وسوف توضح العقود القادمة ما إذا بإمكان اتحاد من الدول أن يكون فعالاً في التعامل مع التهديدات الخارجية بمقدار ما كان فعالاً في إزالة النزاعات الداخلية.

يمكن أن يسفر اقتصاد ما بعد الحداثة عن نتيجة مؤداها أن الجميع لا يعيشون إلا من أجل أنفسهم وليس من أجل المجتمع . إن انخفاض معدلات الولادة في الغرب دليل على هذا الاتجاه. وثمة خطر أيضاً من أن يتحول تفكيك الدولة إلى

تفكيك المجتمع. من منطلق سياسي، فإن فرط الشفافية وانتشار القوة يمكن أن يؤدي إلى دولة وإلى نظام دولي، حيث لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن مساءلة أي كان بسبب عدم وجود بؤرة مركزية للقوة أو للمسؤولية. ويمكن أن نغرق جميعاً في التعقيد.

ولعل حقبة الدولة القوية في أوربة الغربية - 1648 إلى 1989 - ولت الآن ولعلنا ننتقل باتجاه نظام من أدوار ومسؤوليات متداخلة حيث تنخرط فيها جميع الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، ولكن ليس لأحد من هؤلاء سيطرة كاملة. هل يمكن جعله ينجح؟ يجب أن نأمل ذلك ويجب علينا أن نحاول.

الجزء الثاني

شروط السلام: دبلوماسية القرن الحادي والعشرين

تمهيد

الكلمات وحدها خير مؤكد

وليام بتلر يتس (W. B. Yeats) "أغنية الراعي السعيد"

إن هذا عالم خطير وسوف يغدو أشد خطورة. إن خطري الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل قد أوجدا لنا بيئة أمنية متغيرة تغيرا جذرياً. وسوف يجلب النزاع خسارة أكبر من أي وقت مضى. من المهم أن نبدأ الآن في البحث عن حلول سياسية لمشكلاتنا ومشكلات الآخرين. في الماضي، كان يكفي لأمة من الأمم الاعتناء بنفسها، أما اليوم فلم يعد ذلك كافياً. في عصر من العولمة، ما من بلد له صفة الجزيرة المنعزلة عن العالم. إن الأزمات في كشمير أو الشرق الأوسط أو شبه الجزيرة الكورية تؤثر على الأمن في كل قارة وهي موضع اهتمام الجميع.

إن الحلين القديمين لمشكلات النظام الدولي - وهما التوازن أو الهيمنة - لا يبدوان جذابين. فإذا كان التوازن سيعني التوازن بين عدد متزايد من الدول الحائزة على أسلحة نووية أو

غيرها من أسلحة الدمار الشامل، عندئذ يرجح أن يكون التوازن مشكلة أكثر منه حلاً. في الماضي، اعتمد توازن القوى على حروب تندلع من حين لآخر لإعادة توازن النظام أو لردع المعتدين، غير أن هذا لم يعد مقبولاً في عصر نووي.

إن بديل الهيمنة ليس أفضل بالضرورة. إن إحدى وسائل التأكد من عدم انتشار مثل تلك الأسلحة قد تكون ترسيخ هيمنة حميدة للولايات المتحدة، ولكن من شأن ذلك أيضا أن يطرح العديد من المشكلات وأن يحل القليل من المشكلات. لعل المهمة أكبر من أن تضطلع بها دولة بمفردها. ومهما كانت الهيمنة حميدة، فإنها سوف تسبب استياءً أو خوفاً. وسوف ينجم عن هذا مزيد من الإرهاب وربما مزيد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وحتى هيمنة أوسع تشمل أوربة واليابان، في حين أنها أكثر ليونة عند الأطراف، فإنها لن تبدو مختلفة جدا لتلك الدول الموجودة في الطرف المتلقي لاهتماماتها.

في حال عدم تمكن التوازن أو الهيمنة من توفير الأمن، عندئذ لا بد من العثور على حل آخر. لقد وصف الجزء الأول من هذا الكتاب البديل الذي تطور في أوربة بعد الحرب: مجموعة دول ما بعد وطنية وما بعد إمبريالية تعيش معاً في

حالة من الاستقرار والأمن غير مسبوقة تاريخياً. إن شيئاً كهذا، إذا ما أمكن تحقيقه، سوف يلزم على نطاق دولي - بداية مجتمع دولي حقيقي. وستكشف هذه المقالة الصعوبات في تحقيق هذا.

الجنود والدبلوماسيون، يحاولون في النهاية القيام بالشيء نفسه: تغيير أذهان الآخرين. وكلاهما عرضة للمشكلات نفسها: عدم معرفة ماذا يدور في تلك الأذهان وكيف سيكون رد فعلها حين تحاول تغييرها.

يمكن أن تكون الأخطاء في السياسة الخارجية كارثية تماماً مثل الأخطاء في الحرب. يصعب أحيانا التمييز بين الاثنتين. إن خسارة بريطانيا لمستعمراتها الأمريكية في القرن الثامن عشر كانت في المقام الأول فشلاً سياسياً تجلى في نهاية المطاف بأعمال عسكرية. هل كانت حرب فيتنام فشلاً عسكرياً أم فشلاً في السياسة الخارجية؟ لربما الاثنان معاً، ولكن الفشل السياسي جاء أولاً. وعلى نقيض ذلك، كانت الطريقة التي عالج بها الرئيس كنيدي أزمة الصواريخ الكوبية انتصاراً دبلوماسياً، ولكنها كانت أيضاً انتصاراً عسكرياً، لأن القوة كانت جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيته. وكانت المجزرة التي ارتكبتها الميليشيات الصربية ضد

البوسنيين في سربرنتشا فشلاً دبلوماسياً وعسكرياً على السواء، وإن المفاوضات التي جرت في دايتون (Dayton) والتي وضعت حداً للحرب في البوسنة، كانت نجاحاً للدبلوماسية، بل للقوة العسكرية أيضاً. حين لا تستهدف الدبلوماسية تجنب الحرب، فإن هدفها هو اختيار خوض الحرب الملائمة في الوقت الملائم مع الحلفاء الملائمين. إنها خطيرة قطعاً تماماً مثل خطورة الحرب.

ولكن بينما يحاول الجنود المحترفون، كمسألة روتين تقريباً، التعلم من دروس الماضي، فإن الجهد المعادل في العالم الدبلوماسي يكاد لا يذكر. التاريخ العسكري يدرسه جميع الجنود الجادين، ولكن التاريخ الدبلوماسي على ما يبدو يكتبه الباحثون من أجل الباحثين.

هذه المقالة محاولة لعرض بعض الحقائق العامة من أجل الدبلوماسية. إنها ليست قواعد ولا مبادئ، وإنما هي مسائل للتأمل. إن العالم مائع، يلعب السياق والمزاج والشخصية جميعهم دوراً في العلاقات الدولية أكبر مما قد توحي به الكتب المدرسية. الدبلوماسية فن وليست علماً. يستطيع رجال الدولة المبدعون العظام وضع القواعد أثناء مسيرتهم

وهم يفعلون ذلك أحياناً بشكل رائع. ولكن بالنسبة للآخرين، لا تزال محاولتهم التعلم من التجربة متعثرة.

إن نقطة البداية هي ما يمكن وصفه بأنه منظور ما بعد الحداثة. يعتبر هدف السياسة الخارجية السلام والرفاه بدلاً من القوة والهيبة، فالقوة حيوية للدفاع عن السلام، ولكنها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. وبالتالي، فإن هذه حقائق عامة للعصر ما بعد الإمبريالي وللقوى ما بعد الإمبريالية. في أزمنة ما قبل الحداثة[20] كانت الحرب طريقة حياة، وفي العصر الحديث كانت أداة للسياسات، ولكن في عالم ما بعد الحداثة باتت الحرب شيئاً يتعين تجنبه ما أمكن. إن استخدام القوة هو فشل للسياسات بدلاً من كونه أداة للسياسات. لقد انطلقنا من هوبز (Hobbes) وحرب الجميع ضد الجميع، مروراً بكلاوسفتز (Clausewitz)، الذي كانت الحرب بالنسبة له استمرارا للسياسات، وأخيراً عدنا إلى سان تزو (SunTzu)، الفيلسوف العسكري الطاوي الصيني، الذي جادل بأن أفضل حرب هي تلك التي لا يتعين خوضها.

لقد كتب صاموئيل هنتغتون (Samuel Huntington) قائلاً: إن الحروب المقبلة يمكن أن تكون حول من أنت بدلاً من حول ما تفعله أو إلى أي جانب تقف. إن ذلك - نوعاً ما - هو

أيضاً الفكرة العامة لهذه المقالة، إذ إن السلام المقبل سيكون أيضاً حول من أنت. فالعالم لا زال مقسماً إلى "هم" و"نحن" (ولعلي في هذا المجال أختلف عن هنتغتون) إذ توجد أحيانا فرص لنا نحن لنقرر كيف نعرّف أنفسنا والسبب نفسه كيف نعرّف الآخرين.

رغم أن هذه المقالة كتبت بمثابة تعليق على خمس حقائق عامة، فإن المقصود منها تشكيل حجة وحيدة قد يكون من المفيد للقارئ البدء باستعراض عام لتلك للحجة:

- تتعلق الحقيقة العامة الأولى بالحاجة إلى فهم الأجانب على نحو أفضل. إن هذه الفكرة (الجلية نوعاً ما ولكنها مهملة جداً) لم تكن قط وثيقة الصلة بالقدر الذي هي عليه الآن. حتى نهاية الحرب الباردة، كان الانشغال الرئيسي للسياسة الغربية مع البلدان والشعوب المتشابهة في تقاليدها الثقافية. في الغرب، خاض المسيحيون الحروب ضد المسيحيين، وحتى الشيوعية كانت طفلاً غير شرعي لعصر التنوير والثقافة المسيحية. وسوف تنجم مشكلات الحقبة الجديدة عن ثقافات مفهومة فهماً قليلاً في الغرب. وإن

الجهد اللازم لفهمها ومخاطر عدم فعل ذلك إنما هي كبيرة بشكل يثير الفزع.

- تتعلق الحقيقة العامة الثانية بالحقيقة القائلة إنه حتى في عصر العولمة، فإن أرواح الناس وسياسة بلدانهم تظل محلية بإصرار. وهذا ينطبق أيضاً على السياسة الخارجية. إن مقولة "فكّر عالمياً وتصرف محلياً" قد تكون شعاراً جيداً للأعمال التجارية، ولكنها تترك الدبلوماسيين عاجزين إذ إن الأجانب هم من حيث التعريف خارجيون ليس لديهم سوى مجال ضيق للعمل في الحلبة المحلية. إذا أريد لسياسة خارجية أن يكون لها تأثير ووطأة، عليها نوعاً ما أن تنفذ إلى ما تحت الجلد المحلي.

- هذا يؤدي إلى أن نتأمل، في الحقيقة العامة الثالثة، صعوبة التأثير على الحكومات الأجنبية. قد يرشيها المرء ولكنها تتوقف عن الإصغاء عندما ينفد المال، وقد يهددها المرء بل ويهزمها عسكرياً ويحتل أراضيها، ولكنها تستطيع تغيير سياستها حين يعود الجيش إلى بلده، وقد يحاول المرء إقناعها. ولعل ما يهم في النهاية هو الاستعداد لتقديم التزامات طويلة الأمد.

إن أفضل طريقة لاستخدام القوة قد تكون في سياسة الاحتواء: تدافع الحكومة عن أراضيها هي بينما تبحث عن طرق لتغيير حكومات أخرى.

- الصعوبة في هذا، حسبما تجادل الحقيقة العامة الرابعة، هي أن أساسيات سياسة بلد ما أعمق من مصالحها الوطنية. إن التفاوض بشأن المصالح مفيد، ولكن السؤال الحقيقي هو كيفية تحديد تلك المصالح. لعل هذا مرتبط بهوية البلد وشعبه. لذلك، فإن تأمين تغيير دائم هو شيء يتجاوز التفاوض حول المصالح.

- بالتالي، من أجل إيجاد حلول دائمة، قد تحتاج إلى التفكير من منطلق إعادة تحديد الهوية. ولن تكون هناك فرصة لبناء نوع المجتمع الدولي الذي قد يمكننا من العيش مع بعضنا البعض من دون حرب إلا إذا أمكن تطوير هوية أوسع.

إن النظر إلى العالم فقط بمثابة صراع من أجل القوة والمصلحة قد يؤدي إلى التوهم بأنه يمكن الحصول على التغيير من خلال السلطة واستخدام القوة. يمكن ذلك أحياناً.

وتظل القوة حيوية لاستتباب النظام والدفاع عن الحرية. ولكن القوة تكون في أغلب الأحيان طريقة غير ناجعة لتغيير أذهان الناس. من أجل تغيير طرائق تفكيرهم، نحتاج أحياناً إلى أن نكون على استعداد لتغيير تفكيرنا نحن كذلك. على الصعيد الدولي، تتعلق الحلول الدائمة بإيجاد شرعية مشتركة، مما قد ينطوي حتى على تغيير أفكارنا حول ما نعنيه بكلمة "أجنبي".

وفي النهاية، هناك مصدران للسلطة: القوة والشرعية - فالناس يطيعون خوفاً من العنف أو احتراماً للسلطة. وتتأتى المدنية والنظام من وضع القوة في خدمة السلطة الشرعية. وإن أدوات القوة وأفكار الشرعية تتغير مع الزمن والتكنولوجيا. ولكن تبقى القوة والشرعية على السواء أساسيتين للنظام، إذ إن القوة من دون الشرعية تجلب الفوضى في حين أن الشرعية من دون القوة سوف يطاح بها.

الحقيقة العامة الأولى

الأجانب مختلفون

من شأن السياسة الخارجية أن تكون سهلة لولا الأجانب.

إن سفارة اللورد مكارتني (Macartney) لدى إمبراطور الصين في سنة 1793 . وهي حملة قوامها عدة مئات من الرجال، أمضت أشهراً كثيرة في الصين . كانت تستهدف إقامة علاقات بين الإمبراطوريتين البريطانية والصينية، ولا سيما فتح إمكانية التجارة. وقد تجاهل الإمبراطور والبلاط طلبات مكارتني التجارية كلياً. وفسر الصينيون الزيارة بمثابة زيارة من قبل أرض نائية ترغب في وضع نفسها تحت الحكم العطوف لإمبراطور الصين. وقد سجلوا أن مكارتني قال: "لقد أوفدنا ملكنا بأقصى قدر من التواضع لتبليغ إجلاله للإمبراطور العظيم". وقد تكرموا وسامحوه على طلبه الوقح بالاتجار مع الإمبراطور: "بالنظر إلى كونكم تجهلون الأعراف الإمبراطورية، فقد تقدمتم بطلبات تعوزها الكياسة... أبلغوا ملككم بأن الإمبراطور لا يوافق على تحميله مسؤولية ما ارتكبه من أخطاء فيما يخص المؤسسات السماوية، التي يجهلها". لربما كانت هذه طريقة أخرى كي

يفسر الصينيون الزيارة. من جانبه، فإن مكارتني الذي رفض أن يؤدي جميع التزلفات الصحيحة ـ أبلغ أنه استقبل كسفير لدولة ذات سيادة وأن الإمبراطور قد أصغى لطلباته ولكنه لم يستجب لها. وبالنسبة له أيضاً، لربما لم تكن هناك طريقة أخرى أمكنه بها تفسير زيارته. وكما يسجل آلان بيريفيت (Alain Peyrefitt) في كتابه (*The Collision of Two Civilisations)* (تصادم حضارتين) 1989، فقد تواصلت عملية سوء الفهم المتبادل ـ استمر عنصر سوء الفهم المتعمد يزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى ـ إلى أن تم التخلي في سنة 1839 عن الحوار الدبلوماسي وتكلمت المدافع بدلاً عن ذلك في حروب الأفيون (Opium Wars).

يكاد يكون من المدهش أن تسيء حضارتان مختلفتان ومتباعدتان مثل بريطانيا الجورجية والصين، تحت حكم كنغ، فهم إحداهما الأخرى. وقد أصبح هذا أسهل منذ ذلك الحين ولكن المفردات الصينية المتعلقة بالصدق والاعتذار المصنف بعناية تظل مختلفة جداً عن التقليد الدبلوماسي الغربي. حتى وإن سعت الصين إلى تحقيق مصالحها بالطريقة نفسها التي تتبعها البلدان الغربية، فإنها تفعل ذلك بلغة يسهل على الآخرين إساءة فهمها.

إن أكثر الوسائل شيوعاً لإساءة فهم الأجانب هي الافتراض بأنهم يماثلونك - وهو ما فعله مكارتني والبلاط الصيني على السواء. وقد ارتكب خروشوف بعد 170 سنة الغلطة ذاتها عندما فسر استخدام كيندي قناة خلفية للاتصال معه بمثابة علامة ضعف بينما كانت القناة الخلفية في الواقع جزءاً من الأسلوب الشخصي المنطلق بحرية نوعاً ما الذي اتبعه فريق كيندي (كان بوبي هو الذي أدار الفريق). رأى خروشوف أن الشخص لا يلجأ إلى هذا النوع من السرية إلا إذا كان بحاجة إلى التحايل على جهاز حكومي معادٍ: وهو شيء كان يحتمل أن يكون صحيحاً فيما لو كان الزعيم الروسي هو الذي اخترع القناة الخلفية.

من السهل مضاعفة الأمثلة، سواء كانت جادة أم تافهة. وأحد الأمثلة على نوع أكثر تفاهة هو الرحلة التي قامت بها شخصية بارزة في جيش الإنقاذ إلى بلد كان يحكمه آنذاك نظام عسكري. ورغم جميع المراسلات البرقية الدبلوماسية المتبادلة، لم يفهم الأمر بأن لقب "جنرال" الذي أطلق عليه لم يكن يعني أنه كان رجلاً عسكرياً. وبالتالي، فقد تم الترحيب به عند وصوله بالمراسم العسكرية التامة وتمتع - أم

لا حسبما قد تكون الحالة - ببرنامج كامل مع القوات المسلحة. ولدى أي دبلوماسي الكثير من هذه الروايات.

فيما يلي ثلاث حالات ذات عواقب أكثر خطورة: الحالة الأولى هي من الأحداث المتشابكة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. يبدو أن القيصر الألماني، الذي كان من نواحٍ عديدة القوة المحركة للأحداث، قد حركته افتراضات خاطئة عديدة إذ حين علم باغتيال الأرشيدوق فرانتز فرديناند (Franz Ferdinand) في ساراييفو، وعد الإمبراطور النمساوي بولائه الدائم (Nibelungentreu) ("شيك على بياض" حسبما يدعى أحيانا)، مفترضاً على ما يبدو أن ما كان يريده النمساويون هو مجرد إذلال بلاد الصرب، التي كان يدعم قضيتها القتلة المأجورون: " سيتم حل الموقف في غضون أسبوع بسبب تراجع الصرب". لعل الإمبراطور نفسه - الذي كان يعتمد عليه القيصر الألماني - لم يكن يريد الحرب، ولكن المسؤولين لديه بمن فيهم العسكريون، كانوا يريدونها، ولم يعد الإمبراطور يسيطر على الوضع. ومع ذلك، لم يكن ثمة سبب لأن يتحول الموقف إلى حرب أوربية عامة إلا إذا هبت روسيا لنجدة الصرب. وكان الافتراض الخاطئ الثاني للقيصر الألماني هو أن أخاه الملك، القيصر الروسي، سوف يشاطره رد فعله على عملية

اغتيال الملك في سارايفو ("لن يقدم القيصر الروسي دعمه للقتلة الملكيين") وسوف يوافق على وجوب معاقبة الصرب. وللأسف، لم يكن يدرك الضغوط التي كان يتعرض لها القيصر الروسي من جانب الرأي العام: كانت هناك مظاهرات عارمة خارج السفارة النمساوية في مدينة سان بترسبورغ (St. Petersburg). لم يكن بوسع الحكومة تجاهل هذه الاحتجاجات في بلد عانى سابقاً من ثورة وكان يمكن أن يكون على شفا ثورة أخرى. ولم يكن القيصر الروسي، شأنه شأن نظيره النمساوي، يسيطر على الوضع في بلده. وكان الافتراض الخاطئ الثالث للقيصر الألماني هو أن بريطانيا ("هذه الأمة الممقوتة، الكاذبة، المعدومة الضمير من أصحاب الحوانيت") كانت تدبر مؤامرة لتدمير ألمانيا. وربما، لو كان دافع بريطانيا هو المصلحة البحتة، لكانت هذه سياسة منطقية: حرب وقائية ضد منافسين محتملين قبل أن تتاح لهم فرصة أن يصبحوا في غاية القوة. ولعل القيصر الألماني كان قد حاول القيام بشيء مشابه لو كان في محل بريطانيا. وحسبما اتضح في نهاية الأمر، لم يكن القيصر الألماني مسيطراً على الوضع كذلك: حالما بدأت التعبئة، اكتشف أن الخطة العسكرية - "غير قابلة للتغيير" حسبما أخبره رئيس أركانه فون مولتكه

(Von Moltke) - كانت تقضي بمهاجمة فرنسا، مما ينتهك الحياد البلجيكي ويضمن دخول بريطانيا في حرب أوربية شاملة.

إن الحكمين الخاطئين الأوليين جعلا القيصر يقلل من قدر أخطار المجابهة مع روسيا، أما الثالث فقد أدى به إلى تجاهل محاولات اللورد غراي (Grey) في حل الأزمة. في الحالتين الروسية والنمساوية على الأقل. افترض القيصر الألماني أنه كان يعرف زميليه الملكين معرفة جيدة (وكان كذلك إلى حد ما) وأنهما سوف يتصرفان ويفكران مثله. ولكنه كان مخطئاً بشأن العاهلين. وربما لأنه فشل في فهم الضغوط الداخلية عليهما. وقد تفاقمت هذه الأخطاء بالفشل في تقدير مدى ما كان يخبئ القدر لبلده ولأوربة.

ثانياً، إذا أخذنا مثالاً صينياً حديثاً، فإن عدم الاكتراث الذي قررت به الحكومة الأمريكية - أو بالأحرى الجنرال مكآرثر - بعدم وجود خطر حقيقي لتدخل صيني في الحرب الكورية يظل مذهلاً. ومن جانب الولايات المتحدة، يبدو أن هذا نشأ عن اعتقاد بأن السوفيات أصبحوا أكثر حذراً بشأن تطور الأحداث في كورية (وهو ما كان صحيحاً) وبأن الصين كانت تحت سيطرة موسكو (وهو ما كان خطأ). وربما

كان هناك وهم متخلف مفاده أن "الصداقة الأمريكية القائمة منذ أمد طويل تجاه الشعب الصيني" - حسب قول ترومن - كانت متبادلة على نحو ما. وكانت لدى الحكومة الأمريكية استخبارات جيدة عن موسكو دون أية استخبارات تقريباً عن بكين في واقع الأمر، ولم تعترف بجمهورية الصين الشعبية ولم يكن لها أي تمثيل هناك.

لذلك، فإن إصدار أي نوع من الأحكام كلياً بشأن ما سيكون عليه رد فعل الصين سيكون عملاً بطولياً. أما بريطانيا، التي كان لها على الأقل تمثيل في بكين، فقد اقتربت من التخمين الصحيح: وقد ازدادت عصبية الحكومة البريطانية مع اقتراب القوات الأمريكية من نهر يالو (الذي يمثل الحدود مع الصين) - وإن لم يكن هذا يعني اختلافاً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة. ولكن الاهتمامات البريطانية ركزت في معظمها على الرأي القائل إن الصينيين سوف ينتابهم القلق بشأن الطاقة الكهربائية التي يحصلون عليها من وادي يالو (مما يعكس عقلية مسك الدفاتر التي يمكن أن تنتقل عدواها إلى صنع السياسات في بريطانيا - هذا مرة أخرى، هو الافتراض بأن الأجانب يفكرون مثل تفكيرك).

كانت اهتمامات الصين في واقع الأمر أوسع بكثير وربما لم تكن مختلفة جداً، مع إجراء التغييرات الضرورية، عن اهتمامات الولايات المتحدة. إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تقرر أن كورية الجنوبية كانت ضمن محيطها الأمني - رغم أنها قد استبعدت ذلك على ما يبدو - وأن ترسل قوات للدفاع عن حكومة موالية للغرب هناك، ألا يمكن للصين، التي أطلقت سلسلة من التحذيرات الصريحة بشأن متزايد حول الموضوع، أن تعتبر أيضاً بأن كورية الشمالية تقع داخل محيطها الأمني وأنها مستعدة للدفاع عن مصالحها بالقوة؟ يبدو لافتاً للنظر عند تأمل الأحداث الماضية أنه لم تبذل سوى محاولة زهيدة لفهم الموقف الصيني. وفي هذه الحالة، ربما لم يكن هذا حتى صعباً. وكان يوجد، بالطبع، العديد من المراقبين المطلعين الذين كان بوسعهم تقديم مشورة جيدة، ولكن لجنة مجلس النواب الخاصة بالأنشطة المعادية للمصالح الأمريكية استبعدتهم من عملية صنع السياسات.

توضح حالة كورية الطريقة الثانية لسوء فهم الأجانب، التي هي ببساطة عدم أخذهم في الحسبان. في المثال الثالث، فيتنام، نجحت الولايات المتحدة في آن واحد في تجاهل الفيتناميين الشماليين وإساءة فهم الجنوب. إن روبرت مكنمارا

(Robert Mcnamara)، وزير الدفاع الأمريكي سابقاً، في كتابه عن حرب فيتنام بعنوان (*In Retrospect*) (تأمل أحداث الماضي) حدد أحد عشر سبباً للكارثة. وكانت الأسباب الأربعة الأولى كالتالي:

1 - لقد أخطأنا في الحكم على النوايا الجيوبوليتيكية لخصومنا وبالغنا في الأخطار التي تشكلها إجراءاتهم على الولايات المتحدة.

2 - نظرنا إلى شعب وزعماء فيتنام الجنوبية من منطلق تجربتنا نحن. رأينا فيهم تعطشاً للحرية والديمقراطية وتصميماً على القتال في سبيل تحقيقهما. لقد أخطأنا في الحكم على القوى السياسية داخل البلد.

3 - لقد بخسنا تقدير قوة القومية لحث شعب على القتال والموت في سبيل معتقداته وقيمه.

4 - إن أخطاءنا في الحكم على الصديق والعدو على السواء عكست جهلنا العميق لتاريخ وثقافة وسياسة الشعب في المنطقة ولشخصيات وعادات زعمائه.[21]

لقد سنحت لمكنمارا فرصة سابقة لتعلم العبر ذاتها في كوبا حيث أثبت الفشل المخزي في خليج الخنازير (Bay of Pigs) أن

الكوبيين لم يكن لديهم أيضاً التعطش نفسه للحرية والديمقراطية مثل الولايات المتحدة. وبالنظر إلى عدد المسؤولين الأمريكيين المنخرطين في القتال في فيتنام وفي تخطيط الاستراتيجية الأمريكية، وفي التعامل مع التداعيات في أمريكا، من المدهش أن عدد المنهمكين في محاولة فهم الفيتناميين مان فليلا - ربما لا يزيد عددهم عن حفنة - مقارنة بمحاولة حمل الفيتناميين على فعل ما تريده الولايات المتحدة. وثمة تباين صارخ مع النهج الذي جرى اتباعه مع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، عندما فوضت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أحد أعظم المختصين بعلم الإنسان بكتابة دراسة لها عن المجتمع الياباني[21] الأمر الذي يظهر القوات المسلحة في أفضل صورها. إن الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه حول الأخطاء التي حدثت نتيجة عدم فهم الجانب الآخر، ربما تكون عن طريق الصدفة، فهي أيضا جميعها مناسبات أخذت القوات المسلحة تسيطر فيها على صنع القرار. ولعل عدم اهتمامها بخصومها الأجانب مرده اعتبار القوة القسرية هي الطريق الوحيدة للحصول على نتائج.

إنه درس يلزم لنا جميعاً إعادة تعلمه: ألا وهو أن الأجانب مختلفون. فقد تربوا بطريقة مختلفة، وإن أفكارهم منظمة

بطريقة مختلفة باختلاف اللغة التي ينطقون بها والكتب المختلفة التي قرؤوها، وقد تأثرت عاداتهم بالمدارس المختلفة والعادات الاجتماعية المختلفة والأبطال القوميين المختلفين، والكنائس والمساجد والمعابد المختلفة، وقد يشاهدون أحياناً البرامج الهزلية التلفزيونية ذاتها ولكن الأخبار التلفزيونية لا تزال تأتي من محطة مختلفة ومن وجهة نظر مختلفة، وقد تكون أفكارهم عن العدالة والشرعية مختلفة تماماً عن أفكارنا.

بالطبع، من الصعب بما فيه الكفاية فهم أي شخص، إذ كلنا نرتكب أخطاء وجميعنا عرضة للخداع. ويتعين الصفح عن تشمبرلين لإساءته فهم هتلر (رجل يمكن الاعتماد عليه عندما يقدم وعداً). وعلى أي حال، أساء كثير من الألمان فهم هتلر. ولكن أساء هتلر وفون ريبنتروب أيضاً فهم تشمبرلين - رغم أن فون ريبنتروب أمضى بعض الوقت في بريطانيا. ويقال إن هتلر سأل "ماذا سيحدث الآن"؟ وذلك عندما التزم تشمبرلين بوعده على عكس جميع التوقعات وأعلن الحرب في سنة 1939، وتمكن كلا الجانبين في آن واحد من ارتكاب الخطأ نفسه، حين اعتقد كل منهما بأن شريكه التفاوضي كان يلعب وفقاً لقواعده هو نفسها. افترض تشمبرلين أن هتلر

كان " جنتلمان " يبر بوعده، ولم يعتقد هتلر أبداً للحظة واحدة أن تشمبرلين سوف يفي بوعده. وبعد خمسين سنة، مررنا للتو بعملية مماثلة من خداع النفس بالتمني والأوهام مع سلوبودان ميلوسفتش (Slobodan Milosovic).

لم يكن تشمبرلين وحيداً، إذ إن سوء تقدير ستالين لهتلر وألمانيا كان أشد فداحة، وإن كان العكس صحيحاً. ورغم التحذيرات على كل جانب (أكثر من سبعين تحذيراً بحسب بعض الروايات) ورغم قسوة هتلر الجلية، يبدو أن ستالين اعتقد أن هتلر سوف يلتزم بالمعاهدة النازية ـ السوفياتية حتى الدقيقة التي قام فيها الجيش الألماني بالغزو. ولم يكن أقل خطأ في شكوكه في تشرشل، الذي اعتقد ستالين أنه تعمد استخدام الحرب لاستنزاف الاتحاد السوفياتي. ثم بادر روزفلت بدوره إلى إساءة تقدير ستالين مفترضاً بأن التحالف في زمن الحرب يمكن أن يمتد إلى حقبة ما بعد الحرب وأن ستالين سيكون مستعداً للتعاون في رؤية روزفلت لعالم أسواق حرة تديرها قوى ليبرالية تقدمية.

كانت إساءات الفهم هذه بين أفراد الرجال، ولكنها كانت أيضاً بين ثقافات ومجتمعات. وبتأمل الأحداث، كيف أمكن لروزفلت أن يفهم ستالين بينما لم تكن لديه سوى

فكرة ضئيلة عما كان عليه الاتحاد السوفياتي؟ وكيف أمكن لستالين، الذي لم يسافر أبداً خارج روسيا - إلا بصفته مفوضاً سياسياً (Commissar) في الجيش الأحمر في بولندا - أن يعرف أي شيء عما يدور في ذهن شخص مثل تشرشل، الذي كان من عالم مختلف؟ يصعب الاعتقاد بأن هتلر، أو تشمبرلين أو روزفلت أو ستالين كانوا قد ارتكبوا الأخطاء نفسها تماماً لو أنهم كانوا يتعاملون مع مواطن من بلدانهم. ويمكن قول الشيء نفسه عن أولئك الذين حاولوا التفاوض مع ميلوسفتش. أثناء تسعينات القرن العشرين، أخذ صانعو السياسات الغربيون يفهمون تدريجياً أن زعماء البلقان لم يكونوا بالضرورة رجالاً شرفاء، بصرف النظر عن اللغة الإنكليزية المهذبة التي كانوا يكذبون بها.

هل يعني هذا أنه ينبغي لنا استبعاد دبلوماسية الثرثرة الحميمة قرب المدفأة؟ ليس بالضرورة، فالعلاقات الشخصية وعلاقات السلطة متشابكة حتماً ومن الأفضل لأولئك الذين يتولون السلطة أن يعرف ويفهم أحدهم الآخر. ولكن يجب عليهم أن يعرف أحدهم الآخر. ويشمل هذا فهم خلفياتهم الثقافية والسياسية المختلفة - وهو أمر لا يمكن تحقيقه من خلال لقاءين عند حدوث أزمة - ويعني أيضاً فهم علاقاتهم

السلطوية وبواعثهم السياسية (والخاصة أحياناً). إن الاتصال الشخصي ضروري - حقاً إن الثقة الشخصية هي في النهاية أساسية - ولكنها غير كافية بمفردها.

إن إساءة فهم الأعداء يمكن أن تحدث أحياناً لأنهم يحاولون خداعك، ولكن سوء الفهم بين الأصدقاء شائع على حد سواء. إن بريطانيا، والولايات المتحدة أيضاً من حين لآخر، أساءت باطراد تقدير الرغبة الألمانية في إعادة التوحيد. ولم يكن الوضع الراهن يهدد بريطانيا وأمريكا، إذا كان تقسيم ألمانيا وتقسيم برلين بالنسبة لهما نوعاً من الحل. لم يكن الأمر مرضياً على نحو خاص، ولكن اعتاد الجميع عليه. إن زعماء مثل مكميلان (Macmillan) وكيندي كانوا مهتمين بالاستقرار أكثر من التغيير. ولعل ديغول (De Gaule) الذي مر بمدة كانت بلده خلالها مقسمة ومحتلة، كان أقدر على فهم أدناور (Adenauer).

من الصعب، خصوصاً على القوى الإمبريالية، فهم مشاعر أولئك الذين خضعوا للاستعمار. إن الأشياء تبدو مختلفة اعتماداً على ما إذا كنت في الأعلى أو في الأسفل. الإمبراطوريات تهتم بالنظام، بينما تريد رعاياها الحرية والتحكم بمصائرها. وقد يسأل الإمبريالي المحتار " ولكن ألست حراً في ظل

الإمبراطورية؟". أثناء الحرب العالمية الأولى، خدع البريطانيون أنفسهم بالاعتقاد أن العرب كانوا يريدون أن تحكمهم بريطانيا (وارتكبوا الخطأ الكلاسيكي بالافتراض أن المؤسسات الأجنبية شبيهة بمؤسساتهم وافترضوا أن الخلافة كانت نسخة إسلامية عن البابوية). وبعد سنوات، في المنطقة نفسها، كان من المؤكد أن يسيء إيدن (Eden) وعبد الناصر فهم أحدهما الآخر. والأكثر لفتاً للنظر في التراجيديا الكوميدية في السويس هو أن بريطانيا أساءت تقدير الولايات المتحدة بمثل هذه الدرجة من السوء. ولكن لسوء الفهم الأنكلو - أمريكي تاريخ طويل. إن فشل برلمان وحكومة بريطانيا الإمبرياليين، في القرن الثامن عشر، في فهم أتباعهما في أمريكا الشمالية حتى عن بعد - رغم روابط التاريخ والدم واللغة - كان مجرد البداية.

لعله توجد صعوبة عامة في أن يفهم القوي العالم الخارجي. أولاً، إن حاجته لفهم الآخرين أقل من حاجة الضعيف، إذا كان بإمكانك الحصول على ما تريده بالقوة، فلم تزعج نفسك بمحاولة فهم الأجانب بل ومحاولة إقناعهم، وهو عمل ممل ويستنفد وقتاً طويلاً؟ يستطيع الأقوياء الاهتمام بأنفسهم - معظم الوقت على الأقل - والمشكلة هي أنه كلما أصبحت

أكبر تصبح أخطاؤك أكبر وتصبح أكثر تردداً في إدراكها مبكراً والتقليل من خسائرك. ثانياً، إن بلداً كبيراً لديه جهاز بيروقراطي أو إمبريالي سوف يواجه صعوبة بالغة في التوصل إلى توافق داخلي لدرجة أنه قد يصبح في غاية الصعوبة أحياناً الإصغاء للأجانب أو أخذ اهتماماتهم في الاعتبار. إذا جلست في وسط بلد كبير، في عاصمة كبيرة، في إدارة كبيرة، عندئذ قد يكون حتى تذكّر وجود العالم الخارجي مشكلة أحياناً.

إن الحرب الحديثة تخلق المسافة أيضا. للوهلة الأولى، تبدو أنها تجعل فهم الناس أقل أهمية، إذا كنت لست بحاجة لأن تكون قريباً من الناس لتقتلهم، لماذا تشغل بالك في ما يجري داخل رؤوسهم؟ مثل هذه المقاربة تنسى أن كسب المعارك ليس مثل كسب الحروب. فالحرب هي حول تغيير أذهان الناس أو سلوكهم على الأقل. إذا كانت الأسلحة المعادلة تعزز الوهم بأن بوسعك التعامل مع الأجانب عن بعد، فإن تلك الأسلحة تشكل عندئذ خطراً على حائزيها بقدر ما تشكله على ضحاياها. على أي حال، فإن التعامل مع أهداف غامضة من الجماعات الإرهابية تحتاج حتى إلى مزيد من الذكاء والحساسية. وكذلك الأمر بالنسبة لصنع السلام. إذا كنا نجد أنفسنا فعالين في الحرب ولكن حمقى في السلام،

عندئـذ نكـون في طريـق العـودة إلى نهـج جنكيـز خـان وتيمورلنك.

يمكن للكلمات وكذلك الأسلحة أن تخلق المسافة. وهذا سبب وجيه لتفادي المصطلحات الأخلاقية أو الدينية في الدبلوماسية: إن وصف العالم بعبارات أخلاقية يمكن أن يجعل من الأصعب فهم الآخرين. إن وصف إيران (وإدراكها) للولايات المتحدة بأنها " الشيطان الأكبر" إنما هو عائق خطير حين يتعلق الأمر بعقد صفقات. لقد استهل رونالد ريغان رئاسته بتسمية الاتحاد السوفياتي "إمبراطورية الشر"، ولكنه تخلى عن هذه اللغة والمشاعر الكامنة وراءها حين بدأ يطور علاقة جادة مع غورباتشوف.

إن عدم وضع نفسك في مكان شخص آخر سيئ بما فيه الكفاية، إذ إن المشكلة هي أنه حتى عندما تحاول ذلك، يحتمل أن تخطئ إذ إن مكانه ليس هو ما تتصوره بل إن تخيله مختلف عن تخيلك. لو كان صدام حسين فهم الأجانب فهماً أفضل، لعله ما كان ليطلق سراح الرهائن عشية عاصفة الصحراء، ولعله ما كان ليغزو الكويت في المقام الأول. بل لا يكفي الإصغاء بعناية لما يقوله الأجانب أو مراقبة ما يفعلونه. لربما سمع صدام حسين ما قالته السفيرة الأمريكية بطريقة

صحيحة. ويمكن أن يكون الاتحاد السوفياتي وكورية الشمالية قد سمعا أيضاً بطريقة صحيحة ما قاله أتشيسون على ما يبدو (في خطاب ألقاه أمام نادي الصحافة القومي في كانون الثاني 1950) بأن شبه الجزيرة الكورية لم تكن ضمن المحيط الأمني للولايات المتحدة ـ مما يعني ضمناً أن الولايات المتحدة لن تدافع عنها. واستخلصت الأرجنتين الاستنتاج المنطقي من سحب بريطانيا للسفينة "إينديورنس" (Endurance)، لأنه إذا كانت بريطانيا لن تدفع تكاليف إبقاء سفينة مراقبة في المنطقة، فإنها بالكاد يحتمل أن تقاتل من أجل جزر الفولكلاند. ولكن المعلومات والتحليل لا يكفيان إذ عليك أن تفهم مزاج البلد ومن هم في سدة الحكم. كيف سيكون رد فعلهم عندما يجدّ الجدّ. يمكن أن يكون فهم أفكار ومشاعر الآخرين أهم من العقل. إن أحد أسباب النجاح الباهر الذي أحرزه كيسينجر في أوربة والشرق الأوسط هو أنه، إضافة إلى عقله الرائع، كانت لديه الخلفية التي تمكنه من فهم أفكار وعواطف كلا الطرفين.

إن أول شيء يجب أن يفعله صانعو السياسات هو الإصغاء إلى الناس على الأرض. مع تأمل أخطاء فيتنام، يلاحظ روبرت مكنمارا "لربما كنا قد ارتكبنا سوء تقدير مماثل بشأن

السوفيات أثناء مواجهاتنا المتكررة - حول برلين وكوبا والشرق الأوسط - لولا المشورة التي أسداها لنا تومي تومبسون (Tommy Thompson)، تشيب بوهلين (Chip Bohlen) وجورج كينان (George Kennan). لقد أمضى هؤلاء الدبلوماسيون المتمرسون عقوداً وهم يدرسون الاتحاد السوفياتي وشعبه وزعمائه ولماذا يتصرفون كما فعلوا وكيف سيكون رد فعلهم على أفعالنا. "[23].

ولكن لعلنا ينبغي أن نخطو خطوة إضافية ونقبل احتمال أننا قد لا نفهم أبداً بعضنا البعض. إن أنتوني بارسونز، الذي كان السفير البريطاني لدى بلاط شاه إيران، كان يروي ما شعر به من قلق حين قرر الشاه مخاطبة زائر بريطاني رفيع بلغته الإنكليزية الممتازة. لو تكلم الشاه بالفارسية وجرت المحادثة من خلال مترجم، لراود الزائر شعور بأنه كان يتعامل مع شخص من ثقافة مختلفة. كانت محادثة سلسة بالإنكليزية أكثر خطورة: فقد تركت انطباعاً بأن الاثنين فهم أحدهما الآخر جيداً وأن الشاه لم يكن يختلف كثيراً عن شخص إنكليزي.

إن الحكمة التقليدية، التي تأتي ممن يفترض أنهم خبراء، يمكن أن يتبين أنها خاطئة في خاتمة المطاف. لقد أثبتت "الكراهية الإثنية الموجودة منذ قرون" أنها تفسير فاشل للنزاعات في البلقان، وقد أثبتت قدرة الصرب القتالية أنها أدنى مما أوحت

به ذكريات الحرب العالمية الثانية. كما أن الفرضية التي طرحها علماء كثيرون ومفادها أن القوات الأجنبية دائماً لا تلقى ترحيباً في أفغانستان قد أثبتت صحتها. ليس المهم فقط أن تكون على الأرض، ولكن أيضاً أن تكون على الأرض الآن وليس قبل عشرين سنة.

تقضي إحدى القواعد الأساسية للدبلوماسية بالإصغاء للمشورة المحلية. ويمكن لهذا أن يكون خاطئاً أيضاً ولكن فرص رؤية الأمور من الزاوية الخطأ تتضخم عندما تكون على بعد عدة آلاف من الأميال. إن كينان، المراقب المتمرس للاتحاد السوفياتي، الذي أعاد سياسة الولايات المتحدة أخيراً إلى مسارها، مبدداً بذلك أوهام روزفلت بأنه سيكون من الممكن التعامل مع ستالين. (إن المقالة الشهيرة التي ظهرت في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) وصلت تماماً في اللحظة التي بدأ فيها الآخرون رؤية أنماط القسوة السوفياتية بشكل أوضح). وكشرط مسبق لإسداء مشورة محلية، يجب أن يمثل البلد على الأرض شخص ما يتكلم اللغة ويفهم الثقافة السياسية، ويرى الحياة هناك يوماً بعد يوم، ويعرف مزاج الزعامة وهموم الإنسان في الشارع ومن يستنشق الهواء نفسه الذي يستنشقه هو. إن النظرية القائلة إنه في عصر الهواتف

والبريد الإلكتروني والطائرات النفاثة لا حاجة إلى وجود تمثيل على الأرض إنما هي نظرية خاطئة للغاية. وهكذا، ينبغي للمرء عدم قطع العلاقات وعدم إغلاق السفارات إلا حين لا يوجد بديل آخر (كثيراً ما يحدث على وجه التحديد أن الضغوط من أجل سحب السفراء تبلغ أشدها حين تكون الحكومة بأمس الحاجة إليهم). لا يعني هذا أن السفراء يحتكرون الحكمة أو المعرفة - إذ إنهم أسوة بأي شخص آخر، يمكن أن يصدروا أحكاماً سيئة - على سبيل المثال فإن المشورة التي أسدتها السفارة البريطانية في برلين قبل الحرب العالمية الثانية كانت سيئة كما انتهى الأمر بالسفارة الأمريكية في سايغون بأن سيطر عليها العسكريون وهم يقدمون مشورة عكست خداع النفس بالتمني بدلاً من حقائق الشارع والقرى. يجب أن تكون مستعداً للإصغاء لأي شخص لديه نوع ما من نفاذ البصيرة عن البلد وعن عقلية زعامته. وثمة الكثير ليقال أيضاً عن الإصغاء للجيران: إذ لديهم مصالح وقدر ما من القدرة الثقافية على فهم مشاعر الآخرين وأفكارهم.

بدأت تساور كلارك كليفورد، خليفة مكنمارا كوزير للدفاع، شكوك بشأن سياسة الولايات المتحدة في فيتنام

عندما لاحظ أن تايلند كانت مستعدة لأن تلتزم بقوة قوامها 2500 رجل مقابل نصف مليون رجل أرسلتهم الولايات المتحدة. لعل التايلنديين كانوا يعرفون شيئاً لم تكن تعرفه واشنطن.

لا يؤدي سوء الفهم إلى الحروب دائماً، وإن جميع الحروب لا يسببها سوء الفهم. في حالة الحرب العالمية الأولى، لعب سوء الفهم دوراً هاماً ولكن لعل الحرب كانت ستأتي عاجلاً أم آجلاً - إما لأن ذلك هو ما كانت تريده ألمانيا، حسبما يجادل بعض المؤرخين، أو ببساطة لأن الحرب في تلك الأيام كانت لا تزال جزءاً من ثقافة العلاقات الدولية. ورغم ذلك، ما من شيء محتوم ولا تزال الأحداث التاريخية الكبرى تعتمد على قرارات وأحياناً على أخطاء فرادى الرجال والنساء. إذا كانوا أفضل إطلاعاً وإذا كانوا يفهمون بعضهم البعض بشكل أفضل، فإنهم سوف يتخذون قرارات أفضل. أياً كانت النظرة المأخوذة عن الحرب العالمية الأولى، من الواضح أن الحرب العالمية الثانية لم تكن نتيجة حوادث وسوء فهم، وإنما وقعت لأن هتلر والحزب النازي أراداها. ولكن هنا أيضاً، لو أن آخرين فهموا هذا بشكل أوضح وكانوا مستعدين للتصرف بناء على ذلك الفهم، لربما استطاعوا منع الحرب. وإن تشرشل على الأقل، كان يعتقد هذا دائماً.

قد يكون التعامل مع الحكومات الأجنبية أصعب في عصر ديمقراطي مما كان عليه في أيام أخوّة الملوك، عندما كان جميع الدبلوماسيين يأتون من الأرستقراطية عبر الوطنية. في قمة هذا التغير، فإن إيمان القيصر بالأخوة الملكية أعمى بصيرته عن تزايد الحس الوطني في روسيا وأهميته لقيصر الروس. لقد ولت الثقافة المشتركة لنخبة كانت تتكلم اللاتينية أولاً ثم الإيطالية ثم الفرنسية. وبدلاً عن ذلك، لدينا ثقافة جماعية مشتركة، ولكن ذلك ليس له سوى علاقة ضئيلة بالطريقة التي يفكر أو يتفاعل بها الناس. في عالم من الاتصالات العالمية والأصناف العالمية، فإن وهم التشابه قوي جداً. قد يرتدي الأجانب الجينز نفسه ويأكلون الهامبرغر نفسه، بل قد يتكلمون اللغة (الثانية) العالمية نفسها، ولكنهم لا يفكرون الأفكار نفسها.

الحقيقة العامة الثانية

في النهاية، فإن ما يهم هو السياسة الداخلية

في القرن التاسع عشر، طور المؤرخون الألمان نظرية تدعى أولوية السياسة الخارجية. واستناداً إلى هذا، تعطي الدولة على الدوام مصالح السياسة الخارجية أولوية على الاعتبارات الداخلية. وحيث إن أصل الدولة يكمن في خلق أمن مشترك لشعبها وحيث إن الواجب الأول لكل دولة هو حماية نفسها من هجوم خارجي، فإن لهذه الفكرة منطقاً معيناً خاصاً بها. وربما ثبت صحة هذا بالنسبة للكثير من التاريخ. طالما أن اهتمام الدولة الرئيسي هو الدفاع، وطالما أن الملوك يدينون بمركزهم لروابط السلالة الحاكمة ولمباركة الكنيسة بدلاً من أن يدينوا لشعبهم، فقد كانت العلاقات مع أقرانهم الملوك مسألة ذات أهمية رئيسية. على أي حال، كانت سياسة الدولة لمدة طويلة تتعلق أساساً بالمسائل الخارجية والدفاعية، بحيث لا تحظى السياسة الداخلية باهتمام رئيسي إلا بسبب الحاجة إلى زيادة الضرائب من أجل دفع نفقات حروب أجنبية. غير أنه في القرن التاسع عشر، أخذت السياسة الخارجية، حيث كانت النظريات بشأن السياسة الخارجية آخذة في التطور، تفقد

أهميتها (مما يوضح نقطة هيغل بشأن بومة مينرفا " The owl of Minerva"[25]) وأصبحت الحكومات أكثر اعتماداً على التأييد المحلي وازداد اهتمام المؤيدين المحليين - الناخبين، لاحقا - بالسياسة المحلية.

اليوم نجد أن أولوية المجال المحلي جلية في البلدان كافة تقريباً - فإن ما يبقي الحكومات في السلطة هي السياسة في الداخل، وليس العلاقات الخارجية. في بريطانيا، لم يتم ربح أو خسارة أية انتخابات عامة في القرن العشرين بسبب مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية، وفيما عدا استثناء واحد أو استثناءين (قد تكون ألمانيا أحدهما في سنة 2002)، فإن هذا ينطبق على كل بلد ديمقراطي. وبالنسبة للبلدان اللاديمقراطية أيضاً، فإن الطموح الأول، غالباً ما يكون الطموح الوحيد، لحكومة ما، هو البقاء في السلطة. وسوف ينطوي هذا أحياناً على سياسات تستهدف إبقاء السواد الأعظم من الشعب سعيداً، وأحياناً سوف تركز الحكومة انتباهها على إبقاء الجيش سعيداً. ومهما يحدث، فإن إبقاء الأجانب سعداء يحتل دائماً موقعاً متدنياً على جدول الأعمال.

من السهل مضاعفة الأمثلة. إن نفوذ جماعات الضغط (اللوبيات) الصناعية، والمتبرعين للحملات الانتخابية - بلدان

عديدة تحرّم التبرعات الأجنبية بسبب ذلك النفوذ على وجه التحديد. وجماعات ضغط المزارعين وصائدي الأسماك موثق جيداً. من الذي يحصل على مساعدة أكثر، هل هم عدد قليل من المزارعين الميسورين نسبياً داخل بلدهم أم العدد الكبير من الفقراء في البلدان الأقل نمواً؟ الجواب بالطبع هو المزارعون: عالمياً، نجد أن الإعانات الزراعية تساوي تقريباً عشرة أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية. عندما يتعلق الخيار بين المصالح الداخلية والمصالح الخارجية، تكون الغلبة للمصالح الداخلية. كثيراً ما يصغي رؤساء الدول ورؤساء الحكومات باهتمام للرسائل التي ترد من زعماء أجانب، ولكنهم يصغون دائماً باهتمام أكثر بكثير للرسائل الواردة من المصالح الداخلية أو الناخبين. إن الدبلوماسي الجيد يعرف كيف يعبئ جماعات الضغط المحلية. إن أحد السفراء في لندن الذي كان توّاقاً لأن يجعل وزيراً بريطانياً مهماً يقوم بزيارة رسمية لبلده ولكنه كان يحرز تقدماً طفيفاً بالرسائل الاعتيادية، أخبر كل شركة بريطانية تتوقع أعمالاً تجارية هامة وشيكة الحدوث أنها يمكن أن تخسر أعمالها فيما إذا لم تتم الزيارة. إن الدهلزة التي تقوم بها الشركات البريطانية أثبتت أنها أكثر نجاعة مما يمكن لسفير أجنبي أن يفعله بمفرده. إن

امتداداً لهذه المقاربة متوفر الآن على شكل منظمات غير حكومية دولية. إذا استطعت أن تجعل منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) أو منظمة مماثلة تقف إلى جانبك، فيمكنها تعبئة اللوبيات المحلية في الخارج. هذا ما فعلته الحكومة الكندية جزئياً بكثير من النجاح في سعيها لإبرام اتفاقية تحظر الألغام الأرضية.

حتى في الحالات التي توجد فيها ظاهرياً أهمية محلية قليلة، يمكن أن يكون الرأي العام عاملاً هاماً. إن الحادثة التي حصلت سنة 2001 بين الصين والولايات المتحدة بصدد طائرة تجسس (التي أجبر فيها الصينيون طائرة مراقبة إلكترونية أمريكية على الهبوط مدّعين بأنها خرقت مجالهم الجوي ومن ثم وضعت صعوبات جمّة بشأن إعادة الطاقم والطائرة)، كانت ظاهرياً مسألة سياسة خارجية بحتة. ولكن من الواضح أنه بالنسبة للحكومتين في كلا البلدين كان الرأي المحلي يحظى باعتبار رئيسي: في الصين بدا أن الحاجة للتحكم بالغضب الشعبي هي الباعث الحاكم للسياسة. وبدا أن خشية الحكومة الصينية هي احتمال أن يتحول الغضب ضد الحكومة الأمريكية إلى غضب ضدهم فيما إذا بدا أنهم لا يردون بطريقة حازمة. وقد أُعيدت الطائرة وطاقمها في نهاية

الأمر ولكن الطائرة أعيدت ضمن صناديق. وبالمثل فإن نزاع بريطانيا مع إسبانيا حول جبل طارق والذي يبدو أنه أيضاً مسألة مصلحة خارجية محضة، هام ليس لأنه يتعلق بالسياسة الخارجية أو الدفاعية - إذ فقد جبل طارق أهميته الإستراتيجية منذ سنوات - ولكن بسبب الرأي العام في إسبانيا وبريطانيا و، بالطبع، في جبل طارق. في معالجة القضية الفلسطينية التي وصلت إلى نقطة الغليان على مدى سنوات عديدة، فإن ما يحث الدول العربية ليست الأحداث في الأراضي المحتلة بقدر ما هو رد فعل سكانها المحليين. لا يطرح الزعماء محاولات حقيقية لحل المشكلة إلا عندما توجد أخطار في شوارعهم.

إن بعض الفهم للكيفية التي تستجيب فيها السياسات الخارجية لجماهير محلية معينة - اليمين الجمهوري، يسار حزب العمال، العسكريون الصينيون، الشارع العربي - هو الآن جزء من المفردات الاعتيادية للعلاقات الدولية. إن أهمية هذه الإشارات هي توضيح مدى ما تخضع به السياسة الخارجية للقوى المحلية. لننظر كيف سوف تختلف سياسة الولايات المتحدة من دون اللوبي الايرلندي ومن دون اللوبي اليهودي ومن دون اللوبيات البولونية أو اليونانية أو اللتوانية وبلا شك عدد كبير آخر منها أيضاً. نجم عن اللوبي الكوبي

لسنوات سياسة فاشلة لافتة للنظر - بل يُحتمل أن يكون الحظر الأمريكي قد ساعد على إبقاء كاسترو في السلطة، في حين أنه كان بإمكان العقل والمصلحة تغيير ذلك منذ وقت طويل.

إن الاعتبارات المحلية تحرك السياسة الخارجية أحياناً في مجالات ليست متصلة إلا عن بعد. فالبلدان المعنية بالحركات من أجل تقرير المصير داخل دولها تنظر إلى الأوضاع في الخارج على هذا الضوء بشكل شبه كامل. تريد الصين أن تظل كوسوفو جزءاً من يوغوسلافيا ليس من أجل أي سبب يتعلق بدبلوماسيتها في البلقان، ولكن بسبب تايوان والتيبت وللسياسة الروسية منشأ مماثل. في حال قام دبلوماسي بريطاني بمناقشة مسألة هونغ كونغ مع دبلوماسي إسباني، فإن التشابه مع جبل طارق لا يكون بعيداً أبداً.

في مناسبات أخرى، يمكن أن تكون السياسة الخارجية رمزاً لصراع أكثر رسوخاً من أجل النفوذ الداخلي ويُحتمل أن تكون هي الحالة مثلاً في معارك السياسة الخارجية بين ما يسمى بالإصلاحيين والمتشددين في إيران. فالمعركة الحقيقية هي الصراع من أجل النفوذ الداخلي والنزاع حول السياسة الخارجية ليس أكثر من ظل لها. إن ا لشرعية

وبالتالي النفوذ ينبثق من الرأي الداخلي الذي يصب جلّ اهتمامه على السياسة في الداخل، إن السياسة المحلية تتعلق بالحصول على نفوذ في الداخل، إذ من دون ذلك لا توجد إمكانية لممارسة النفوذ في الخارج.

بما أن السياسة الداخلية هي أكثر ما يهم، فإن السياسة الخارجية تحظى باهتمام ثانوي إلى أن تبدأ في الضغط على القضايا الداخلية. وحين تتعلق الدبلوماسية بشعب آخر - الوضع في الشرق الأوسط، الأزمة في إفريقية، الحاجة إلى الاستقرار في أفغانستان - فقد تكون هامة ومثيرة للاهتمام بحماس، بل وحيوية بالنسبة للمصالح الوطنية على المدى الطويل. ولكن حين يتعلق الأمر بمصالح داخلية - العمالة، الضرائب، الهجرة أو ترتيبات الضمان الاجتماعي - فإن اللهجة تشتد على الفور. يفترض أن هذه هي "السياسة المنخفضة "وهي نوع القضايا السياسية اليومية البعيدة جداً عن الدبلوماسية ولكنها يمكن أن تؤدي إلى الفوز في الانتخابات أو خسرانها. إذا كانت المفاوضات في الخارج ستؤدي إلى زيادة الضرائب في الداخل أو زيادة في معدلات الهجرة، عندئذ يصبح الجدال أقسى وأشد صرامة. في زمن السلم تكون هذه هي المصالح الحيوية للحكومات، إذ يصبح رؤساء الوزراء ورؤساء الدول

منخرطين بقدر انخراط وزراء الخارجية. فالسياسة الخارجية تبدأ في الداخل.

إن الرفض الصيني لسفارة اللورد مكارتني لم يكن له أية علاقة بالسياسة الخارجية بل عكست بدلاً عن ذلك الاعتقاد بأن السماح بالتجارة مع العالم الخارجي كان من شأنه أن يزعزع الاستقرار الداخلي في الصين. وهذا النوع من المنطق يجري تطبيقه بشكل معاكس من قبل الجهات التي تقوم بالتحديث في الصين اليوم. فقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليس لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية ولكن لأن الحكومة الصينية تعتقد بأن هذا سوف يحرك الاقتصاد الداخلي ("الإصلاح الاقتصادي" هو المصطلح المهذب) ويزيد الرخاء في الصين. قد تكون السياسة خارجية ولكن بواعثها داخلية. لقد أساء القيصر الألماني تقدير رد فعل روسيا على الأحداث في الصرب سنة 1914 لأنه لم يكن على علم بالخلفية المحلية. وفي اللحظة التي أصبحت فيها معاملة السلافيين مسألة مشاعر شعبية في روسيا - مع انتشار الشعور القومي في سائر أوربة - أصبحت تلك المعاملة قضية محلية لقيصر روسيا بينما اضطرت السياسة الخارجية إلى أن تشغل مقعداً خلفياً.

المهم هو أن السياسة الخارجية هي الانعكاس الخارجي للسياسة الداخلية: ما هي الأولويات الداخلية للحكومة، ما هي القضايا التي تثير مشاعر شعبية قوية، ما الذي يجعلها تنجح أو تفشل؟ في زمن الحرب، تكون السياسة الخارجية ذات أهمية عليا، ولكن سبب ذلك هو أن التهديد الذي تواجهه الحكومة - الغزو، الاحتلال وجميع عواقبه، بما في ذلك فقدان الممتلكات، والعنف وفقدان الاستقلال[26] - ستكون أحداثاً داخلية كارثية. وللسبب ذاته، فإن قرارات استراتيجية بشأن العضوية في تحالفات أو اتفاقيات أخرى بعيدة الأثر مثل الاشتراك في الاتحاد الأوربي يتعين رؤيتها على أنها بنود هامة على الأجندة السياسية الداخلية، لأنه سوف تترتب عليها عواقب داخلية خطيرة.

لما كانت السياسة الخارجية إسقاطاً خارجياً لشؤون داخلية، يستنتج من ذلك أن التغيير الحقيقي في السياسة الخارجية يأتي من التغيير الداخلي. ما على المرء إلا أن ينظر حوله ليرى ذلك. لقد حدث تحوّل أوربة عبر برنامج غورباتشوف الخاص بالانفتاح والشفافية (Glasnost) وإعادة الهيكلة (Perestroika)، وهما كلمتان تشيران إلى أهداف السياسة الداخلية في الاتحاد السوفياتي. كما حدثت التغييرات

الكبرى الأخرى في أوربة عبر ثورات داخلية: نهاية الحكم السلطوي والعسكري في إسبانيا والبرتغال واليونان. وعلى مسافة ابعد في الخارج، ترتبت على نهاية الثورة الثقافية في الصين آثار عميقة على نوع الصين التي تعين على جاراتها التعامل معها: غدت السياسة الخارجية أقل عدوانية وركزت على المصالح الصينية بدلاً من المسائل الإيديولوجية. وقد قامت الصين بذلك نتيجة أحداث داخلية. وقد أسفر التغيير الداخلي في إيران عن ثورة في الشؤون الخارجية - استبدال عشرين سنة من الأعمال العدائية بتحالف مع الولايات المتحدة - رغم حقائق الجغرافيا السياسية غير المتغيرة على ما يفترض.

إن الحرب الباردة هامة على نحو خاص لأنها كانت في النهاية حرباً بين سياسات داخلية متنافسة، إذ إن تفسير الصراع الذي دام أربعين سنة بأنه بين الهيمنتين السوفياتية والأمريكية المتنافستين يخطئ الهدف. فقد كان صراعاً بين نظامين - الديمقراطية والاقتصاد السوقي من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة الدولة على الاقتصاد زائداً السيطرة الحزبية على كل شيء سواه، وهو ما أوضحته نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تطورات. إن هزيمة أحد النظامين لم يتبعها استيلاء إمبريالي، وإنما تبعها تغيير داخلي: دساتير جديدة، عضوية في

هيئات رأسمالية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والخصخصة.

أصبحت الأمور الداخلية في القرن العشرين موضوعاً مسيطراً من مواضيع السياسة الخارجية: فالديمقراطية وحقوق الإنسان ومعاملة الأقليات أصبحت الآن مواضيع مشروعة للدبلوماسية بل وأحياناً سبباً للنزاع. الآن وقد انقضت مواجهة الحرب الباردة، فإن الشكل الرئيسي للنزاع هو الحرب الأهلية وإن المناسبات الرئيسية للتدخل هي النزاعات الداخلية والقضايا الإنسانية.

وهكذا يتضح أن بعض القضايا الكبرى الحالية للسياسة الخارجية تدور حول مسائل مثل كيف يمكن إدخال الديمقراطية في العراق من دون خلق عدم استقرار، وكيف يجري حكم أفغانستان، وكيف يتعين حماية الأقليات في البوسنة ومقدونيا، وكيف ينبغي إصلاح السلطة الفلسطينية. إن الذين دعوا إلى "تغيير النظام" في العراق كانوا أقلية في المجتمع الدولي، ولكن من الناحية العملية لا يفصل هؤلاء سوى القليل جداً عما هو الآن العامل المشترك في العلاقات الدولية. وهذا ليس بالأمر الجديد كلياً، إذ في القرن السابع عشر، كانت المسألة المركزية في السياسة الخارجية في أوربة

هي: هل سيكون البلد كاثوليكياً أم بروتستانتياً؟ وفي القرن التاسع عشر: هل سيكون البلد ملكياً أم جمهورياً؟ ولكن الجديد هو أن تصبح قضايا من هذا النوع المواضيع الرئيسية في السياسة الخارجية ـ فمثلاً، في سنة 1945، كانت الأسئلة حول ما ستكون عليه بلدان مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا (ناهيك عن ألمانيا) ديمقراطية ومن سيحكمها جزءاً من منشأ الحرب الباردة. وفي التاريخ الحديث، كانت أنظمة الحكم في معظم أوربة الوسطى وفي كورية وفي فيتنام وفي قبرص وفي كمبوديا وأفغانستان جميعها خاضعة للتفاوض الدولي. وقد بدأ بناء الدولة بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت بين الفينة والأخرى جزءاً من الأجندة منذ ذلك الحين.

إن الفكرة القائلة بوجوب إبقاء السياسة الداخلية والخارجية منفصلتين تنشأ من مفاهيم السيادة وتقرير المصير، والاعتقاد بوجوب أن يكون الشعب حراً في تقرير مصيره وسياساته بشرط ألا يتدخل هذا مع أي طرف آخر. وبالتالي، فإن السياسة الخارجية لبلد ما هي موضوع مشروع لتقديم شكوى دبلوماسية بل وحتى للقيام بعمل عسكري في نهاية الأمر، ولكن ليس سياسته الداخلية التي هي شأن يخص

البلد دون غيره. ظل هذا الفصل لمدة طويلة أحد المعتقدات الرئيسية للنظام الدولي ولا يزال مهماً للكثير من البلدان (خصوصاً تلك البلدان التي أصنفها بأنها "حديثة")، لا سيما لتلك البلدان ذات الماضي الاستعماري الحديث ولديها ذكريات مريرة عما يعني فقدان الاستقلال. ولكنه مهم أيضاً للولايات المتحدة، حيث تصر مدرسة فكرية واحدة على الأقل، على أن الدستور الأمريكي هو المصدر الوحيد للسلطة المحلية أو الدولية.

تتمثل الصعوبة في أنه إذ تصبح الحدود أكثر انفتاحاً - وهو في حد ذاته نتيجة سياسة خارجية جلبت مدة طويلة من السلم - فإن آثار التطورات تزداد في الخارج. كما أن المنافسة الخارجية والاتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير المشروعة، وكما شاهدنا، فرص الإرهاب الدولي، جميعها تتضاعف. إن منشأ هذه التحديات في الجبهة الداخلية هو وجود المشكلات في الخارج: الحروب والدول الفاشلة التي تستحوذ عليها المصالح الفاسدة أو الإجرامية. وهذه جميعها تحتاج إلى حلول في السياسة الخارجية. في الحرب، يصل الأجانب بطريقة عنيفة وجلية بينما يكون وصولهم في زمن السلم أقل إثارة

ووجودهم أقل تطفلاً، ولكن الآثار يمكن أن تكون بعيدة المدى بالقدر نفسه.

تصر الأسطورة على أن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر هو نوعاً ما انحراف في السياسة الخارجية. لم يكن هذا التدخل يتم إلا في ظروف غير عادية - عند نهاية الحرب مثلاً، أو عندما تنهار الهياكل الداخلية العادية - وكانت هذه لحظات استثنائية في تاريخ بلد ما. غير أن كل هذا قد تغير مع العولمة. إن جوهر العولمة هو أنها تؤدي إلى تآكل التمييز بين الأحداث الداخلية والخارجية. فالقرارات المتعلقة بالاستثمارات في اليابان تؤثر على الوظائف في أوربة، والمجاعة في إفريقية تثير التعاطف في الولايات المتحدة (حيث يتم بث الصور التلفزيونية مباشرة داخل المنازل الأمريكية)، إرهابيون مصريو المولد ينتظرون في هامبورغ تعليمات من شخص سعودي في أفغانستان لمهاجمة نيويورك. لذلك يمكن أن تكون هناك أسباب عديدة تدعو للاهتمام بالسياسة الداخلية في البلدان الأجنبية بل وهناك حتى حاجة للتدخل. وبما أنه قد حلت محل الإمبراطوريات دول محكومة بشكل ضعيف وهزيل، فإن تدخلاً كهذا يصبح طبيعياً بشكل متزايد.

لعل أهم تغيير في السياسة الخارجية كان ابتكار السلام بوصفه هدفاً من أهداف السياسة. نتج هذا التغيير العميق عن الزيادة الهائلة في القوة المدمرة للقوات المسلحة، وهذا ما أوضحته حربان عالميتان وأكده استحداث أسلحة نووية - حرارية - ولكن نتج أيضاً عن التحول من مجتمعات ريفية / زراعية إلى مجتمعات حضرية / صناعية وبعد صناعية. إن غلادستون الذي يمثل الطبقات الصناعية الجديدة هو أول من قدم السلام كبرنامج سياسة رئيسي، ولكن تطلب استكمال التغيير حروب القرن العشرين مع ما رتبته من آثار هائلة على السكان المدنيين. كان رد الفعل بعد الحرب العالمية الأولى على كلا جانبي المحيط الأطلسي هو النظرة المفرطة في التبسيط ومفادها أن النزعة السلمية المتنكرة نوعاً ما بأنها حياد أو انعزالية أو دعم لعصبة الأمم سوف تجلب السلام، وهو الأشبه قليلاً بالتفكير بأن أكل الأدمغة سوف يجعلك ذكياً. بعد الحرب العالمية الثانية، أدمجت مقاربة أشد قوة وأكثر دقة - أشد قوة عبر حلف الناتو وأكثر دقة عبر الاتحاد الأوربي - هدف السلام في أوربة ليس في السياسة فحسب ولكن في إطار دائم.

انتقلت أوربة اليوم إلى مرحلة تالية. في اقتصاد عالمي حيث تآكل التمييز بين "الداخلي" و"الخارجي" وحيث يعتمد رفاهنا اعتماداً كبيراً على النظام التجاري والاستثماري الحر، فإن تكاليف التصدع العسكري الرئيسي هي أعلى من أي وقت مضى. وهذا لا يجعل السلام محتوماً - ليس ثمة حدود للغضب والجشع والحماقة - ولكنه يعني أن أهداف السياسة الخاصة بالعالم المتقدم تختلف عن أهداف العصور السابقة. إن التفضيل الشديد لبيئة سلمية هو السبب في زيادة تكرار التدخل في الحروب الأهلية الخاصة بأناس آخرين وسبب تدريب القوات على حفظ السلام بوصفها مهارة مهنية وسبب تكرار نشر رجال الشرطة وكذلك القوات العسكرية في الخارج. إن تولي الجيش - الذي هو أداة جوهرية في السياسة الخارجية - واجبات الأمن والنظام في الخارج إنما هو إلى حد ما الانتصار النهائي للداخلي على الخارجي.

في حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تكون السياسات الداخلية هي التي تسيطر عادة: وهذا أمر غريب حيث إن للرئيس نفوذاً على السياسة الخارجية أكثر مما له على المسائل الداخلية، حيث لدى الكونغرس، ورئيس بنك الاحتياط الفدرالي والولايات الفدرالية نفوذ قوي للغاية. ومع

ذلك، فإن أهم عامل مفرد في السياسة الخارجية يتم اختياره بشكل شبه دائم على أساس السياسة الداخلية. وكما قال بيل كلينتون، أحد كبار الضالعين في السياسة الانتخابية: "إنه الاقتصاد، يا غبي". بالنسبة للولايات المتحدة، كما هو الأمر بالنسبة لمعظم البلدان في معظم الأحيان، تظل السياسة المحلية تحتل المقام الأول، والداخلية المقام الثاني، بينما السياسة الخارجية تتدرج ثالثاً على استحياء.

إن صعوبة هذا الموقف اليوم هو أنه في عالم بلا حدود، يمكن أن يكون للأحداث في الخارج تأثير داخلي قوي - وحين تبدأ في التأثير على الشؤون الداخلية تصبح خطيرة. المشكلات في الخارج هي بديهياً مشكلة جهة أخرى وتبدأ المشكلة عندما يكون الطرف الآخر المعني غير مستعد أو غير قادر على حلها. وعلى وجه التحديد، لما كانت مشكلة الطرف الآخر التي تتعلق بالسياسة الخارجية هي مشكلة داخلية لشخص آخر - بل لعلها تكون مسألة حياة أو موت سياسية بالنسبة له - من غير المحتمل أن يلحظ كثير ما يقوله الأجانب حول الموضوع. إن صعوبة إقناع بلد أجنبي بتغيير سياسته من أجل معالجة مشكلات داخلية تحدثها في مكان آخر هي موضوع الفكرة الرئيسية للحقيقة العامة التالية.

الحقيقة العامة الثالثة

التأثير على الأجانب أمر صعب

يحدث للرؤساء الأمريكيين شيء غريب لدى انتخابهم، إذ حين يكونون مرشحين، فإنهم يركزون بصورة أساسية على السياسة الداخلية، وكثيراً ما يبالغون في إظهار مركزهم بصفتهم أشخاصاً من خارج مجموعة المتنفذين الموالين للسلطة في واشنطن. وربما يسخرون من خصمهم الذي يكون في سدة الحكم لكونه أنفق وقتاً طويلاً للغاية على الشؤون الخارجية. ولكن بعد سنة أو نحو ذلك، يعطي الرئيس قدراً متزايداً من الوقت لمسائل الشؤون الخارجية، وهذا ليس مجرد ظاهرة أمريكية، إذ يبدو أن شيئاً مماثلاً يحدث بقدر أكثر أو أقل، لرؤساء الوزارات ورؤساء الدول في معظم البلدان الأوربية.

إن خفض الجريمة أو البطالة أمر صعب وغير مؤكد، إذ يجب التفاوض مع بعض اللوبيات المحلية العتيدة. ومهما كانت السياسات مخططة بعناية، ما من أحد يمكن أن يكون متأكداً كيف سوف تسير السياسات من الناحية العملية. في الداخل، إن إحراز تقدم في إنجاح السياسات عملية بطيئة ومضنية. ومن ناحية أخرى، تتيح السياسة الخارجية فرصة

النجاح الظاهرية، زائداً، ربما، قدرا قليلا من البريق. ويستطيع الزعماء عقد اجتماعات قمة والتوصل إلى اتفاقيات دولية وتوقيع معاهدات والتعهد بتقديم معونات سخية، بل - في الحالات القصوى - نشر قوة مسلحة.

إن الفكرة القائلة إن السياسة الخارجية أسهل من الشؤون الداخلية هي وهم غريب، فالسياسة الخارجية تتعلق بذلك الجزء من العالم الخارج عن السيطرة المباشرة لحكومتك. في الداخل، تستطيع الحكومات سن القوانين، ويمكنها، نظرياً على الأقل، فرض الامتثال والطاعة. وفي الخارج، لا تستطيع الحكومات سوى محاولة الإقناع والأمل باتباع مشورتها. فالتأثير على الحكومات الأجنبية ليس بالأمر السهل حيث إن كل زعيم سياسي منغلق في نظامه الداخلي الخاص به وبالتالي فإن تأثير الغرباء عليه لا بد وأن يكون محدوداً. كثيراً ما يلزم جهد كبير لتحقيق نتيجة ضئيلة نسبياً. وفي أغلب الأحيان، حتى على مدى مدة طويلة من الوقت، لن تتحقق أي نتيجة على الإطلاق. فلننظر مثلاً إلى ما كرسه المبعوثون الخاصون الأمريكيون ووزراء الخارجية الأمريكيون والرؤساء الأمريكيون من وقت وجهد على مدى سنوات لمشكلة فلسطين. بعد حرب الخليج الأولى، عندما كانت

الهيبة الأمريكية في ذروتها، نجحت إدارة بوش/ بيكر في جلب الطرفين إلى مائدة المفاوضات، بل إن الدبلوماسية المتأنية من وراء الكواليس بلغت حد التوصل إلى اتفاقية إطارية (عملية أوسلو). ولكن سواء أكان ذلك بسبب سوء الحظ أو سوء النية، فقد كان التنفيذ يتأخر أو يتعرقل باستمرار - وذلك على الرغم من عمليات التدخل القوية التي قام بها مسؤولون كبار مثل السناتور ميتشل أو رئيس وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت (George Tenet) الذي كان يتصرف بالنيابة عن الرئيس. وأخيراً، خاض الرئيس كلينتون نفسه عملية مفاوضات ماراثونية في كامب ديفيد، ولكن هذا أيضاً لم يسفر عن أية نتيجة. يستطيع المرء أن يلوم هذا الطرف أو ذاك حسبما يختار، ولكن العبرة تبقى أنه: حتى بالنسبة لدولة عظمى، فإن حمل أناس آخرين على فعل ما تريده هو أمر في غاية الصعوبة.

إن صنع تغيير في السياسة وتنفيذه صعب بما فيه الكفاية في بلدك: وفعل ذلك من وراء البحار يعتبر تحدياً هائلاً. إذا كانت المصالح الثابتة في الداخل تستطيع مقاومة ضغوط مصدرها حكومة منتخبة بطريقة مشروعة من أجل إجراء تغيير، فإنه حتى من الأسهل للمصالح في بلد أجنبي فعل

الشيء نفسه، وبخاصة حين تعرف أنها سوف تبقى هناك بعد مدة طويلة من مغادرة الأجانب.

تأتي لحظات تسنح فيها للغرباء فرصة حقيقية لممارسة النفوذ. فمثلاً، عندما ينهار نظام قائم، ربما في أعقاب حرب، قد تسنح فرصة لسلطة قوية وجيدة التنظيم لبناء شيء جديد آخر. لقد رأينا هذا على نطاق ضخم بعد الحرب العالمية الثانية. (وقد تسنح الفرصة ذاتها نفسها اليوم في العراق). ولكن عملية استحداث أو إعادة إنشاء دولة ـ أمة ـ بناء أصعب بكثير من عملية تدمير نظام حكم، حسبما تدل على هذا الجهود الغربية في البلقان. فبعد استخدام وجيز للقوة وتفاوض دبلوماسي طويل، قد مضى الآن على مهمة بناء دولة بوسنية سنوات عديدة وكلفت عدة مليارات من الدولارات. وقد تم استعادة السلام والنظام، واستؤنفت الحياة السياسية بإجراء انتخابات نظامية، وتجري معالجة الجريمة، وتجري إعادة بناء الجيش والشرطة، ولكن النهاية ليست وشيكة بعد. وينبغي ألا يأتي هذا كمفاجأة. إذا كان من الصعب إدارة اقتصادك أنت، فمن الأصعب بكثير إدارة اقتصاد غيرك. إذا كان خفض الجريمة في بلدك تحدياً، فإن إزالة الجريمة المنظمة في

الخارج تعتبر كابوساً. إذا كان تأمين إصلاح داخلي صعباً، فإن إعادة تشكيل بلد غيرك أمر شبه مستحيل.

إذن كيف ينبغي أن تتعامل الدول مع حالات في الخارج تؤثر على مصالحها الحيوية؟ تزداد وثاقة صلة السؤال في حقبة عالمية حيث يمكن أن تكون لأفعال الأجانب آثار على الساحة الداخلية، حيث التطورات في أفغانستان مثلاً أو في السعودية يمكن أن تغير الحياة إلى الأبد في نيويورك أو باريس. الجواب هو أن تحت تصرف الدول ثلاث أدوات رئيسية للتأثير: الكلام، والمال، والقوة. تستطيع أن تقنع، أو تستطيع أن ترشي أو تستطيع أن تجبر.

للوهلة الأولى، يبدو الإقناع أضعف الأدوات الثلاث. فمن حيث إن للكلام وزنا، فذلك لأنه يمثل إما وعوداً بالمساعدة أو تهديدات بالعنف. وهذا يعني ضمناً أن قوته الذاتية ضئيلة ولكنها تحل محل واحدة أو أخرى من أداتي التأثير. ولكن ليس لدى الأدوات الاقتصادية أو القوة العسكرية سجل نجاح لم تشبه شائبة.

إن العيب الاستثنائي للمال هو أنه ما إن تعطيه إلى شخص ما، حتى يكون من الصعب استرجاعه. ويلزم تدفق مستمر

للإبقاء على التأثير. ورغم ذلك، لا يمكن للمال أن يشتري الكثير الكثير، فالمساعدة المالية هي دائماً سيف ذو حدين. وقد يفكر المرء بأن تقديم تمويل تكون هناك أمس الحاجة إليه يعطي صندوق النقد الدولي نفوذاً كثيراً. من الناحية العملية، الأمور ليست بهذه البساطة. إن سحب المساعدات وإثارة انهيار اقتصادي لا يخدم مصالح المانح أو المقرض. يمكن أن يكون وضع شروط للقروض فعالاً أثناء التفاوض بشأنها، ولكن حمل البلدان على الالتزام بالشروط التي وافقت عليها ليس سهلاً ما إن يصبح المال في جيبها. وإن نسبة كبيرة من برامج صندوق النقد الدولي تتم إعادة التفاوض بشأنها كلياً أو جزئياً.

إن استخدام المساعدات الاقتصادية لتحقيق أهداف غير اقتصادية إنما هو أكثر صعوبة. لنفترض أن معونة تقدم بشرط إدخال تحسينات في مجال حقوق الإنسان: ما هي السياسة التي ينبغي أن تتبعها حكومة ما عندما يطبق البلد المعني سياسات اقتصادية رائعة ولكنه لا يفعل أي شيء بشأن حقوق الإنسان (كما هو الحال في تشيلي أثناء حكم بينوشيه)؟ إن قطع المعونة طريقة سيئة لمكافأة إدارة اقتصادية جيدة. ومن غير المحتمل فعل الكثير من أجل حقوق الإنسان أيضاً. تنشأ

المشكلات ذاتها إذا حاولت ربط المعونة بالسياسة الخارجية. هل كان ينبغي للمجتمع الدولي قطع المعونة عن أوغندا، التي لديها برامج ممتازة للقضاء على الفقر، لأنه لم يحب الدور الذي كان يلعبه الجيش الأوغندي في أجزاء من الكونغو؟ إن استخدام المعونات بمثابة أداة لكسب النفوذ هو شيء بين لعبة بوكر ولعبة "الجبان" من أجل مصالح وطنية ودولية. إن أهالي كوسوفو الذين يعتمدون اعتماداً قوياً على المعونة الأجنبية هم أيضاً شعب يتمتع باستقلال ذهني قوي أيضاً وفي أغلب الأحيان لا يفعلون ما يقال لهم. ولكن هل سيتخلى المجتمع الدولي عنهم؟ يبدو أنه أمر غير محتمل إلى حد بعيد، إذ يمكن للمانحين الحصول أحياناً على الكثير جداً لقاء أموالهم فيما إذا لعبوا لعبة قاسية وفيما إذا تم تقديم المال ببطء نوعاً ما. ولكنهم ينجحون على الأرجح إذا كانت استراتيجيتهم تعاونية بدلاً من قسرية وإذا أمكنهم العمل - في إطار النظام الداخلي. إن العمل مع حلفاء محليين، مثل وزارة المالية، يقوي موقف المانح على نحو هائل. وفوق كل شيء، من المعقول أن يكون المرء متواضعاً في أهدافه ومراميه، إذ إن التركيز على هدف واحد، ينصب الاهتمام عليه باستمرار على مر الزمن، يحظى على الأرجح بفرص نجاح أكثر مما يحظى به السعي المتغير وراء تحقيق أهداف متعددة.

ويصبح شيء مماثل بالنسبة للمساعدة الدفاعية، إذ قد يكون لدى حكومة ما بعض النفوذ عند نقطة التفاوض من أجل المساعدة، ولكن ما أن تباشر في تنفيذ البرنامج، حتى يصبح لديها التزام بسياسة معينة إزاء البلد. يكون المانح تحت رحمة المتلقي بقدر ما يكون المتلقي تحت رحمة المانح. إن الولايات المتحدة - على الرغم مما قدمته من مساعدات هائلة - لم تفلح أبداً في حمل حكومة فيتنام الجنوبية على التصرف بالطريقة التي تريدها هي، كما أن النفوذ الأمريكي على إسرائيل لم يكن كل ما يبدو أنه تلمح إليه ضمناً علاقتها الدفاعية الوثيقة - زهاء 70 مليار دولار من المساعدات على مر السنين. إن السؤال الذي طرحه لينين في هذا الصدد "من/ لمن" ينطبق بقدر ما على كل علاقة وثيقة أخرى تقريباً. إن جزءاً من التفسير هو أنه قلما تعطى المساعدة من أجل النفوذ دون غيره. لقد ساعدت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية وهي مستمرة في مساعدة إسرائيل، وذلك بسبب التزامها نحوهما. في معظم الحالات، يكون هذا أكثر من حساب سياسات يمكن الاستمرار فيه أو إيقافه. فهو يتعلق عادة بأهداف وطنية هامة، ويمكن أن تنخرط قوى محلية قوية، خصوصاً في الحالة الإسرائيلية. إن تقديم التزام لبلد ما يعني الاضطرار إلى

قبول أية سياسات تمارسها الحكومة التي تكون في سدة الحكم آنذاك.

إن الأدوات الاقتصادية السلبية هي أيضاً سيف ذو حدين، إذ تتيح العقوبات حافزاً للبلد المستهدف من أجل تغيير سلوكه وقد يكون رفعها في آخر الأمر ورقة مفيدة في المفاوضات. ولكن يحتمل أن تلحق الأذى بالشعب بدلاً من الحكام الذين يعرفون عادة كيف يهتمون بأنفسهم. وعلى الرغم من جميع الجهود التي هي بخلاف ذلك فإن هذا ما حصل في العراق. ومن المفارقة، أن العقوبات ربما تصبح الأشد فاعلية حيث تكون الحاجة لها أقل ما يمكن - ضد الديمقراطيات - إذ إن إيذاء الشعب يمكن أن يحمله على الانتقام من الحكومة في الانتخابات التالية. بل حتى عندئذ يمكن أن تسفر العقوبات عن آثار معاكسة تقوي الحكومة. كثيراً ما يؤدي الإكراه الخارجي إلى رص الصفوف حتى حول حكومة لا تحظى بشعبية بخلاف ذلك. ويمكن أن تكون لها آثار منحرفة أيضاً. في حالة الصرب، لم تتمكن الحكومة فقط من إلقاء اللائمة على العقوبات لكونها السبب في معاناة البلد الاقتصادية، بل إنها يمكن أن تكون قد استفادت منها حيث إن العقوبات وضعت السلطة في أيديها، من خلال إمكانية استغلال نظام

التقنين. إن حكومة شبه إجرامية مثل حكومة سلوبودان ميلوسفتش، التي لديها نطاق لا بأس به من الاتصالات الإجرامية، تزدهر في بيئة من التهريب وانعدام القانون.

لا تفشل العقوبات دائماً. وحيثما تنجح قلما يكون ذلك بسببها هي بمفردها وإنما كجزء من سياسة أوسع تشترك فيها ضغوطات أو إغراءات أخرى. وإن أهم ما في الأمر هو أنه يجب الاستمرار في العقوبات لمدة طويلة من الوقت. هكذا كان الحال في جنوب إفريقية، روديسيا، والصرب، حيث يحتمل أن تكون القوة العسكرية وعوامل أخرى كثيرة قد لعبت دوراً هاماً في إسقاط نظام الحكم. إن حالة ليبيا، في أعقاب حادثة إسقاط الطائرة في لوكربي - حين كان يوجد هدف محدود وراء محاكمة اثنين من الموظفين الحكوميين وفرض عقوبات لمدة طويلة من الوقت - مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها استخدام العقوبات استخداماً فعالاً. ولكن من الجدير بالملاحظة، في هذه الحالات وغيرها من حالات استخدام العقوبات بنجاح، أن عامل العزل الذي ينطوي عليه نظام العقوبات كان على ما يبدو بنفس قدر أهمية الآثار الاقتصادية. يريد معظم الناس الانتماء إلى مجتمع ما وتريد معظم الحكومات الانتماء إلى عالم ما أو على الأقل إلى

مجتمع إقليمي ما. وكان الاتجاه مؤخراً هو التشديد على هذا العنصر من الاستبعاد في العقوبات على شكل فرض منع على إصدار تأشيرات للزعامة، بدلاً من تدابير اقتصادية تؤثر تأثيراً سيئاً على أشد الفئات تأثراً وأقلها قوة. وقد جرت محاولة هذا مع إحراز بعض النجاح في حالتي الصرب وروسيا البيضاء، ولكن بقدر أقل من النجاح نوعاً ما حتى الآن في حالات مثل زيمبابوي أو بورما (ميانمار).

القوة العسكرية هي العقوبة القصوى في الشؤون الدولية، فهي تمثل القوة بدلاً من النفوذ. وإن ما يغري حكومة ما باستخدام القوة المسلحة هو إتاحة الفرصة لها لتمسك بزمام الأمور حقاً: إن شعبها إذ يطيع أوامرها، سوف يعمل على تدبير الأمور. ويتاح لها ولو مرة واحدة تجاهل العامل الأجنبي المحرج. وقد يكون هذا أمراً مكلفاً وخطيراً، ولكن القوة المسلحة تحصل على نتائج على الأقل. هل تحصل حقاً على نتائج؟ التاريخ غير حاسم، إذ ليست الحقيقة ببساطة ـ في القرن العشرين على الأقل ـ يبدو أن أولئك الذين بدؤوا الحروب على الأغلب أنهم هم الذين خسروها وعانوا الكثير نتيجة لذلك. وحتى المنتصرون لم يفلحوا على المدى الطويل. إن خمسين سنة من الاحتلال السوفياتي لأوربة الشرقية والوسطى لم تترك

وراءها شيئاً يذكر سوى الذكريات السيئة والشك. كما أن الاحتلال الياباني لكورية أو الاحتلال الإندونيسي لتيمور الشرقية، أو الاحتلال الألماني لمقاطعة الألزاس واللورين أو الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لم يحقق أي شيء دائم عدا الحقد والبغضاء. لقد حذر مكيافللي أميره بأنه من الأفضل قتل شخص ما على تجريده من ممتلكاته - إذ يمكن للقتل أن يطويه النسيان في نهاية المطاف ولكن السرقة تولد عداوة دائمة - لعل هذا ينطبق على الشؤون الدولية أيضاً، إذ إن الهزيمة في حرب سوف تنسى في يوم ما، ولكن الاحتلال يسبب عداوة طالما ظل قائماً. إن المرارة التي سببها الاحتلال الألماني لمقاطعة الألزاس واللورين ما هي إلا أحد الأمثلة.

لقد نجح العمل العسكري في حالة ميلوسفتش وكوسوفو - رغم أن الأمر احتاج إلى مدة من القصف أطول مما كان متوقعاً. ولكن التغيير الحقيقي في يوغوسلافيا جاء مع الثورة الداخلية بعد مدة ما من التدخل الأجنبي. لقد حدث التغيير نتيجة العزلة بقدر ما أحدثه العمل العسكري، وكانت أهمية سياسات أوربة والولايات المتحدة في أعقاب النزاع في كوسوفو تعادل أهمية الحملة نفسها: العقوبات، العزلة، والدعم الذي قدم للمعارضة. في حرب الخليج الأولى، حل العمل العسكري

المشكلة العسكرية، ولكنه ترك من دون حل المشكلات السياسية لدكتاتورية عدوانية وشعب مقسم، وحكومة، تستطيع من خلال إمكانية وصولها إلى الإيرادات النفطية الهائلة أن تعزل نفسها عن تلك المشكلات.

باستثناء حرب تؤدي إلى استسلام غير مشروط وإلى احتلال، يصعب العثور على الكثير من الأمثلة على مشكلات يتم حلها بوسائل عسكرية بحتة. بل إن تاريخ الاستسلام غير المشروط في الحرب العالمية الثانية يوحي بأن أفضل وظيفة للعمليات العسكرية هي تأمين بيئة يمكن فيها التفاوض بشأن حلول سياسية (إنه تعريف ينطبق على حفظ السلام وكذلك على الحرب). كان النصر العسكري شرطاً مسبقاً للنجاح في ألمانيا واليابان، ولكن السياسات التي تلت هي التي أقامت سلاماً دائماً بالقدر نفسه الذي فعله العمل العسكري. في البلقان وأفغانستان، كان الوضع مماثلاً تماما. إن ما تفعله بعد انتهاء النزاع هو الذي يجلب الاستقرار أو يسمح بحدوث انتكاسة. لقد حلت حرب الخليج الثانية مشكلة صدام حسين، ولكن يتعين الانتظار لمعرفة ما إذا كانت ستحل مشكلة العراق. إذ سوف يعتمد ذلك على السياسات التي تتخذ في أعقاب الأعمال العسكرية. لقد نقل عن نابليون، الذي

كان من الأجدر به أن يعرف، قوله قبيل موته:"ما من شيء دائم يتأسس على القوة".

لربما توجد صعوبة عامة في محاولة تحقيق تعاون عن طريق الإكراه: لعله يمكن تحقيق إذعان واستياء، ولكن ذلك ليس هو الشيء نفسه. إذا تم رفع أداة الإكراه - سواء كانت أموالاً أو قوة - يحتمل عندئذ أن تخسر حتى الإذعان. يسبب الإكراه عادة الامتعاض أكثر مما يشجع على تعاون صادق. لم يفرز الإكراه حلفاء حقيقيين للاتحاد السوفياتي في أوربة الوسطى. يمكن للقوة أن تجعل شن هجمات إرهابية على إسرائيل من الأراضي المحتلة أكثر صعوبة، ولكنها لا تقنع الشعب على التخلي عن فكرة الكفاح المسلح. إن للقوة العسكرية والمال على السواء دوراً يلعبانه في تغيير السياسات، ولكن إذا أريد للتغييرات الاستمرار، يلزم شيء آخر. وهذا يعيدنا إلى الكلمات.

في النهاية، يجب أن يريد الشعب التغيير ويجب أن تكون لديه رؤية بديلة للكيفية التي قد يكون عليها العالم. وتحقيقاً لهذا، يجب أن تقدم الكلمات أكثر من مجرد وعد بمساعدة مالية مؤقتة أو التهديد بإكراه عسكري (مؤقت). إن إقناع الزعماء السياسيين بتغيير سياساتهم، وبالمجازفة بمناصبهم

والمغامرة بمستقبل بلدهم، يتطلب التزاماً قوياً من جانب أولئك الذين يقومون بالإقناع. ولكن إذا كان الالتزام يتعلق بمستقبل سيتم فيه إدراج ذلك البلد في نظام يعطيه صوتاً، ومقعداً على الطاولة، ومعاملة متساوية وحقوقاً قانونية، عندئذ يمكن أن يكون الالتزام مقنعاً. إن الكلمات المعسولة في الوقت المناسب ومع الرجل المناسب هي الطريقة الوحيدة نحو تغيير دائم ولكن هذا لا يسري على كل بلد وفي كل مناسبة . إذ كان للكلمات المعسولة التأثير المضاد تماماً على هتلر ولم يكن من المحتمل أبداً أن تنجح مع صدام حسين.

تتضح قوة الالتزام الحقيقي من التحول الذي طرأ على أوربة واليابان في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. (على عكس ذلك، يمكن رؤية النتائج الكارثية لانعدام الالتزام في أعقاب الحرب العالمية الأولى). وسيتم في الفصل الخامس من هذه المقالة إجراء مزيد من استكشاف طبيعة ذلك الالتزام، ولكن يمكن رؤيتها على الفور في وجود القوات الأمريكية الذي استمر حتى هذا اليوم في أوربة والمحيط الهادئ - مقارنة مع الموقف بعد الحرب العالمية الأولى. في البلقان اليوم، فإن أحد أقوى البواعث التي تدفع إلى الإصلاح هو إمكانية الانضمام إلى المجتمع الأوربي - الأطلسي. فقد بدأت

هذه العملية بالفعل بحيث إن جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة تنتمي الآن لمجلس أوربة والاتحاد الأوربي. إذا كانت أوربة والولايات المتحدة قد بدأتا في النجاح في البلقان، فإن سبب ذلك هو الالتزام بعضوية الاتحاد الأوربي التي سارت جنباً إلى جنب مع قوة حلف الناتو وأموال الاتحاد الأوربي. هذا هو استخدام القوة بطريقة بنّاءة: نفكر عادة بالقوة بمثابة أداة إكراه، ولكن يمكن أيضاً استخدامها للحماية وللطمأنة، ولبناء الثقة وللضم بدلاً من التهديد.

إن حمل الحكومات الأجنبية على تغيير سياساتها أمر صعب بما فيه الكفاية، بل إن حمل الفئات في حرب أهلية على وقف القتال هو أكثر صعوبة. ويلزم في أغلب الأحيان أن يبذل المجتمع الدولي جهداً مكثفاً وإستراتيجية متضافرة. حين يقاتل الناس، فإن مرد ذلك هو فشل السبل المعقولة لحل المشكلات. وكلما طال أمد النزاع، تثار مزيد من الانفعالات وتزداد الأسباب للاستمرار. إن كل جندي يقتل أو امرأة تغتصب يصبح سبباً آخر. في هذه الظروف، حيث لا تستطيع الأطراف صنع السلام بأنفسها، يتعين على أحد غيرهم إجبارهم على الجلوس معاً. في بعض النواحي، إن صنع السلام في هذه الظروف يشبه صنع الحرب. يمكن أن تنطبق بعض

المبادئ ذاتها على الأقل، لا سيما مبادئ الحشد والتجمع. يحشد الجنرالات مدافعهم وقوات الصدام عند نقطة واحدة. ويجب أن تفعل الدبلوماسية الشيء نفسه: التركيز على عدد محدود من الأهداف وتجميع أقوى ائتلاف ممكن. وأخيراً، عليها استعمال ذخيرة حية وتقديم التزامات حقيقية - وقت ورجال ومال. وكلمات أيضاً - إذ في النهاية، من أجل إقناع الناس، بإمكان القوة والمال أن يساعدا، ولكن الرؤية والالتزام هما أهم العناصر.

لقد اتضحت أهمية التحالفات في صنع السلام في البلقان. وكان فريق الاتصال هو مفتاح اتفاق دايتون في البوسنة، طالما أنه كان يعتقد أن فرنسا وبريطانيا كانتا تقفان على جانب واحد، بينما تقف ألمانيا والولايات المتحدة على الجانب الآخر (وكانت روسيا تلعب لعبة مستقلة كلياً)، لم يكن هناك أمل في التوصل إلى حل: إذ بوسع كل فريق أن يجد سبباً للاعتراض على تسوية على أساس أن يهب الأمريكيون / الروس إلى نجدته. ولم يصبح بالإمكان التوصل إلى تسوية داخلية إلا عندما حصلت وحدة خارجية. في حالة كوسوفو، كانت وحدة المجتمع الدولي حاسمة أيضاً. ولم تبدأ المفاوضات الجادة لتأمين انسحاب صربي إلا عندما بدأت روسيا تعمل مع

ائتلاف حلف الناتو. في أفغانستان، كان الفرق بين مؤتمر بون (حيث أسفرت تسوية عقدت بين الأطراف الأفغانية عن إقامة سلطة أفغانية مؤقتة تحت حكم حامد قرضاي) والمؤتمرين الفاشلين اللذين سبقاه في طشقند وبيشاور هو وجود مجتمع دولي موحد - الولايات المتحدة في المقام الأول - يضغط من أجل تسوية ومستعد لدعمها بالمال والموارد العسكرية. وفي جميع هذه الحالات، فإن جعل القوى الرئيسية تعمل معاً بوضوح كان خطوة حيوية على طريق التوصل إلى تسوية. إذا أريد في أي وقت التوصل إلى تسوية للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، فإنها لن تكون إلا على خلفية جهد مركز يبذله ائتلاف عريض، بما في ذلك دول المنطقة فضلاً عن اللاعبين الدوليين الأساسيين. ليس من اليسير تحقيق مجتمع دولي موحد كما أنه ليس الحل لكل مشكلة، ولكن ما من مكان أفضل منه للبدء.

إن إقناع الناس بتغيير عقليتهم أمر عسير، إذ إن معظم الناس، ما إن يستقرون على أمر لا يغيرونه. قد يكون الانتظار هو أفضل سياسة أحياناً. غالباً ما تكون وظيفة الدبلوماسية إيجاد صيغة - كثيراً ما تكون شكل مبهم من الكلمات - يمكن للجميع الادعاء بأنهم يوافقون عليه بينما هم ينتظرون

تغير شيء ما، لربما الموقف الداخلي من جانب أو آخر، مما قد يجعل حل المشكلة أكثر سهولة. وحينما يثبت تعذر الوصول إلى صيغة كهذه، فإن أفضل ما يمكن فعله في أغلب الأحيان هو الاستمرار في التكلم لكي يعطي وجود "عملية ما" الجميع عذراً للانتظار والأمل بدلاً من جعل الأمور تزداد سوءاً في حال القيام بعمل ما. أحياناً، ما عليك إلا أن تنتظر بروز أناس جدد على الساحة، مثل غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي أو ديفيد ترمبل في أولستر. إن وفاة عبد الناصر في مصر هي التي أحدثت التغيير هناك في نهاية الأمر، وإن موت ماو هو الذي غيّر الصين.

إن سياسة الاحتواء هي المعادل العسكري لدبلوماسية التحلي بالصبر. وهذه كانت بصورة أساسية الاستراتيجية الغربية إبان الحرب الباردة ـ دامت مدة الانتظار خمسين سنة. وإن الحروب بالوكالة التي جرى خوضها أثناء الحرب الباردة والتي كانت عنيفة ومميتة، كانت رغم ذلك عروضاً جانبية، فقد كانت معارك الحرب الباردة الحقيقية ضمن الجانبين: حيث نجح الغرب، عبر العديد من المناقشات بشأن السياسات، في المحافظة على وحدة التحالف، وحيث حاول الاتحاد السوفياتي عن طريق الإكراه العسكري (وتدني الإقناع) فعل

الشيء ذاته داخل الكتلة الشرقية. كان الانتصار الغربي في الحرب الباردة جزئياً انتصار دبلوماسية الائتلاف. في النهاية، أعطت المثابرة والمفاوضات بين الحلفاء ثمارها. فقد أبقى التوافق على تماسك التحالف وساعدت عملية المناقشات على إضفاء الشرعية عليه. لقد عبر جورج كينان (George Kennan)، أحد كبار الدبلوماسيين في عصرنا عن ذلك قائلاً:

> حسب رأيي، سيكون من المفيد لو اعترفنا بأن الأهداف الحقيقية للمجتمع الديمقراطي لا يمكن تحقيقها من خلال حرب ودمار على نطاق واسع... بل إنني أفضل الانتظار لمدة ثلاثين سنة لينهزم الكرملين بواسطة أساليب الدبلوماسية الملتوية والبطيئة لدرجة تثير السخط بدلاً من رؤيتنا نخضع لتجربة الأسلحة، وهو اختلاف درجة تعرضه لتسوية سعيدة واضحة ضعيفة للغاية بتلك الوسائل[27].

قد يكون أنجع استخدام للقوة هو استخدامها لغرض الاحتواء، على وجه التحديد كما أوصى به كينان، هو إظهار استعدادك وقدرتك بوضوح على الدفاع عن نفسك،

ريثما تنتظر الأشخاص المناسبين والتحالف الخارجي المناسب والأجهزة المحلية الداخلية المناسبة للعثور على حل سياسي. لقد نجحت هذه الاستراتيجية ـ الحوار والردع حسبما أصبحت في نهاية الأمر ـ نجاحاً باهراً في الحرب الباردة. ويبقى معرفة ما إذا كان بالإمكان تطبيقها على جميع تهديدات عالم ما بعد الحرب الباردة. التريث ليس سياسة صائبة إذا كنت تتعامل مع قوة غير مستقرة على وشك حيازة أسلحة نووية. ويؤمل أن تكون هذه حالات استثنائية (وألا يكون العالم بصدد دخول مرحلة جديدة وخطيرة). وفي حالات أخرى، يظل الصبر فضيلة رئيسية للدبلوماسية. وغالباً ما يمكن أن يكون الانتظار طويلاً.

إن الكثير مما يعتبر سياسة خارجية هو نوع من اللعبة. فالزعماء يدلون بتصريحات صداقة طنانة، ويكيلون المديح لوثاقة العلاقات الثنائية، ويتفقون على القيام بزيارات أخرى لبلد أحدهم الآخر، ويتبادلون الوفود البرلمانية، ويدعون إلى ضبط النفس والحوار. وتتم تبرعات مالية ولكن فقط للتظاهر بفعل شيء ما، من أجل تفادي التورط. ما من أحد ملتزم حقاً ولا شيء يحدث حقاً. إذا أرادت إحدى الحكومات حقاً تغيير سلوك حكومة أخرى، سوف تحتاج إلى تركيز ودعم

واضحين من حلفاء أقوياء، ويجب أن يكون جميع المعنيين مستعدين للمثابرة لمدة طويلة من الوقت.

وفوق كل هذا، يلزم أن تكون الحكومة ملتزمة، إذ يبدأ الارتباط الحقيقي حين تكون مستعدة لتقديم شيء ذي أهمية داخلياً. عندما تلتزم بإرسال قوات أو تفتح أسواقها أو حين تفتح مؤسساتها الصانعة للقرارات. ومثلما تؤخذ الشؤون الخارجية بمزيد من الجدية في الداخل عندما تبدأ في التأثير على السياسة الداخلية، كذلك تبدأ السياسة الخارجية بأن تصبح جدية حين تزج أصولا داخلية.

"قمامة داخلة وقمامة خارجة"، كما يقولون في عالم الحواسب. لن يجلب الارتباط السطحي أكثر من نجاح سطحي. لا يشتري المال سوى القليل على المدى الطويل ولا تترك القوة وراءها سوى القليل إثر رحيل الجنود. النتائج الدائمة تحتاج إلى التزام دائم. إن أنجح سياسة خارجية في الأزمنة الحديثة ـ تحول أوربة بعد الحرب العالمية الثانية ـ قد انطلقت بالتزام غير مسبوق قدمته الولايات المتحدة. كانت هناك أموال من مساعدات مارشال (مصممة بدهاء للتأثير على السياسة الداخلية في أوربة). وكانت هناك قوة عسكرية ممثلة بوجود القوات الأمريكية في أوربة، ولكن ما كان يهم هو ما مثلته

هذه الأموال والقوة العسكرية من سياسة التزام طويل الأمد لأوربة. وعكست الولايات المتحدة سياساتها التاريخية (التي ورثتها عن جورج واشنطن)[28] وقبلت تحالفاً معقداً - مثلما فعلت أيضاً في شرق آسيا. وحصلت مقابل ذلك على عكس تاريخي على حد سواء لمسار السياسة والسلوك في أوربة.

الحقيقة العامة الرابعة

السياسة الخارجية ليست حول المصالح فحسب

حين التقى هارولد مكميلان (Harold Macmillan) الرئيس كيندي في سنة 1957 من أجل محادثات ناسو(Nassau) بشأن المسائل النووية، كانت الاستراتيجية النووية البريطانية تواجه أزمة. فقد كانت الولايات المتحدة قد أعلنت للتو عن إلغاء برنامج سكاي بولت (Skybolt)، الذي كان من المقرر أن يكون أداة الوصول إلى الردع البريطاني. وكانت المسألة ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة مساعدة بريطانيا على الاحتفاظ برادع نووي مستقل، ربما بتوفير نظام بولاريس (Polaris). وكان المسؤولون على كلا الجانبين قلقين بشأن التهديد السوفياتي وبرامج الأسلحة، وإدارة التحالف، ومنطق الردع. وكان وزير الدفاع مكنمارا يتساءل عما إذا كان في مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة الاستقرار الاستراتيجي أن يكون للحلفاء أسلحة نووية تحت سيطرتهم المستقلة. وفي الوقت نفسه، كانت المباحثات جارية حول استحداث قوة نووية متعددة الأطراف تتألف من سفن يشغلها بصورة مشتركة عدد من الحلفاء وتحمل أسلحة نووية (تكون، رغم ذلك،

تحت سيطرة الولايات المتحدة). وكان الهدف من ذلك السماح للألمان بالمشاركة في نشاط نووي ومخاطر نووية من دون امتلاك أسلحة. وكان الاستراتيجيون قد بدؤوا يكتبون مقالات حول نظرية اللعبة ويستكشفون منطق التدمير المؤكد بصورة متبادلة والرد المرن واستراتيجيات نووية أخرى.

تجاهل مكميلان جميع هذه المسائل، إذ في عرضه الذي قدمه إلى كيندي، لم تكن الحجج التي ساقها حول الاتحاد السوفياتي، أو معالجة ألمانيا داخل الناتو، أو الأسلحة النووية أو الردع النووي، وإنما كانت حول بريطانيا. ذكر ماكجورج بوندي (MacGeorge Bundy) أن مكميلان أثار تاريخ بريطانيا وانتهى بمقاومتها ألمانيا النازية في سنة 1940، وقوله بأن التخلي عن (الردع المستقل) يعني أن بريطانيا ليست الأمة التي مرت بتاريخها السابق... إما يجب أن تبقى بريطانيا في النادي النووي أو أنه (مكميلان) سوف يستقيل وسيكون لدينا سلسلة دائمة من شاكلة غيتسكل (Gaitskell)، مما يعني على ما يفترض بريطانيا نصف مرتبطة ونصف محايدة[29].

يرسم جورج بركوفتش (George Perkovich) صورة مماثلة لافتة في دراسته البارعة لسياسة الهند النووية.[30] فهو يستنتج أن إحدى القوى الدافعة وراء برنامج الهند النووي

كانت رغبتها في تحقيق مركز قوة عظمى. وقد وازنت ذلك رغبة في إثبات التفوق الأخلاقي على قوى العالم الكبرى. وأدت الرغبة الأولى من هاتين الرغبتين بالهند إلى استحداث برنامجها النووي، بينما أدت الرغبة الثانية بها إلى تأخير التجارب بثبات والمضي ببطء فقط في الإنتاج للاستعمال العسكري. وكانت المواقف بدلاً من المصالح هي محرك السياسات. على صعيد تحليل السياسات، يمكن حتى الجدل بأن البرنامج النووي قد عمل ضد مصالح الهند الاستراتيجية: من خلال دفع باكستان إلى حيازة أسلحتها النووية الخاصة بها، فإن الهند قد تكون أبطلت الميزة التي يحتمل أن تتمتع بها دائماً في مجال الأسلحة التقليدية. أياً كان توازن المصلحة. فإن مضمون تحليل بركوفتش هو أن التوازن لم يكن وثيق الصلة على نحو استثنائي. لقد نشأت السياسات انطلاقاً من الهوية الوطنية وليس من المصلحة. (وحسبما يتضح، كان الحساب خاطئاً، فالأسلحة النووية لم تجلب مركز قوة عظمى، حيث تغيرت عملة القوة نوعاً ما منذ خمسينات القرن العشرين. وأثبت سقوط الاتحاد السوفياتي إفلاس تصور عسكري محض للقوة. ولا ينظر إلى الأسلحة النووية بأنها قابلة للاستخدام من قبل قوى تشعر بالمسؤولية).

إن الظاهرة نفسها - وهي أن السياسة لا تحددها دائماً المصلحة الوطنية - يمكن مشاهدتها في أماكن أخرى. وفقاً لحساب التفاضل والتكامل المعادي للمصلحة، ينبغي لإيران أن تتحالف مع إسرائيل أو أن تتخذ على الأقل موقفاً محايداً إزاء مسألة فلسطين إذ إن لإيران، شأنها شأن إسرائيل، عدداً من الدول العربية المجاورة المعادية احتمالياً - حسبما أوضحت الحرب مع العراق بقوة. ربما لجأت إيران إلى مقولة إن "عدو عدوي هو صديقي". ولكن عدم فعلها ذلك يظهر أن الهوية الإسلامية والتضامن الإسلامي أهم من مصلحة الدولة. ويمكن إبداء الملاحظة نفسها بخصوص بعض الدول العربية أيضاً. في جميع الحالات، فإن الشعور الشعبي عامل هام - يجب حتماً على الدول غير الديمقراطية الانتباه لذلك. إن فلسطين هي بالنسبة للعديد من الدول العربية قضية داخلية بقدر ما هي مصلحة سياسة خارجية، تماماً كما هي إسرائيل في الولايات المتحدة. إن الهوية تغلب المصلحة تماماً كما يغلب الداخلي الخارجي.

هذا هو أحد الأسباب الذي يجعل فهم الأجانب هاماً، فإذا كانت السياسة نتيجة حساب موضوعي للمصالح، يكاد لا يهم من هو صاحب المصلحة، فالعالم الحقيقي مختلف. إن

للإيرانيين والهنود والكوريين والصرب جميعاً آراء مختلفة عن أنفسهم وكل منهم يحدد مصالحه بطرق مختلفة.

تتعلق التوضيحات المقدمة هنا بالإطار الاستراتيجي الذي تكون ضمنه معظم السياسة الخارجية، حسبما تقول الكتب المدرسية، حول المصالح. حين قررت بريطانيا أن تصبح قوة نووية، حازت على سلسلة من المصالح - تم تقاسم العديد منها مع قوى نووية أخرى. وإن آراءها حول الحد من الأسلحة والتجارب النووية، وانتشار الأسلحة النووية وعلاقاتها مع قوى أخرى نووية وغير نووية - نجمت جميعها عن القرار الأساسي بامتلاك الأسلحة النووية. وتأتي بعض المصالح من التاريخ والجغرافيا بينما تكتسب مصالح أخرى نتيجة قرارات استراتيجية. عندما تقرر دولة ما أن تصبح دولة حائزة على الأسلحة النووية، وعندما تحصل على قواعد أجنبية أو تنضم إلى تحالف، فإنها تكتسب مصالح معينة كذلك، تشكل فيما بعد أساس سياستها الوطنية.

ما إن تحدد دولة ما مصالحها، حتى تفحص بعناية الأساليب التي يمكن تعزيزها بها والتهديدات الموجهة إليها. وتحاول معرفة ما يريده الطرف الآخر، وتبحث عن حلفاء - دول ذات مصالح مماثلة - وتنظر في نوع الصفقات التي تستطيع

عقدها، وكيف يمكن التوفيق بين مختلف مصالح الطرفين وكيف يمكن إيجاد حلول توفيقية. وتقوم بتخفيض التعريفات الجمركية على منتج واحد، في حال قيام الطرف الآخر بالشيء نفسه على منتج آخر، بل إنها توافق على سياسة مشتركة لا تستسيغها كثيراً وذلك من أجل الحفاظ على تحالف عريض. أو أنها في أغلب الأحيان، تصغي بطريقة مهذبة إلى ما يقوله الطرف الآخر، وتعد بأخذه بعين الاعتبار، ثم تفعل تماماً ما كانت تعتزم القيام به في المقام الأول.

رغم أن المصالح مسألة تأتي في المقام الثاني، فإن للغة المصالح دوراً هاماً في الشؤون الدولية. ولكونها على وجه التحديد لا تمس صلب قيم أو هوية بلد ما، فإن إيجاد أرضية مشتركة من خلال مناقشة المصالح أسهل مما لو جرت محاولة للتفاوض حول القيم. وما أن يتم تحديد مشكلة من حيث الخير أو الشر، حتى لا يعود هناك مجال للتفاوض أو الحل الوسط، إذ إن الحل الوسط على أساس التوفيق بين المصالح سيكون مؤقتا بشكل أساسي، حيث إن المصالح يمكن أن تتغير أو يعاد تعريفها، ولكنها يمكن أن تكون مرحلة مفيدة على طريق التوصل إلى تسوية أكثر ديمومة.

تتبع معظم السياسات الخارجية النوع نفسه من الروتين إذ تقع الأحداث في أماكن أخرى لا تحبها الدولة كثيراً، وأحداث لا يمكنها فعل شيء إزاءها. لذلك فهي تحتج قليلاً وتتلاءم قليلاً مع الواقع الجديد، ولكن النمط العام لحياتها الوطنية يتواصل بلا تغيير - ما عدا هامشياً، نتيجة الأمر الواقع الذي وافقت عليه مترددة في النهاية. أو لعلها بعد تحديد مصلحة هامة، تواصل رفض الواقع الجديد، إلى أن تتمكن، إن كانت محظوظة أو ماهرة، من تحقيق نوع من الانعكاس أو التوصل إلى حل وسط على أقل تقدير.

بين الفينة والأخرى يلزم اتخاذ قرارات ترغم الدولة على التخلي عن البحث عن مصالح وطنية محددة جيداً. هذه هي ما تسمى القرارات الاستراتيجية - هل ينبغي أن تنضم إلى تحالف؟ هل ينبغي أن تخوض حرباً تجعل وجودها في مهب الريح؟ هل ينبغي لها حيازة أسلحة نووية (أو التخلي عنها)؟ يمكن أن تعزى هذه القرارات إلى حساب المصالح، ولكنها يمكن أن تتخذ أيضاً على أسس مختلفة تماماً. إنها قرارات تتعلق بالغايات فضلاً عن الوسائل، قرارات تحدد المصالح بدلاً من قرارات تحكمها المصالح. إن مسألة، مثلاً، ما إذا كان استخدام القوة لاكتساب أراض أو المحافظة على قاعدة القانون الدولي

هـو الأهـم، لا يمكـن البـت بهـا فقـط بـالرجوع إلى المصـالح الوطنية أو حساب التكـاليف والمنـافع. إنهـا ليسـت مجـرد مسـألة تكتيكية: إنما هـي أيضـاً مسـألة تتعلق بنـوع العـالم الـذي تريد أن تعيش فيـه ونـوع البلـد الـذي تريـده أن يكـون. هـل كـان في مصلحة جزيـرة ميلوس اليونانيـة (Melos) محاربـة أثينـا في سـنة 416 قبل الميلاد أو هل كان في مصلحة بولندا محاربة ألمانيا في سنة 1939؟ في سـنة 1914 ، هـل كـان في مصـلحة بلجيكـا رفض طلب ألمانيا السـماح بمـرور قواتهـا عبر بلجيكـا (منتهكـة بذلك مبدأ الحياد الذي تأسسـت عليـه بلجيكـا)؟ لقـد تم تـدمير ميلوس وفقد 85 في المائة من القـوات البولنديـة أرواحهـم. وكـان البلجيكيـون يعلمـون أنـه كـان مـن المسـتحيل إيقـاف الجـيش الألمـاني لمـدة تزيـد علـى بضـعة أيـام. إن السـؤال عـن المصـالح هـو السؤال الخطأ ، إذ ما من بلد من هذه البلدان كان يقاتل نتيجـة لحساب المصالح ، وإنما كانـت تقاتـل لأن طبيعـة النـاس كانـت كذلك ولم يكن لديهم رغبة في التصرف خلافاً لذلك. إن هـذه النقـاط في التـاريخ توصـف أحيانـاً بأنهـا "لحظـات حاسـمة". إنهـا عبارة ملائمة. إن ما يجـري تعريفـه هـو الهويـة الوطنيـة. في أوقـات كهذه، قد تتصرف الدولة انطلاقاً من خرافتها الوطنية أو حتى انطلاقاً من اسـتحداث خرافـة جديـدة. وتتـدفق المصـلحة الوطنيـة من هذه الهوية الجديدة.

تختار البلدان على المدى الطويل هويتها الخاصة بها، ويتم ذلك من خلال قرارات تتعلق بالسياسات التي تنشأ عادة عن ضغوط داخلية. إن الدساتير، أو الالتزامات بالقواعد الدولية (مثل الاتفاقية الأوربية بشأن حقوق الإنسان)، أو عضوية التحالفات أو القيم كما تنقل عبر نظام التعليم - جميعها لها تأثير على الهوية الوطنية. وبطرق مختلفة، اختارت السويد وأمريكا والهند وباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية جميعها هويات معينة، ليست أي منها حتمية.

في القرن التاسع عشر، كان إلغاء تجارة الرق هو الموضوع الرئيسي للسياسة الخارجية البريطانية. من مؤتمر فيينا، حيث كان هذا هدفاً تفاوضياً هاماً، عبر العقود الخمسة التالية، عندما استخدمت بريطانيا قوات بحرية (غالباً ما كان ذلك مخالفاً للقانون الدولي)، لم تكن المصلحة هي محرك السياسات وإنما التوافق الداخلي القوي المستوحى بصورة رئيسية من اعتبارات أخلاقية. وخلال المدة نفسها في الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، تحددت سياسة مترنيخ (Metternich) باعتبارات أكثر عمقاً: كان هدفه الرئيسي دعم أنظمة الحكم الملكية ضد تهديد الثورة والأفكار الجمهورية والقومية والسيادة الشعبية. أملى هذا الموقف نوع

الدولة الذي كانت عليه النمسا - إمبراطورية متعددة الجنسيات تحكمها سلالة عريقة في القدم. ولم يكن نتيجة حسابات سياسة داخلية أو سياسة خارجية استناداً إلى خريطة أوربة وميزان القوى، وإنما نشأ بدلاً عن ذلك انطلاقاً من التاريخ وطبيعة الدولة النمساوية نفسها. وفي وقت لاحق، كان اعتقاد الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية بوجوب إثبات أنها لا تزال قوة يعتد بها (بدلاً من المفارقة التاريخية في عصر من الدول الأمم) هو الذي أودى بها إلى الحرب العالمية الأولى وإلى تدميرها في نهاية المطاف.

واجهت بريطانيا سلسلة من القرارات الجوهرية أثناء القرن العشرين المضطرب. في سنة 1939، لم يكن القرار القاضي بإعطاء ضمانة إلى بولندا مجرد قرار لمعارضة السيطرة الألمانية في أوربة، وإنما كان قراراً - وإن كان قد اتخذ بلا وعي - يعرض الإمبراطورية الألمانية للخطر. ولم يتم اعتماد هذه السياسة بناء على حساب عقلاني للمصالح. لقد جادل البعض ظاهرياً، بأن المصالح البريطانية بعد سقوط فرنسا، كانت ستتم خدمتها على نحو أفضل عبر التفاهم مع هتلر. فقد كان يبدو مستعداً لترك الإمبراطورية البريطانية وشأنها، شريطة أن يتمكن من اكتساب إمبراطورية قاريّة لألمانيا. وقد نجم القرار

لمواصلة الحرب عن أكثر من غريزة بشأن نوع البلد الذي كانت عليه بريطانيا ونوع أوربة الذي كانت تريده - أو نوع أوربة الذي لم تكن تريده. وانطلاقاً من شعور باطني، كان هناك إقرار بأن هذا كان أهم من أية "ممتلكات" في الهند أو إفريقية. إن وظيفة الزعامة السياسية هي تحديد ما يريده الناس، حتى قبل أن يتمكن الناس أنفسهم من معرفته. لم تستند سياسة تشرشل إلى حساب تفاضل وتكامل للمصالح، ولكن إلى نفاذ بصيرة عميق في الشعب البريطاني وتاريخه.

بعد الحرب العالمية الثانية، جاءت مدة من تلك الفترات التي تم فيها إعادة تشكيل النظام الدولي، في هذه الحالة من جانب الولايات المتحدة إلى حد كبير (مع بعض المشورة من بريطانيا) ومن جانب الاتحاد السوفياتي الستاليني. سعى كلاهما إلى الرد على السؤال نفسه: كيف يمكن منع تكرار الحرب في أوربة وكيف يمكن تفادي انبعاث القوة الألمانية.

على الجانب الأمريكي، كان القرار الأولي هو الترويج لعالم من الأسواق المفتوحة والمؤسسات المتعددة الأطراف تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً ريادياً - وهو تغير عميق في وجهة نظر أمريكا عن ذاتها ودورها وعن نوع العالم الذي كانت تريده. وعلى الجانب السوفياتي، كان الحل الذي قدمه ستالين يقضي

بالاعتماد على القوة والخوف والسيطرة على حزام صحي.
وكان التباين بين القوتين الأعظم على أشده في الطريقة التي تعاملا بها مع ألمانيا، إذ كان هدف الولايات المتحدة أن تكون ألمانيا ديمقراطية لا مركزية مقيدة في نظام متعدد الجوانب، في حين كان الحل الذي يريده الاتحاد السوفياتي دولة ألمانية تسيطر فيها الدولة على وسائل الإنتاج ويسيطر فيها السوفيات على القوات المسلحة. وعلى نطاق أوسع، مارست الولايات المتحدة سياساتها عبر مشروع مارشال (الذي فرض تخفيض الحواجز التجارية بين البلدان الأوربية)، ومن خلال إقامة اتحاد أوربي (بدءاً بمجتمع الفحم والفولاذ) وعبر المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (وفي الوقت المناسب، طرحت ألمانيا وفرنسا الخيارات الوجودية اللازمة لجعل الاتحاد الأوربي الواقع المركزي في السياسة الأوربية). إن الخيارات التي طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لم تأت من اهتمامات مختلفة - كلاهما كان يريد جعل أوربة مستقرة ومنع الانبعاث الألماني - ولكن من نوع المجتمعات التي ينتميان إليها. سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها من خلال الانفتاح والتعددية - إذ ما كان لأي شيء خلاف ذلك أن يدوم خمسين سنة لولا وجود مجتمع

منفتح - فيما استخدم الاتحاد السوفياتي القوة والسيطرة المركزية مما دل على طبيعته.

وفي نهاية الأمر، فإن الخيارات التي طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، خيارات عالمين مختلفين تماماً ونظامي قيم مختلفة - الجشع من جهة والخوف من جهة أخرى، كما قد يقول المتشككون - باتت في حالة صراع. وحينما حدث ذلك، تصرّف كل جانب - مثلما تفعل الدول حين تتصارع - بطرق مماثلة لبعضها البعض، باستخدام القوة والخديعة والتضليل. ورغم هذا، استمرت الحرب الباردة صراعاً بين وجهات نظر ونظم قيم عالمين مختلفين. بدءاً مما كانت موضوعياً أهداف ومصالح مماثلة - إنهاء العدوان الألماني وإقامة سلام في أوربة - طورت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيات تصورين مختلفين اختلافاً جذرياً عما يتعين أن يكون عليه العالم: سلام عبر الانفتاح والتعاون أو سلام عبر إلغاء الطبقة الرأسمالية والهيمنة العسكرية. وقد أسفر ذلك عن أربعين سنة من النزاع وعن موقف حدد فيه الجانبان مصالحهما من منطلقات متعارضة. وقد أدى بنا الصراع إلى أن يغيب عن أذهاننا تشابه المصالح، وإن تشابه السلوك أدى إلى أن يغيب عن أذهاننا الاختلاف في القيم.

في أعقاب الهزيمة الكارثية التي حاقت باليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية، أعاد البلدان اختراع نفسيهما - وفي كلتا الحالتين كان يوجد في العملية بعد هام للسياسة الخارجية. (فعلت إسبانيا شيئاً مماثلاً، محققة نجاحاً مدوياً، بعد موت فرانكو). وكان التحول نجاحاً لافتاً للنظر لكل من ألمانيا واليابان، بحيث يمكن للمرء أن يجادل على نحو (تافه نوعاً ما) أنهما كانتا تتصرفان انطلاقاً من المصلحة. ولكن هذا يحيد عن لب الموضوع، إذ إن الخيارات التي قدمها كل منهما كانت بصورة أساسية حول نوع البلد الذي يريدانه. وقد تدفقت المصالح والسياسات عن ذلك وليس العكس[31].

وفي سياق الكلام، يمكننا ملاحظة أنه في حين أن كلاً من اليابان أو ألمانيا لم تسلك سياسة خارجية عدوانية جداً، فإن لكل منهما تأثيراً قوياً على من حولهما - ربما أكثر من بريطانيا أو فرنسا، رغم أنه كانت لكل من هاتين الدولتين سياسة خارجية أكثر نشاطاً بالمعنى الكلاسيكي. ولقد مارست بلدان آسيوية عديدة سياسة يابانية تقضي بالسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مع ترك المسائل السياسية تهتم بنفسها. وفي أوربة، تم كسب الحرب الباردة برؤية قارة مزدهرة ومسالمة وموحدة - أسهمت فيها ألمانيا مسالمة ومستقرة مساهمة

رئيسية - وكذلك بمجهود حربي اقتضاه الاحتواء. إن الهوية ليست فقط أهم من المصلحة في تحديد السياسة حين يتعلق الأمر بالقرارات الاستراتيجية الكبرى، ولكن قد يحدث أيضاً أن يكون للهوية على المدى الطويل تأثير على الآخرين أكثر من تأثير سياسة خارجية مستنبطة بطريقة أكثر تقليدية. إن ما تكونه قد يكون أهم مما تفعله.

إن المسائل التي تتعلق بالحرب والسلم عاطفية فضلاً عن كونها عقلانية. قد يقول محللون من المذهب (الواقعي) القديم إن هدف السياسة هي على وجه التحديد إلغاء العنصر العاطفي وبالتالي وضع حدود لما قد يسببه النزاع من أضرار. وإن المشكلة في هذه النظرة هي أنها تتجاهل حقيقة أن الأمم هي عبارة عن مجتمعات. والمجتمعات هي في جوهرها لا عقلانية. إن الصلات التي تربط قد تكون تاريخية، أو دينية أو قبلية، أو يمكن أن تكون قائمة على تشاطر الخبرات والقيم. في مختلف الأحوال والظروف، فإن السياسة الخارجية - بشأن المسائل التي تؤثر على المصير الوطني أو الهوية الوطنية - سوف تعكس هذه العوامل شأنها شأن أي مفهوم عقلاني للمصلحة. إبان الأزمات على نحو خاص، يحتمل أن تعود أمة إلى جذورها وخرافاتها وتستجيب لما يحفزه قلبها بدلاً مما ينصحها به

عقلها. وغالباً ما تم تسخير هذه القوى اللاعقلانية بما فيه الكفاية من أجل الحروب والاضطهاد، ويبقى السؤال هو ما إذا كان بإمكانها أن تخدم قضية السلم والحرية أيضاً.

لا يكمن البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية في قرارات معينة بشأن هذه السياسة أو تلك، وبشأن العقوبات أو مبيعات الأسلحة. فالسياسة الخارجية مليئة بالمعضلات والحلول التوفيقية والغموض، إذ ما من سياسة تتصف بالكمال قط. في أحيان كثيرة لا توجد خيارات جيدة. إذا منحت ترخيصاً لبيع الأسلحة، يمكن أن تستخدم الأسلحة لاضطهاد الناس. وإذا لم تمنح ترخيصاً، يمكن أن تتعرض حكومة شرعية لتهديد من حركة متمردة مستعدة لارتكاب حتى أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. قد يعطي فرض العقوبات الحكومة حافزاً لتصحيح أمورها، ولكنه يمكن أن يسبب أيضاً مشقة عسيرة للأبرياء. إن تقديم معونات غذائية في الأراضي العربية المحتلة يمكن أن يساعد الناس هناك على البقاء ولكنه يخفف أيضاً تكاليف الاحتلال عن كاهل الحكومة الإسرائيلية. إن المعونة الغذائية المقدمة إلى كورية الشمالية تبقي الناس أحياء، ولكنها يمكن أن تساعد أيضاً في إبقاء نظام حكم كيم يونغ - إيل في سدة الحكم.

إن العمل في محيط عدم التيقن والتعامل مع حالات ليس للمرء فيها تحكم يذكر، ومحاولة التوصل إلى تسويات مع أناس لا يفهمهم المرء أو يثق بهم دائماً - كل هذا يؤدي حتماً إلى أخطاء وحلول وسط غير مستساغة. إذا ركزت الأخلاقيات تركيزاً شديداً على الوسائل - عدم استخدام القوة وعدم بيع الأسلحة - يحتمل أن تضل طريقها. وإن المحافظة على أيد نظيفة وأمينة قد تكون لها نتائج أقل استصواباً. لقد تم تصوير الحياد على أنه سياسة أخلاقية ولكن - حسبما تبين لهولندا في سنة 1939 - فإنه لم يمنع الحرب والغزو. إن العضوية في تحالف عسكري - رغم أنه يبدو سطحياً سياسة أقل توجهاً نحو السلام - يمكن أن تكون طريقة أنجع لتعزيز السلام (مثلما استنتجت هولندا بعد الحرب). في عالم تشكله القوة المسلحة، كثيراً ما لا يتوفر من بديل سوى استخدام القوة أيضاً. إن مذهب المسالمة ينقذ الضمائر وليس الأرواح.

ولكن الحجة القائلة إن المبادئ الأخلاقية لا مكان لها في السياسة الخارجية وإن كل شيء سيكون على ما يرام فيما إذا سعت البلدان كافة إلى مجرد تحقيق مصالحها الوطنية إنما هي حجة تخطئ الهدف. والأهم بكثير من السؤال كيف تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها هو السؤال كيف تحدد تلك

المصالح. هل نظرتها واسعة أم ضيقة؟ كيف تريد صوغ المستقبل؟ ما نوع البلد الذي تريد أن تكونه؟ ما نوع العالم الذي تريد العيش فيه؟ هذه هي الأسئلة المركزية للسياسة الخارجية وهي جميعها أخلاقية بشكل أساسي.

الحقيقة العامة الخامسة

توسعة السياق

"ما يجب أن يرافق دائماً أو يتم إخضاعه لنوع مختلف من التعهد الهادف إلى توسيع الآفاق وتغيير بواعث الرجال".

جورج كينان، *الدبلوماسية الأمريكية*

تأتي هذه الحقيقة العامة من ملاحظة أدلى بها جان مونيه (Jean Monnet)، القوة الدافعة وراء إنشاء الاتحاد الأوربي: عندما تواجهك مشكلة لا يمكنك حلها وسّعِ السياق.

على صعيد تكتيكي، من المعروف أن هذه الحقيقة العامة قديمة قدم السياسة الخارجية ذاتها. عندما فشل إدوارد الثالث في الحصول على دعم فلمنكي لحروبه ضد فرنسا، فرض حظراً على صادرات الأخشاب إلى فلاندرز، مما هدد شعب فلاندرز بالدمار - إذ كان النسيج صناعتهم الرئيسية - وأجبرهم على الانضمام إليه. هذه حالة نادرة من النجاح الفوري للعقوبات، رغم أن الإكراه لم يجعل الحلفاء الفلمنكيين حلفاء موثوقين، حسبما أظهر ذلك سلوكهم فيما بعد. إن سياسة كهذه تسمى اليوم عادة "الربط". إن كل نوع من

الربط ـ العقوبات، المساومات (صريحة أم ضمنية) أو تحالفات عريضة ـ كل هذه تنطوي على نوع ما من توسيع السياق. "إذا ساعدتنا بشأن مبيعات الأسلحة، نساعدك في مجال تبادل المجرمين". "إذا أعطيتنا قاعدة، سوف نتجاهل قمعك للمعارضة". "إذا أيدتنا في الأمم المتحدة، سوف نضمن لك الحصول على القرض الذي تريده"، وما إلى ذلك.

ويستطيع بلدان أحياناً العثور على حل توفيقي لمشكلة ما، ويعالجانها بمفردها ـ ويتوازعان الاختلاف، إذا صح التعبير. ويمكن تسوية النزاعات الحدودية، كتلك القائمة بين روسيا والصين، من خلال تنازلات متبادلة من هذا القبيل. غير أن هذا نادر نسبياً. إذ سيكون هناك عادة على الأقل بعض التفكير بشأن علاقتهما الأوسع نطاقا أو بشأن المقايضة في مجال آخر. (حين يلتمس الدبلوماسيون "علاقات حسنة"، فإنهم يقولون حقاً إننا قد نحتاج إلى حسن النية في وقت ما في المستقبل وإن إقامة علاقة واسعة النطاق يمكن أن يكون لها مردود على المدى الطويل). في الدبلوماسية المتعددة الأطراف الحديثة، تكاد توجد قاعدة بأنه لا يمكن حل المشكلات واحدة تلو الأخرى: بل يصح القول إنه كلما كبرت المشكلات كان ذلك أفضل. إن عدداً كبيراً من المشكلات يوفر فرصاً أكثر

للمقايضة. في حال وجود تفاوض دبلوماسي واحد فقط، عندئذ من المحتمل أن ينتج عن ذلك رابح وخاسر - أو على الأقل رابح ظاهر وخاسر ظاهر. أو ببساطة قد لا ينتهي الأمر أبداً، بسبب عدم توفر مقايضات كافية لإعطاء الخاسرين حافزاً للتوصل إلى تسوية. إن الحالة المثالية هي تلك التي يدعي فيها الجميع إحراز النصر. لذلك، قد تكون مجموعة أوسع من المشكلات مفيدة، إذ تسمح بعدد أكبر من المساومات. بل من المعقول أحياناً الانتظار إلى أن تتجمع لديك كتلة حرجة من المشكلات قبل أن تحاول معالجتها.

تتمثل إحدى مزايا الاتحاد الأوربي في أنه يجمع على وجه التحديد نطاقاً واسعاً من مواضيع البحث، مما يسمح للدول الأعضاء بأن تركز على المواضيع التي تهمها فيما تقدم تنازلات بشأن المواضيع الأخرى. (تتحقق مكاسب من تبادل الدبلوماسية فضلاً عن تبادل التجارة الدولية). غالباً ما يتم وصف المساومة الأوربية الأصلية - مع بعض التبسيط المفرط - على أنها صناعة ألمانية وزراعة فرنسية. حالياً نجد أن الحاجة إلى عقد صفقات واسعة هي أحد الأسباب التي غالباً ما تجعل المشكلات الأوربية تجد حلاً لها على صعيد القمة، إذ على هذا الصعيد فقط يمكن جمع موقع مكتب التجارب

الصيدلانية، وجنسية رئيس المصرف المركزي الأوربي، ومخصصات المعونة الإقليمية، والسياسات بشأن البيئة والزراعة ومصائد الأسماك ومئات من الأمور الأخرى. وإن كل واحدة من هذه المسائل التي يصعب حلها بمفردها يمكن معالجتها على نحو أسهل في سياق صفقة أوسع نطاقا.

يمكن أيضاً تطبيق مبدأ توسيع السياق على صعيد استراتيجي، ليس لمجرد أغراض المساومة وإنما أيضاً لجلب فاعلين آخرين ولتغيير الإطار الذي يرسم فيه آخرون سياساتهم. يقدم بسمارك مثالاً رائعاً. بعد أن حقق هدفه في توحيد ألمانيا تحت قومية محافظة، كان هدفه الإبقاء على الوضع الراهن الداخلي في أوربة. وفي سعيه لذلك، كانت أكبر مشكلة واجهته هي العداوة الحقودة التي أبدتها فرنسا في أعقاب ضم ألمانيا لمقاطعة الألزاس واللورين (وهو ضم يقال إن بسمارك لم يقبله إلا متردداً وندم عليه دائماً). لم يكن هناك أمل في المصالحة مع فرنسا في الإطار الأوربي، ولذلك سعى بسمارك بدلاً عن ذلك إلى توسيع الإطار وذلك بتشجيع الأطماع الإمبريالية الفرنسية ودعمها في عراكها مع بريطانيا بشأن مصر وعرضه على فرنسا تحالفاً ضد بريطانيا فيما يخص جنوب غرب إفريقية[32]. كان من شأن هذا أن يشكل إلهاء

مفيداً عن مسألة الألزاس واللورين وكذلك مخرجاً للغرور الوطني والحماسة العسكرية اللذين لم يشكلا أي تهديد لألمانيا. وكانت هذه طريقة أيضاً لتوريط فرنسا في النزاع مع بريطانيا ، القوة الإمبريالية الكبرى آنذاك. بل إنها أعطت ألمانيا فرصة لإظهار نفسها بمثابة صديق لفرنسا. ولكن لم تنجح هذه السياسة ، جزئياً لأنها لم تدم (تظل المثابرة إحدى الفضائل الدبلوماسية الكبرى). وبعد موت بسمارك، أصبحت ألمانيا إمبريالية أيضاً ، ولكن لربما كان محتوماً لها أن تفشل على أي حال: على صعيد الشارع، كان الشعب الفرنسي يبدي بشأن الألزاس واللورين اهتماما لم يظهره بشأن مصر أو الهند الصينية - كانت الألزاس واللورين جزءاً من هويته. بينما لم تمثل مصر والهند الصينية سوى مصالحه فقط. ومع ذلك، كانت محاولة لافتة للنظر للتعامل مع مشكلة حدود أوربة من خلال توسيع السياق ليشمل عالم الإمبراطوريات خارج نطاق أوربة.

من الطبيعي أن تشرشل فكر مع التحالف الكبير وميثاق الأطلسي من منطلق سياقات استراتيجية واسعة. وقد فعل روزفلت مع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز الشيء نفسه. إن المفاوضات التي جرت بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن

استحداث مؤسسات بريتون وودز تقدم حالة مثيرة للاهتمام فيما يخص توسيع السياق. جرى حل التوتر الكامن بين رغبة الولايات المتحدة في تجارة حرة والحاجة البريطانية للإبقاء على نوع ما من النظام الموجه (إن لم يكن الإبقاء على نظام أفضلية إمبريالية) وذلك بتوسيع نطاق التفاوض لجلب تنظيم سعر الصرف، مما يجعل الخزينة الأمريكية لاعباً فضلاً عن وزارة الخارجية الأمريكية ومما يخلق رؤية أوسع للتنظيم الاقتصادي يتعدى مجال التجارة التقليدي[33]. وفي الوقت نفسه، فإن نظم التحالف التي بنتها أمريكا، في أوربة وآسيا على السواء، أدخلت أيضاً سياقاً مختلفاً وأوسع في مجال صنع السياسات فيما بين البلدان الأوربية وفي اليابان وكورية. واليوم، كذلك، عند النظر إلى الإرهاب على اعتباره تهديداً للنظام العالمي، تستطيع الولايات المتحدة بناء تحالف أوسع مما يمكن تحقيقه من خلال التركيز على حادثة واحدة أو عدو واحد. غالباً قد تكون " مسألة الرؤية" حول رؤية سياق أوسع.

يمكن استخدام قاعدة جان مونيه العامة على صعيد تكتيكي من المساومة اليومية أو يمكن استخدامها على صعيد استراتيجي لخلق وإدامة تحالفات جديدة من المصالح. إن ما فعله مونيه نفسه، بعد زهاء سبعين سنة من محاولة بسمارك

حل المشكلة الفرنسية الألمانية، كان استخدام هذه الحقيقة العامة ليس استراتيجياً فحسب، وإنما أيضاً على نحو وجودي نوعاً ما. من الناحية الاستراتيجية، كان الإنجاز الكبير الذي حققه مونيه هو إشراك المصالح الداخلية لمجتمع الأعمال الذي كانت لديه رغبة طبيعية تجاه التجارة عبر الحدود، في العلاقات الخارجية. إن الاقتصاد قوة للاندماج وللترابطات عبر الحدود، تماماً مثلما أن السياسة هي أحياناً قوة للتقسيم. تعمد مونيه إبقاء وزارات الخارجية - التي لديها مصلحة طبيعية في حرمة الحدود والحفاظ على السيادة - بعيداً عن استحداث الجماعات الأوربية. لقد جلب مجتمع الأعمال آفاقاً واسعة وروابط جديدة بين الحدود وكذلك قوة دهلزة داخلية أساسية.

إن توسيع السياق يعني على صعيد تكتيكي إيجاد وسيلة مؤقتة لتطبيق الإكراه أو الحوافز، فيما يعني على صعيد استراتيجي إشراك مصالح أوسع نطاقا. وهو يعني على صعيد وجودي تحويل الهوية. وتمثلت عبقرية مونيه في توسيع تعريف كلمة "نحن"، فقد خلق سياقاً أوربياً. ولو تركت فرنسا وألمانيا وشأنهما، لما تمكنتا أبداً من حل مشكلاتهما: كجزء من مشروع أوربي مشترك، كانت ثمة فرصة بإمكانية نجاحهما في ذلك. اليوم وقد اعتدنا على العلاقة

الطبيعية بين فرنسا وألمانيا - تعاون من جهة، وتنافس من جهة، وتصريحات طنانة بشأن الصداقة الأبدية من جهة، والمشاحنة اليومية من جهة أخرى بشأن قضايا أوربية دنيوية - فقد غابت عن أذهاننا الطبيعة الاستثنائية لمنجزات المصالحة. وإن قروناً عديدة من الحرب والأعمال العدائية التي كانت تقريباً جزءاً من الثقافة السياسية على كلا الجانبين من نهر الراين قد انتهت بإقامة الاتحاد الأوربي. "من نحن"؟ "ما نوع العالم الذي نريده"؟ لو جرى طرح هذين السؤالين في سياق أوربي أوسع بدلاً من إطار وطني، فإنهما سوف يفرزان إجابات مختلفة جداً.

ظلت المسألة الألمانية مدرجة على الأجندة الأوربية لمدة تربو على 300 سنة. إن الحل الأصلي، الذي طرحه ريشيلو، أي إيجاد دولة ألمانية ضعيفة، أفسح الطريق - وبفضل الوقت ونابليون وبسمارك - لألمانيا قوية. وإن السبيل الثالث لألمانيا أوربية حلّ المشكلة أخيراً على ما يبدو. غير أن هذا الحل لم يكن شأناً أوربياً محضاً، فالالتزام الأمريكي بأوربة كان عنصراً أساسياً. وبالفعل، لقد كان الرد الأوربي / الأطلسي على المسألة الألمانية تصوراً أمريكياً فضلاً عن كونه أوربياً. لقد جادل الضابط ماكلوي (Macloy) المفوض السامي الأمريكي

لألمانيا قائلاً " ليس هناك حل للمشكلة الألمانية داخل ألمانيا وحدها، إذ يوجد حل داخل المجتمع الأوربي - الأطلسي - العالمي[34]. وقد اقتضى تحقيق هذا إلزام ليس فقط القوات والأموال الأمريكية، وإنما المستقبل الأمريكي، أيضاً. وكان يعني إيجاد رؤية أمريكية لهوية غربية أوسع مجسدة في حلف الناتو وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبريتون وودز. فيما يخص الولايات المتحدة، استتبع هذا أيضاً تحولاً هاماً في الهوية، إذ بدلاً من السعي إلى تجنب الانخراط في حروب أوربية من خلال العزلة، فإنها سعت إلى تجنب الحروب الأوربية من خلال إقحام نفسها في السلام الأوربي. لقد أدامت هذه الهوية الغربية الأوسع عبر الأطلسي التحالف مدة خمسين سنة ولغاية الآن بقيت إلى ما بعد اختفاء "الشرق". وحسبما فهم إرنست بيفن (Ernest Bevin)، فإن الأمريكيين "وسعوا أفقهم وفهمهم... للولايات المتحدة لتشمل الأطلسي والعديد من مئات الملايين من الأوربيين الذين يعيشون وراء"[35].

لقد اقتضت إعادة صنع العلاقة الفرنسية - الألمانية في السياق الأوربي تغيراً جوهرياً، ليس في ألمانيا فحسب وإنما في فرنسا أيضاً. إن الطلب من دولة مهزومة إجراء تغيير ليس أمراً غير عادي. ومن هذه المنطلقات جرى تصور وإعداد تسوية

فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. إن رؤية أحد المنتصرين لضرورة التغيير أقل توقعاً: لعل كون فرنسا قد هزمت أيضاً في الحرب قد ساعد في هذه الحالة. وبالمثل، في استحداث الجماعة الأطلسية، لم تكن ألمانيا هي التي كان عليها أن تتغير فحسب، وإنما أيضاً الولايات المتحدة وحتى بريطانيا (التي حتى ذلك الحين لم تكن لها أبداً قوات مرابطة بصورة دائمة في القارة). كان لشعار تشرشل " في النصر، رحابة الصدر" مغزى عملي في البحث عن السلام.

سوف يحتاج إيجاد حل دائم للمشكلة الإسرائيلية / الفلسطينية إلى تحول إسرائيل وأيضاً تحول الهوية الفلسطينية، وربما إلى تغيير مماثل في الحجم في العديد من الدول العربية أيضاً. إن الإصرار على المحافظة على السيادة ورفض تكييف هويتنا نوعاً ما من أجل مهادنة الآخرين يعني الإصرار على الإبقاء على المشكلة.

لو كنا نعيش في عالم عقلاني محض، لكانت الحروب المحدودة بين دول حديثة عقلانية تنتهي عن طريق التفاوض - مبادلة الأراضي أو المال - وتكون النتيجة سلاماً دائماً على نحو معقول. كانت تسويات من هذا النوع شائعة في القرن الثامن عشر ولكن المشكلة هي أننا منذ منتصف القرن

التاسع عشر، نعيش في عالم أمم ومجتمعات وطنية. باتت العلاقات الدولية مسألة هوية فضلاً عن مسألة مصلحة. لا يتعين حل مشكلات الشعوب بالتوازن والتفاوض. أصبحت الألزاس - اللورين نقطة حاسمة في الهوية الفرنسية بعد الحرب الفرنسية - البروسية. وكانت مشكلة بريطانيا المسماة "المشكلة الايرلندية" مشكلة هوية، وهذا ينطبق أيضاً، جزئياً على الأقل، على المشكلات في البوسنة وفلسطين وقبرص وسري لانكا، وكوسوفو، والسودان، وبين الهند وباكستان، وبين الصين والتيبت وبين الصين وتايوان. مثل هذه المشكلات لا تحل من خلال إيجاد توازن للقوى. والسلام بين الأمم ليس مماثلاً للسلام بين الدول، ويجب أن تشارك في الحل الشعوب فضلاً عن الحكومات.

لماذا تتوقف البلدان عن محاربة إحداها الأخرى؟ لا يكفي القول إن ذلك من خلال توازن القوة أو من خلال الخوف. لماذا لا تتآمر إسبانيا وإيطاليا على مهاجمة فرنسا؟ لماذا لا تسعى ألمانيا إلى الاستيلاء على دول أضعف نوعاً ما تقع على حدودها الشرقية؟ لماذا لم تفكر اليابان في غزو كورية مرة أخرى؟ إن محاولة الرد على هذه الأسئلة من المنطلقات " الواقعية " المحضة للمصالح والقوة لا تدخل في صلب الموضوع.

لقد جرى وضع حد لبعض النزاعات من خلال خلق دولة واحدة . ما حدث في حالة إنكلترا واسكتلندا أو بافاريا وساكسونيا. ولكن في حالات أخرى، في أوربة الغربية أو في العلاقات عبر الأطلسي، تم بلوغ السلام عبر تطوير إحساس مجتمعي أوسع (ومعه علاقات ما بعد الحداثة بين الدول التي تسكن ذلك المكان). إن جعل السياق الأوسع سمة دائمة من سمات الحياة الدولية ينطوي على استحداث مؤسسات دائمة. إنها حقاً سمة محددة لعالم ما بعد الحداثة. إذا كان التوقيت صحيحاً، فإن تأطيراً كهذا يمكن أن يشجع على إيجاد تعريف أوسع للهوية. ينطوي توسيع العضوية عادة على تكاليف ومخاطر للأعضاء الحاليين، ومثلما أن السياسة الخارجية الحقيقية لا تبدأ إلا عندما تتخرط محلياً، كذلك فإن التوسيع الحقيقي للسياق لا يبدأ إلا حين تكون مستعداً لتقاسم الحقوق والمخاطر مع أولئك الذين كانوا غرباء حتى ذلك الحين.

بعد انقضاء زهاء أربعين عاماً على توسيع مونيه الآفاق الوطنية في أوربة الغربية، تخلى غورباتشوف عن لغة "الشرق و"الغرب" وبدأ بدلاً عن ذلك في التحدث عن "البيت الأوربي المشترك" ـ وهو مفهوم (إذ يلزم أيضاً إجراء تعديل في الغرب

كي ينجح هذا) يعمل الجانبان حالياً ببطء على تحويله إلى حقيقة وسوف يستغرق هذا بعض الوقت ولا تزال تحدث نواحي سوء تفاهم في العلاقات مع روسيا. لن يتم التوصل إلى الثقة إلا ببطء ومن خلال تحوّل في الدولة والمجتمع الروسيين، بل سيتم الوصول إلى هوية مشتركة ببطء أشد. ولكن طالما أن الجانبين يتكلمان عن "شرق" و"غرب"، وبالفعل طالما أنهما يفكران بأنهما جانبان، فإن أفضل ما يمكن تحقيقه هو وقف لإطلاق النار وطريق مسدود. وإن هذا ليس كافياً في عصر نووي إذ لا يمكن ضمان سلام دائم إلا في سياق رؤية أوسع.

ما من شيء من هذا سهل. إن إعادة تحديد مصالح بلد ما أسهل من إعادة تحديد هويته. يمكن أن يضطر بلد ما إلى إعادة تحديد مصالحه من خلال الإكراه، ولكن ليس إعادة تحديد هويته. ولكن عندئذ يكون من السهل أيضاً عكس مسار تلك العملية والعودة إلى التحديد السابق للمصالح حالما يزول التهديد أو يتوقف الإكراه. (لدى استمرار الحظر على الصوف، كان لدى الفلاندرز مصلحة في الانحياز إلى فرنسا). وما إن تم رفع الحظر، حتى عادت الفلاندرز إلى حيادها السابق. وعلى نقيض ذلك، فإن التحولات في الهوية تغير المشهد

الدولي إلى الأبد؛ ولكن لا تأتي هذه التعديلات إلا كجزء من عملية يجب أن تشمل مجتمعاً كاملاً فضلاً عن زعامته السياسية. وعلى الأرجح، لن تحدث التعديلات إلا بعد حدوث نزاع متكرر أو أزمة متكررة كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وألمانيا. قد يتعين تغيير هياكل الدولة لتعكس هويات جديدة، هذه هي قصة أوربة لما بعد الحرب. ولعل الأزمات في العالم الإسلامي وفي إفريقية لن تجد حلاً دائماً إلا بحدوث تغييرات من هذا القبيل.

إذا كان توسيع السياق يحل المشكلات أحياناً، فإن تضييق السياق غالباً ما يكون سبيلاً لخلق مشكلة أو تفاقمها. مثلا، في البلقان، لقي الناس الذين كانوا يعتبرون أنفسهم يوماً ما يوغوسلافيين تشجيعاً من ميلوسفيتش وتردجمان وغيرهما كي يعرّفوا أنفسهم بأنهم صربيون أو كرواتيون بدلاً عن ذلك. يتم استحداث معظم الهويات جزئياً على الأقل من خلال الدعاية، أو التثقيف أو الحركات الفكرية. حالياً في البلقان، فإن أفضل أمل لإيجاد حل لا يكمن فقط في محاولة حل المشاجرات بين فرادى المجتمعات، وإنما يكمن في الوقت نفسه في وضع كل هذه المجتمعات ضمن سياق أوربي أوسع يشجع على نظرة أوسع للهوية عبر

العضوية في المؤسسات الأوربية والأطلسية. لقد حاربت كوستونيكا ميلوسيفيتش وهزمته في انتخابات سنة 2000 على خلفية برنامج يدعو إلى أن تصبح بلداً أوربياً عادياً، وبهدف أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوربي مارس دجينجيتش (Djinjic) السياسات التي أدت إلى اغتياله.

تنطوي الحروب الأهلية وانحلال الدول عادة على تضييق الرؤية ذاته الذي شهدناه في البلقان. ولا تعود الدولة هي بؤرة الشرعية ولكنها تصبح الفئة أو الجماعة الإثنية، وفي آخر الأمر العشيرة أو الأسرة أو حتى الفرد. فالنزاعات تُخلق بدلاً من أن تُحل. إن عملية الانحلال هذه إلى دولة ما قبل الحداثة يمكن مشاهدتها اليوم في العديد من الدول الإفريقية المنحلة: الصومال، الكونغو وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر.

"توسيع السياق" ليس معادلة أوتوماتيكية لحل مشكلات السياسة الخارجية ـ بدلاً من البدء بخطة ضخمة، من الأفضل دائماً في محادثات السلام البدء ببؤرة ضيقة والتركيز على عنصر طفيف أو على مسألة إجرائية كوسيلة لحمل الأطراف على التحدث مع بعضها البعض في المقام الأول والبدء في بناء الثقة. في غالبية الأحوال، من المعقول البحث عن وسائل للتوفيق بين المصالح كي تتمكن الأطراف من التعايش

أحدها مع الآخر ومع مشكلاتها المشتركة دون اللجوء إلى الاقتتال. ويتعين على البحث عن سياق أوسع وعن سلام دائم أن ينتظر، إذ نادراً ما تتوافر اللحظات التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك. عادة لا يكون الوقت مناسباً ولا يكون الزعماء مناسبين ولا يكون الناس مستعدين. إن نوعاً من القاسم المشترك في القيم والثقافة السياسية ربما يكون شرطاً مسبقاً. إن إيجاد حل دائم للمشكلات يحتاج إلى زعماء استثنائيين. في السير العادي للأمور، لا يريد الخاسرون إبرام صفقات ولا يرى الفائزون سبباً لإبرام صفقات. وقد ينتهي القتال ولكن النصر ليس أشبه بالسلام. ولهذا السبب، ثمة حاجة لرحابة الصدر والرؤية.

في تعامل الغرب مع الاتحاد السوفياتي، كانت توجد ثلاث مراحل عامة. فالعلاقات الطبيعية لم تكن ممكنة لمدة طويلة بعد الثورة إذ كانت الصورة السوفياتية للعالم (صراع بين الرأسمالية والشيوعية، حيث كانت الديمقراطية زيف يخفي عن العمال مدى اضطهادهم بينما كانت القوى الحقيقية التي تحرك الأحداث قوى اقتصادية) مختلفة تماماً عن صورة الغرب للعالم، لم تكن هناك لغة مشتركة ولم تكن هناك قواعد مشتركة. حاول السوفيات التحريض على الثورة في الغرب

وساند الغرب القوى المناوئة للثورة في الاتحاد السوفياتي. في هذه المرحلة كان خيارا السياسة الرئيسيان هما تغيير النظام والاحتواء. بعد فشل الخيار الأول (في الحرب الأهلية)، انكب الغرب على الخيار الثاني. كان يحتمل أن يسفر القتال المشترك ضد الفاشية عن تغيير في اللاعلاقة - حسبما كان يأمل روزفلت - ولكن شخصية ستالين أفسدت هذا.

في أعقاب موت ستالين وصدمة أزمة الصواريخ الكوبية، بدأت عملية حوار. وكان لا يزال الجانبان يعتبر أحدهما الآخر عدوين ولكنهما تمكنا من العثور على لغة مشتركة ومصالح مشتركة كافية للتوصل إلى اتفاقيات - رغم أنه لو رأى أي من الجانبين فرصة لتحقيق نصر حاسم على الآخر، لكان قد اغتنمها. وأخيراً، مع نهاية الحرب الباردة ومع حدوث تغير جذري في الهوية الروسية وهيكل الدولة الروسية، ثمة إمكانية في العثور على أساس أكثر صلابة وأكثر ديمومة للتوصل إلى سلام يتعدى تراصف المصالح. من أجل استخدام عبارات الجزء الأول، يجب احتواء ما قبل الحداثة أو التغريب، يمكن أن يسعى المرء إلى توفيق المصالح مع الدول الحديثة، ولكن السلام الدائم يأتي مع اندماج ما بعد الحداثة للهوية.

قد يجلب توفيق المصالح مدة هدوء - ليس سلاماً وإنما فتور. قد يكون هذا أفضل حل يمكن التوصل إليه في تلك اللحظة، وهو ليس هدفاً سهلاً على الإطلاق. هذه هي دبلوماسية احتواء النزاع، والحد من القوة وإدارة الأزمة - مقاربة ضرورية إلى أن تحين فرصة لحدوث شيء أفضل. ولكن التوصل إلى سلام دائم يحتاج إلى أكثر من ذلك، والشيء نفسه ينطبق على الإجراء العسكري. إن الطبيعة سريعة الزوال للنجاح العسكري تعني أنه من أجل جعله دائماً يلزم هيكل سياسي لتدعيم المكاسب والمحافظة عليها. قد يحاول الغزاة فعل هذا من خلال الإعلان عن نظام جديد: حسبما فعل نابليون وهتلر وستالين جميعهم. ومع ذلك، في كل حالة إما أنهم لم يعنوا ما قالوه أو - مثل حالة هتلر - فإن ما اقترحوه كان بغيضاً للغاية لجميع المعنيين تقريباً لدرجة أنه لم يسبب سوى العداء.

في النهاية، يعتمد السلام الدائم والمعول عليه على خلق الشرعية. إذا كان يراد للسلام أن يدوم، يجب أن يكون مقبولاً لدى الجميع. وهذا يتضح أشد ما يتضح في الحروب الأهلية - التي هي الآن الشكل الرئيسي للنزاع في العالم. إن

استعادة القانون والنظام يعني استعادة الشرعية. ولكن يصح هذا أيضاً على المجتمع الدولي.

كان نابليون على خطأ وعلى صواب في قوله: إن ما من شيء تأسس على القوة. إن ما ينطلق من ماسورة البندقية ليس هو القوة، وإنما الدمار والفوضى - حسبما يمكن مشاهدته في جميع تلك البلدان التي يتم فيها شراء وبيع مدافع الكلاشينكوف الرشاشة في الشوارع. إن القوة والنظام والسلام تنمو من الشرعية - ولكن لا بد من قوة تدعم كل هذا.

يمكن تصور الدبلوماسية بوصفها فن كبح القوة[36]. في الكثير من عالم ما قبل الحداثة والحداثة، يظل هذا صحيحاً. دول عديدة خطرة بطبيعتها الأساسية ولا يمكن كبح قوتها إلا بقوة مساوية لها أو أكبر منها.

في هذين العالمين، تظل الحرب الخيار المتبقي في حال عدم وجود سبيل آخر. ولكن بروز مجتمع ما بعد الحداثة في أوربة على مدى السنوات الخمسين الأخيرة يسمح لنا بأن نتخيل بأن تلك الحرب قد لا تكون حتمية. هناك بديل لكبح القوة من قبل قوة أخرى: أي ترويض القوة وإضفاء الشرعية عليها.

إن السمة التي تميز مجتمعاً دولياً حقيقياً، حيث يتم تقاسم ليس المصالح فقط وإنما الهوية أيضاً بل المصير كذلك هي أن تصبح السياسة الخارجية جزءاً من السياسة الداخلية. وقد بدأ هذا يحدث بالفعل في أوربة. إنها لسياسة سيئة في فرنسا أو ألمانيا أن تكون إحداهما على خلاف مع الأخرى. في معظم البلدان الأوربية، لا يود السياسيون أن ينظر إليهم بأنهم مناوئون للوحدة الأوربية. حتى في بريطانيا العلاقات السيئة مع أوربة هي دليل على سياسة سيئة (كانت عاملاً في سقوط مارغريت ثاتشر). وينطبق الشيء نفسه، وإن يكن على نحو أقل حسماً، على العلاقات عبر الأطلسي.

هناك من يعادون أية رؤية كهذه. يتحدث ايرفنغ كريستول (Irving Kristol) عن الوهم بأننا نتحرك نحو "مجتمع عالمي" في خاتمة المطاف حيث ستحل دبلوماسية تهدف إلى التوفيق بين مصالح الجميع محل الدفاع عن المصالح الوطنية. صحيح أننا بعيدون عن عالم كهذا. يوجد مجتمع أثَّر على شكل الأمم المتحدة، وتوجد بعض المكونات الفاعلة على شكل ترتيبات للتعاون الدولي في مجالات التجارة والنقل والاتصالات اللاسلكية واللاسلكية ومجالات كثيرة غيرها. ولكن حين يتعلق الأمر بمسائل أمنية وباستخدام القوة، يظل

العالم عموماً عالم كل بلد وشأنه، ويكون الأمن أساس الأشياء كافة.

لذلك من الخطأ المبالغة في درجة النظام والشرعية في العالم ولكن من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يوجد مجتمع كهذا أبداً وأنه ينبغي ألا نحدده لأنفسنا بوصفه هدفاً نهائياً وبعيداً جداً. وقد يكون من المتعذر بالفعل بلوغ مثل هذا الهدف، ولكن إذا كان الحال كذلك، عندئذ يكون البديل هو شريعة الغاب وهذا يبدو مع تطور التكنولوجيا كريهاً بشكل متزايد. إن محاولة فعل الأفضل ليس ضرورة ملحة أخلاقية فحسب، إذ قد تكون ضرورية من أجل بقائنا. لا يبرر استخدام القوة إلا إذا كان يسهم في النهاية في إيجاد عالم أكثر تنظيماً وشرعية. إن إقامة الاتحاد الأوربي، في أعقاب أعنف مدة في تاريخ أوربة، يقدم دلالة على ما يمكن فعله، ولكن أيضاً على مدى صعوبة فعل ذلك. وحسبما كتب مونيه في خاتمة مذكراته: "المجتمع نفسه هو مجرد مرحلة على طريق عالم الغد الأكثر تنظيماً".

إن السبب الذي يحول دون معاودة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، رغم ألف سنة من التنافر، في التفكير بمحاربة إحداها الأخرى يأتي من إعادة تعريف نحن. ويندرج مع هذا شعور

بالانتماء للمجتمع ذاته - سواء يتم تعريفه كأوربة، أو الاتحاد الأوربي أو الغرب. إن هذا التوسيع النهائي للسياق - الذي جاء نتيجة إشراك المصالح الداخلية وجعل الأجانب أقل من أجانب بقليل - هو توسيع ليس للسياق فقط، وإنما لتعريفنا بأنفسنا. قبل أن نتمكن من البدء في بناء سياسة خارجية، علينا أن نسأل أنفسنا ليس فقط عن نوع العالم الذي نريد العيش فيه وإنما أيضاً من نحن؟ وكلما اتسع نطاق ردنا، يزيد الاحتمال بأن نتمكن نحن من العيش بسلام.

منذ أن بدأ البشر مع الزمان،

راحوا يكررون اجتماعاتهم في البرلمانات

وراح كل منهم بدوره يسمح لجاره بالكلام

بلهجة ناعمة دون تعريض حنجرته للالتهاب

آملين أن تقع كلماتهم المنطوقة المنغومة

على عقول مختلفة تأخذها على محمل التصديق

ليجمعوا بين تلك العقول بشيء من التوفيق؛

بكلام ناعم وسط الكراهية، التي

تتعامل بها الحيوانات الميتة فيما بينها بانتظام

كلام ناعم فقط يبطن العنف المتمترس في الوجود

لتشكيله كشيء أكثر تمدناً، وأندر من العفو الصادق.

فلم يكن هناك عمل أجمل من هذا في التاريخ،

ولم يفشل شيء بمثل هذا التواتر والتكرار...

كريستوفر لوغ

موسيقى الحرب

الجزء الثالث

الخاتمة: أوربة وأمريكا

الخاتمة: أوربة وأمريكا

إن الخلافات بين أوربة وأمريكا تحددها قدراتهما العسكرية: هذا ما تنص عليه مقولة شعبية شائعة. وبصريح العبارة، فإن الولايات المتحدة أحادية التصرف لأنها تمتلك القوة للتصرف بمفردها، بينما ينبع ارتباط أوربة بمعاهدات وبحكم القانون وتعددية الأطراف من ضعف وخداع النفس بالتمني. الأحكام والقواعد موجودة لحماية الضعفاء والأوربيون يحبونها.

أثناء الحرب الباردة، جرى إخفاء هذه الخلافات. وكانت أوربة هي أرض المعركة والغنيمة في الحرب الباردة، وبسبب هذا، اكتسبت أهمية تجاوزت قوتها العسكرية. وكانت الحرب الباردة سباقاً بين التحالفات وكذلك صراعاً بين تصورات مختلفة للشرعية: كانت الحرية هي القيمة المركزية من جهة، والمساواة من جهة أخرى (نظرياً على الأقل). إن أولئك الذين يحاربون إلى جانب الحرية لا يكادون يستطيعون يفرضون موقفهم على حلفائهم، وبالتالي أصبح صنع القرار التوفيقي المتعدد الأطراف جزءاً من الإيديولوجية الغربية بنفس

قدر ما هي الأسواق الحرة جزءا من هذه الإيديولوجية. خلال الحرب الباردة، تم فرض الإستراتيجية على الأوربيين، وعندما انتهت تخلوا عنها. ولما ولت الأزمة الكبرى التي كانت تعاني منها الدول الأوربية عمدت تلك الدول إلى خفض ميزانياتها الدفاعية وتركت للولايات المتحدة مهمة تسيير العالم. وحين قبلت الولايات المتحدة هذا العرض، بادر الأوربيون إلى التذمر من الانفرادية. ولكن بما أنه لم يكن لديهم طموح للقوة ولا رغبة في العودة إلى سياسة القوة، فإنهم يحصرون تدخلاتهم في تصريحات ومعاهدات وقدر معين من عملية حفظ السلام بعد أن تستخدم الولايات المتحدة القوة.

إن هذا شكلا مفرطا في البساطة للحجة الواردة في "الفردوس والقوة" (*Paradise and Power*) لمؤلفه روبرت كاغان (Robert Kagan) (Atlantic Books, 2003)، وهو كتاب أثار النقاش في أوربة وأمريكا. ليس صحيحاً أنه يس لدى الأوربيين قدرة عسكرية - بعد الولايات المتحدة وروسيا، لا توجد دول كثيرة تضارع قوات الاتحاد الأوربي مجتمعة. كما أنه ليس صحيحاً أن الأوربيين غير راغبين في استخدام القوة. وعلى أي حال، فإن المدفعية الأنكلو - فرنسية (على شكل قوة التدخل السريع) بدلاً من القصف الجوي الأمريكي هي

التي حسمت الأمر في البوسنة، وإن البريطانيين والفرنسيين هم الذين كانوا عازمين على إرسال قوات برية حين بدا أن الحملة الجوية في كوسوفو لم تكن ناجحة. (ومع ذلك، فإن جميع الطائرات التي ترصد الطقس وجميع الأسلحة ذات التصويب الدقيق، ناهيك عن الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات والاستخبارات، كانت أمريكية) وقد نشطت ألمانيا عسكريا - رغم تحفظاتها طويلة العهد بشأن استخدامها القوة العسكرية وما أثارته من خلاف محلي مثير للجدل في كوسوفو وأفغانستان، بطريقة لم تكن لتخطر على البال قبل عشر سنوات. ورغم ذلك، فإن الإمكانية الأوربية في التدخل في الخارج محدودة جداً، فالولايات المتحدة فقط هي التي كان بوسعها شن الحملة في أفغانستان (رغم قلة عدد القوات التي نشرتها هناك)، ناهيك عن الحملة في العراق.

صحيح أيضاً أن الولايات المتحدة، كما في البلقان وفي أفغانستان (وربما في العراق أيضاً)، قد تستطيع أن تحارب بمفردها، ولكنها تظل بحاجة إلى مساعدة من الآخرين للمحافظة على السلام.

وعلى أي حال، فإن الحقائق الأساسية جديرة بالاهتمام رغم كافة هذه التحفظات. إن أبرز سمة لعالم اليوم هي

السيطرة العسكرية للولايات المتحدة. وإن التباين بين القدرات العسكرية الأمريكية وأوربة يزداد اتساعاً في جميع الأوقات. صحيح أن معظم الدول الأوربية قد أنهت التجنيد الإلزامي وأنها تركز على قوات أكثر مهنية وأكثر قابلية للحركة ولكن هذه التغيرات سوف تؤتي ثمارها بعد بعض الوقت. وفي غضون ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تحويل أساليب عملياتها العسكرية على نحو أسرع مما هي عليه الآن بل إن بريطانيا وفرنسا، وهما أقدر الأوربيين، قد تواجهان قريباً صعوبة في العمل مع حلفائهما الأمريكيين في ما يسمى فضاء المعارك الرقمي.

لا يقتصر الأمر على أن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع ضعف ما ينفقه جميع حلفائها الأوربيين مجتمعين، ولكنها تنفق بطريقة فعالة أكثر بكثير. والحقيقة هي أن الحلفاء الأوربيين لا ينفقون معا - إذ بدلاً عن ذلك يتسم إنفاقهم بأنه أسوء ما يمكن لأنهم ينفقون على تجهيزاتهم بطريقة منفصلة مما يضفي ازدواجية على قدراتهم، ولكن قلما يمكن لتجهيزاتهم العمل فيما بينهم (مثلاً لا تستطيع الطائرات البريطانية الإقلاع من حاملات الطائرات الفرنسية). ونتيجة لذلك، فإنهم لا يركزون على القوة ولا على وفورات الحجم

التي تركز عليها الولايات المتحدة في حين أن القدرة الدفاعية تعتمد في مجملها على الحجم والتركيز.

في عصر تكنولوجي، فإن الإنفاق العسكري على البحث والتطوير وعلى المعدات يقدم أفضل دليل على القدرة. يقدم الجدول أدناه بعض الانطباع عن فجوة القدرة. رغم أنها تبخس من قيمتها. إذ إن جمع القدرات الوطنية معاً يعطي نتائج أقل بكثير مما يشير إليه ضمناً المجموع الحسابي. إن الازدواجية والمؤسسات العسكرية المنفصلة وانعدام القدرة على العمل فيما بين التجهيزات تعني أن الكل أقل بكثير من مجموع أجزائه.

الإنفاق العسكري على البحث والتطوير والمعدات

بملايين الدولارات

الدولة	البحث والتطوير	المعدات	المجموع
ايرلندا	لا شيء	50	50
الدانمارك	1	224	225
بلجيكا	1	233	234
النمسا	10	323	333
البرتغال	4	366	370
فنلندا	8	618	626
إسبانيا	174	1062	1236
اليونان	26	1378	1404
هولندا	65	1341	1406
السويد	103	2114	2217
إيطاليا	291	2291	2582
ألمانيا	1286	3389	4677

فرنسا	3145	5450	8595
المملكة المتحدة	3986	8597	12586
الولايات المتحدة الأمريكية	39340	59878	99218

المصدر: التوازن العسكري 2001 ـ 2002

(المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2001)

كما أن الاختلاف بين أوربة وأمريكا ليس مجرد مسألة انخفاض الميزانيات الدفاعية في العقد المنصرم إذ يوجد عدم استعداد عام في أوربة لرؤية العالم من منطلق علاقات القوة. في ألمانيا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، نجد أن لاستخدام القوة - لأسباب تاريخية وجيهة - درجة منخفضة من الشرعية. وكذلك لأسباب تاريخية وجيهة - تفضل معظم الدول الأوربية العيش في عالم يحكمه القانون بدلاً من عالم تحكمه القوة. أثناء الحرب الباردة، كانت هذه الاختلافات جلية أحياناً في المناشدات الأوربية للاشتباك مع الشيوعية، مقارنة باستعداد الولايات المتحدة تبني استراتيجية تنطوي على مزيد من المجابهة. في معظم معارك الحرب الباردة - على سبيل المثال خط أنابيب الغاز إلى الاتحاد السوفياتي أو نشر أو تطوير الصواريخ، أو ما

إذا كان يتعين على المرء تصديق غورباتشوف ـ جادل الأوربيون لصالح مقاربة أكثر ليونة تعتمد على الاتصال والحوار، بينما جادلت الولايات المتحدة لصالح موقف عسكري أشد صرامة ـ وقد اتضح فيما بعد أن أولئك الذين جادلوا لصالح الاشتباك هم على حق ولكن لا يعني هذا أن الاشتباك هو الصواب دائما.

وكما يقول روبرت كاغان، كانت الاختلافات أثناء الحرب الباردة تكتيكية: إذ كان هناك اتفاق جوهري بشأن ما كان يشكله الاتحاد السوفياتي من تهديد. ولكن السؤال كان على وجه التحديد هو كيفية معالجته. في عالم ما بعد الحرب الباردة، يكون من الأصعب تحديد التهديدات وتحليلها. ويتضح هذا حين يتعلق الأمر بمعالجة مشكلات مثل أسلحة الدمار الشامل أو دول كالعراق. فما لم يكن هناك توافق استراتيجي بشأن التهديدات، فإن أولويتها وعلى نحو أعم كيف ينبغي معالجتها، يرجح أن تكون الاختلافات والخلافات بين الحلفاء أكثر جدية بكثير. بالفعل، سوف يبرز السؤال في نهاية المطاف عما إذا كان يوجد تحالف على الإطلاق.

ثمة جانب من الحقيقة في الافتراض الذي يقول إن كل مشكلة تبدو أشبه بمسمار لكل رجل لديه مطرقة. وقد يصح أن انعدام القدرة العسكرية تشجع الدول الأوربية على البحث عن حلول غير عسكرية. ولكن هذا تفسير يستند إلى نظرية آلية للغاية (إن لم يكن تفسيراً ماركسياً). ربما اختارت أوربة إهمال سياسة القوة كونها ضعيفة عسكرياً، ولكن صحيح أيضاً أنها ضعيفة عسكرياً كونها اختارت التخلي عن سياسة القوة. فقد بدأ الاتحاد الأوربي كمشروع لجعل سياسة القوة والتهديد مستحيلة في أوربة الغربية. كان ذلك هو الهدف الرئيسي لهيئة الفحم والفولاذ الأوربية وهي رائدة الاتحاد الأوربي. كانت السياسة الخارجية في أوربة لمدة ألف سنة تدور حول التحالفات والنزاعات واستخدام القوة - بريطانيا ضد فرنسا، فرنسا وروسيا ضد ألمانيا، تحالف عام ضد المنتمين لأسرة هابسبورغ وما إلى ذلك. لذلك، فإن المشروع الأوربي لم يكن بأقل من التخلي عن السياسة الخارجية الأوربية.

بعد قرن أفرز فيه نظام الدول الأوربية نزاعات كارثية، ليس من المدهش أن تثمن دول أوربية بيئة تعمل فيها الدول ضمن إطار قانوني وتسوى فيها النزاعات سلمياً. وإن الرغبة في

نشر هذا لبقية العالم هي رغبة طبيعية وجديرة بالثناء على السواء. فقد جلب التهرب من سياسة القوة منافع جمة على أوربة ولكنه للأسف جلب أوهاماً أيضاً، كان بعضها مرئياً في أوائل أيام نزاع البلقان حين بدا أن البعض في أوربة يعتقد أنه يمكن تحقيق السلام والعدالة بمجرد الطلب من الناس أن يكونوا معقولين.

يبدو اليوم وكأنه يمكن إعادة حكم القانون والحل السلمي للنزاعات إلى البلقان ولكن تم جلبهما هناك عن طريق القوة العسكرية.

يسيطر الوهم نفسه على أولئك الذين يتحدثون عن ألمانيا وأوربة بأنهما "قوة مدنية". صحيح أن ألمانيا السلمية بعد الحرب كانت من نواح عديدة نموذجاً لبلدان أخرى وأنه كان لتحولها تأثير عميق ونافع على القارة في مجموعها. وصحيح كذلك أن أوربة قد ركزت بصورة رئيسية على أدوات نفوذ غير عسكرية على شكل علاقات مالية وعلاقات قائمة على المعاهدات. وقد ركزت في المجال العسكري بدلاً عن ذلك على حفظ السلام حيث تستخدم القوة العسكرية دفاعياً لحماية النظام والمحافظة عليه بدلاً من إلحاق الهزيمة بالعدو. لذلك يبدو أن أوربة نموذج لقوة غير عسكرية، قوة ذات نفوذ

ولكنها غير ميالة لاستخدام القوة. ولكن يقف وراء كل قانون رجل شرطة مستعد لأن يستخدم القوة البدنية في الملاذ الأخير. ويقف وراء كل دستور جيش مستعد لحمايته وكان يقف وراء التطور السلمي في أوربة في النصف الثاني من القرن العشرين حلف الناتو والقوة العسكرية الأمريكية.

لقد سمح التحالف، ولا سيما استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية، للأوربيين العمل وفقاً لقواعد جديدة. فقد حدوا من الإنفاق العسكري وطوروا شفافية وخلقوا تدريجياً مجموعة من القوانين والمؤسسات لتنظيم العلاقات فيما بينهم - الجهاز الكامل لأمن ما بعد الحداثة. ولكن الحدود الخارجية لهذا النظام كانت تحميه دائماً ولا زالت تحميه القوة العسكرية. ويقف جيش وراء الدستور الذي اقترحته الاتفاقية والرئيس جيسكار ديستان في حزيران / يونيه 2003 ولكنه جيش أمريكي وليس أوربياً.

لعل هذا لا يهم إذ ما من أحد يخطط لغزو الاتحاد الأوربي. وإن دستوراً للاتحاد الأوربي لن يؤدي وظيفته بشكل أفضل أو أسوأ دون وجود عسكري أمريكي في أوربة. ولكن محك بلد أو مجموعة دول مثل الاتحاد الأوربي ليس هو ما إذا كان يؤدي وظيفته في أيام اليسر ولكن كيف يؤدي وظيفته لدى حدوث

أزمة. حتى خارج سياق تهديد كبير لأوربة فإن عدم وجود قوة جديرة بالثقة يعني أنه حين يتعلق الأمر بمسائل مثل كوسوفو أو العراق أو أفغانستان، فإن القرارات الرئيسية تتخذ في واشنطن. لو حدث أن تحول العالم نحو الأسوأ، وإذا أصبحت الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل تمثل تهديداً حقيقياً وقائماً لأرواح الأوربيين، فإنهم سوف يجدون أنفسهم يعتمدون اعتماداً قوياً على حسن النوايا الأمريكية.

في فردوس ما بعد الحداثة هذا (كما دعاه روبرت كاغان) كان من السهل نسيان أن للقوة أهميتها. إلا أن أهميتها تفوق كل ما عداها، لسوء الحظ. أما القوة الخفيفة فإنها مفيدة. فالمساعدة الإنمائية تنطوي على الخير وعندما يتم ربطها بشروط بطريقة ماهرة فقد يصبح لها نفوذ على الجهة المتلقية. وتمثل الاتفاقيات التجارية طرقا مفيدة لربط البلدان ببعضها البعض وتوفر بعض الضغوط أثناء المفاوضات. لكن السياسة الخارجية تهتم بالحرب والسلم، والبلدان التي تتعامل بالسلم فقط يفوتها نصف القصة - ولعله النصف الأكثر أهمية.

في البلقان، لعل نفوذ الولايات المتحدة يفوق نفوذ الاتحاد الأوربي، سواء أكان ذلك ينطوي على الإنصاف أو عدم

الإنصاف. فالاتحاد الأوربي يساهم ماليا بأكثر من الولايات المتحدة، ويدفع بأعداد أكبر من الجنود (حوالي ثلاثة أضعاف في البوسنة)، كما يقدم تنازلات تجارية و،يعد، على المدى الطويل، بمنح العضوية في الاتحاد الأوربي. لكن كل ذلك يتضاءل أمام ضمان الأمن الذي ينطوي علية التزام الولايات المتحدة، الذي هو موضع ثقة أضعف الدول وأكثرها هشاشة في المنطقة. فلا زالت الولايات المتحدة ينظر إليها كقوة عظمى في القالب التقليدي. أما الاتحاد الأوربي فليس بالدولة العظمى. فالقوة، لا حسن النية، هي التي تجعل البلدان المضطربة تشعر بالأمن.

وبالمثل، في أفغانستان، فإن الولايات المتحدة هي التي بيدها اتخاذ القرارات، رغم أنه لدى الاتحاد الأوربي هنا أيضاً قوات أكثر ويقدم معونة أكثر. ولكن النفوذ الحقيقي حين يتعلق الأمر بالأمن هو نفوذ أمريكي. وحيث يكون العنف لا يزال قريباً من السطح، كما هو الحال في أفغانستان أو في البلقان، من الطبيعي أن تكون للقوة العسكرية اليد الطولى. وحتى في المناطق التي يسود فيها مقدار أكبر من الهدوء، فإن القوة العسكرية لا تزال هي التي تؤخذ في الحسبان أكثر من أشكال القوة الأكثر ليونة. قد تعطي أوربة الهند مزيداً من

المساعدات، ولكن للولايات المتحدة نفوذ أكبر. العالم مكان متقلب ويفضل الجميع معرفة أنهم سيحظون بمساندة من القوة الأعظم الوحيدة في العالم عند حدوث أزمة. وإن الحكومات الأوربية التي أيدت الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية - إزاء شكوك جادة جرى الإعراب عنها على الجبهة الداخلية - إنما فعلت ذلك لأنها كانت تعتقد أن أمنها هي كان يعتمد في نهاية المطاف على الولايات المتحدة. ومهما كانت درجة الأمن التي لديها، يتعذر التخمين متى قد تبرز الحاجة للمساعدة. ليس مصادفة أن بلدان أوربة الوسطى، التي هي أكثر تأثراً، نزعت إلى أن تكون الأشد إخلاصاً للولايات المتحدة، إن للنفوذ قوة جاذبية فضلاً عن قوة قسرية.

ومع ذلك، فإن فكرة وجود دولة بمفردها تتمتع بقوة غير مقيدة ويتعذر تقييدها هي فكرة غير محبذة. ومهما قد تكون الولايات المتحدة محط إعجاب - وهي في نظر العديد تجسيد للحرية والديمقراطية - هل ستظل تلك الصفات قائمة بعد مدة طويلة من الهيمنة الأحادية الجانب؟ وبما أنه ليس بوسع بلد واحد أو مجموعة بلدان التغلب على الولايات المتحدة في حرب تقليدية، سوف يقرر عدد متزايد من الدول أو الأفراد أنه، بدلاً من تحمل عالم تفرض فيه القواعد قوة دخيلة، فإنهم سوف

يهاجمون الولايات المتحدة بأساليب غير تقليدية - سوف تظل صور 11 سبتمبر قوة فعالة في أذهان الساخطين. أي نوع من العالم سنجد فيه أنفسنا إذا كانت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة التي يحسب لها حساب وإذا كانت في الوقت ذاته عرضة لهجمات إرهابية متواصلة؟ كم سيطول بقاء القيم التي تتقاسمها أوربة وأمريكا؟ لا يزال أناس محتجزين بالفعل دون محاكمة أو دون إمكانية وصولهم إلى القانون في خليج غوانتنامو. وثمة حديث في بعض أوساط وسائل الإعلام الأمريكية حول إضفاء الشرعية على التعذيب.

إن نظمنا الداخلية مصممة لتفرض كبحاً على القوة. إن الرقابة على السلطتين التشريعية والتنفيذية والتوازن بينهما للتأكد من عدم تجاوز صلاحياتهما هما أشهر سمتين من سمات الدستور الأمريكي. من المعقول أنه ينبغي للدول الليبرالية السعي إلى تحقيق الأهداف نفسها في المجال الدولي. وإن كبح قوة الولايات المتحدة من خلال وجود قوة ما معادلة وعدائية أمر لا يمكن تصوره وغير مرغوب فيه (وإلا ما هي فائدة كسب الحرب الباردة؟) وقد تكون مناشدات من جانب البلدان الأوربية من أجل تعددية الأطراف الملاذ الأخير للضعيف

أو يمكن أن تعكس حنيناً لأيام الحرب الباردة حين كانت أوربة في خضم كفاح عالمي في عالم كان لا يزال يوجد فيه بعض التوازن العسكري. ولكنها أكثر من ذلك أيضاً. إن لتعددية الأطراف وحكم القانون داخلياً قيمة جوهرية. إننا نثمن التعددية وحكم القانون داخلياً، ويصعب على المجتمعات الديمقراطية - بما فيها الولايات المتحدة - التهرب من الفكرة القائلة إنها مرغوب فيها على الصعيد الدولي أيضاً.

في أوربة، كما يجادل روبرت كاغان، نجد أن لهذه المثل رنيناً معيناً. وتكمن وراءها حربان عالميتان وأكثر من ستين مليون قتيل، وقارة مدمرة ومقسمة، ومفلسة أخلاقياً بسبب الفاشية والتآمر والقتل. يوجد في الكتاب المعنون "***حول علم أنساب السلوك الأخلاقي*** *On the Genealogy of Morals*" (1987) فقرة تلقي الضوء على هذه النقطة. في مناقشة حول أصول العدل، كتب نتشه يقول: " آه، العقل، الوقار، التحكم بالعواطف، هذا الشيء الكئيب المسمى التأمل، وجميع هذه المزايا والأبهات التي لدى الإنسان: ما هو الثمن الذي تعين دفعه لقاءها! كم من الدماء والرعب يكمن في أساس جميع "الأشياء الجيدة"[37]!

يجادل نيتشه بأن منشأ العدالة لا يكمن في رغبة الضعيف في الحماية وإنما في التجربة المأساوية للقوي. ويمكن تطبيق الحجة ذاتها على نظم سلمية ما بعد الحداثة للعلاقات الدولية. أياً كانت حقيقة نفاذ بصيرة نيتشه في أصول العدالة، من المؤكد أن صدمة القرن العشرين تكمن وراء ما يمكن وصفه، بعبارات نيتشه، فقدان أوربة لإرادة القوة.

إن الذي يجعل العلاقات عبر الأطلسية صعبة على نحو استثنائي اليوم هو أنه مع الصدمة التي حصلت يوم 11 سبتمبر، أعادت الولايات المتحدة اكتشاف إرادتها للقوة. كانت القدرة العسكرية للولايات المتحدة دائماً بلا منازع ولكن منذ الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن، اكتسبت تصميماً جديداً على استخدامها في الدفاع عن وطنها. كانت لدى الولايات المتحدة دائماً ثقة ذاتية لا تتزعزع في عدالة قضيتها. ذات مرة اقترح فرانكلن روزفلت على تشرشل أنه بعد الحرب العالمية الثانية ينبغي نزع أسلحة كل دولة باستثناء الولايات المتحدة. (قد نكون الآن نقترب من نقطة نهاية مشابهة بطريقة مختلفة). إن الاعتقاد بأن ما يصلح لأمريكا يصلح للبشرية كان دائماً إيماناً موجهاً في واشنطن. ولكن منذ 11 سبتمبر، اكتسبت الولايات المتحدة

تصميماً فولاذياً يخيف حتى بعض أصدقائها. إن الفجوة بين أوربة والولايات المتحدة ليست بشأن القوة فحسب: بل بشأن الإرادة أيضا.

لقد حان الوقت كي تراجع أوربة موقفها. إن من غير المقنع أن يعتمد 450 مليون أوربي بهذا القدر على 250 مليون أمريكي للدفاع عنهم. لا يوجد شيء يسمى دفاعاً مجانياً. ولا أحد يعرف بالضبط حتى الآن كيف أو متى، ولكن سيجد الأوربيين أنفسهم عند نقطة ما يدفعون لقاء هذه الترتيبات. لا يوجد ضمان بأن تتطابق المصالح الأمريكية والأوربية على الدوام. إذا كانت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لا تروق للأوربيين، فعليهم تطوير الاستراتيجية الخاصة بهم بدلاً من التذمر بشأنها في الكواليس. والأفضل من ذلك، ينبغي لهم أن يطوروا استراتيجية مشتركة. ولكن لا فائدة من وجود استراتيجية ما لم تكن لديك القوات لتنفيذها. وستكون الولايات المتحدة مهتمة في استراتيجية مشتركة بالقدر الذي يجلب به الأوربيون بعض المزايا إلى طاولة المفاوضات.

يوجد لا تماثل عميق في المواقف الأوربية والأمريكية إزاء فكرة دفاع مشترك. ستقول معظم الدول الأوربية بلا تردد إن حلف الناتو هو في صلب سياستها الدفاعية. إن هذا أكثر من

مجرد تملق: توفد دول عديدة أفضل ضباطها للخدمة من مقر قيادة حلف الناتو في مونز (Mons)، ومعظم الدول تنظم قواتها العسكرية حول مفاهيم ومعايير وإجراءات الناتو. لقد تنازلت ألمانيا عن أن يكون لها أركانها العامة في الناتو لصالح أركان الناتو. وعلى هذه الخلفية تحدد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية السبل التي يلزم على حلف الناتو إتباعها لتحسين قدراته وقيادته وسيطرته، ثم تقول " إذا نجح حلف الناتو في سن هذه التغييرات، ستكون الجوائز شراكة مركزية لأمن ومصالح دوله الأعضاء تماماً كما كان الحال أثناء الحرب الباردة". إن هذه الافتراضات المشروطة عملية ومعقولة، ولكنها توحي بالنظر إلى حلف الناتو كوسيلة لبلوغ غاية، أداة سياسة يمكن للمرء قبولها أو رفضها حسبما يختار. "المهمة تحدد الائتلاف"، حسب وصف وزير الدفاع الأمريكي). ويختلف هذا عن الالتزام الجوهري، الذي يكاد يكون التزاما وجوديا، بحلف الناتو من جانب العديد من الأوربيين، وفي الأيام الخوالي، من قبل العديد من الأمريكيين.

يمكن أن يكون الأوربيون قادرين على الدفاع الإقليمي، ولكن هذا لم يعد القصد على نحو متزايد في عالم اليوم. فقد أصبح الدفاع عن الوطن يبدأ في الخارج - في مناطق مثل

أفغانستان والعراق. كان من السهل الحفاظ على توافق آراء متواصل مع الولايات المتحدة (ولكنه ليس بهذه السهولة بالنظر إلى أحداث الماضي) عندما كان يوجد تهديد مشترك مرئي مركز على الأراضي الأوربية. وسيكون من الأصعب بكثير العمل معاً بنجاح في عالم من التهديدات الأكثر إبهاما والأكثر بعداً. قد تكون للطريقة التي تعالج بها الولايات المتحدة المشكلات المختلفة في الشرق الأوسط آثار في أوربة بقدر الآثار عبر الأطلسي. إذا كان الأوربيون يريدون التأثير على الولايات المتحدة، يجب أن يجلبوا شيئاً على الطاولة - ويعني ذلك قدرة عسكرية.

الاحتكارات غير مرغوب بها عموماً ولكن احتكار القوة هو أحد الاستثناءات من القاعدة، إذ ليس هذا مرغوباً فحسب، بل هو الأساس الرئيسي للنظام في الدولة وفي نظام الدولة. إذن ما الخطأ في احتكار فعلي للقوة في العالم؟ الجواب هو أن الدولة تستند إلى الاحتكار *الشرعي للقوة* وأما المشكلة في الاحتكار الأمريكي للقوة في المجتمع العالمي فهي أنه احتكار أمريكي وسوف يمارس بالضرورة لخدمة مصالح الولايات المتحدة. وهذا لن ينظر إليها بأنه شرعي.

الشرعية هي مصدر سلطة بقدر ما هي مصدر قوة. القوة بلا شرعية هي استبداد ـ بالنسبة لأولئك الذين يخضعون له. في عصر سوف يعتمد فيه الأمن على اتخاذ إجراء مبكر ضد تهديدات في الخارج آخذة في البروز، فإن الشرعية أهم من أي وقت مضى. سواء شئنا أم أبينا، تظل الأمم المتحدة أقوى مصدر للشرعية لمثل هذا الإجراء، بدليل الإخفاقات الكثيرة التي استطاعت الأمم المتحدة تجاوزها. لا يحتاج النجاح إلى إضفاء شرعية عليه، ولكن تجاوز إخفاق تلو الآخر ورغم ذلك اجتذاب الولاء يحتاج إلى صفات استثنائية. لقد حدد نابليون هذا بدقة حين قال إنه يمكن إلحاق الهزيمة بالملك لأي عدد من المرات ومع ذلك يظل ملكاً؛ احتاج نابليون لأن يهزم مرة واحدة فقط لكي يتوقف عن كونه إمبراطوراً، وكان الفرق بينهما يكمن في الشرعية.

تظل الأمم المتحدة حالياً المصدر الرئيسي للشرعية في الشؤون الدولية. ويوحي دليل استطلاعات الرأي أن هذا يصح في أمريكا بقدر ما يصح في أوربة. ولكن ليس هكذا الحال بالضرورة دائماً، إذ عند نقطة معينة، إذا كانت إخفاقات منظومة الأمم المتحدة ـ مثلاً الفشل في الاتفاق على اتخاذ إجراء ضروري في مجلس الأمن ـ تبدو بأنها تهدد أمن الناس، فإنهم

سوف يبحثون عن الشرعية في مكان آخر. من واجب الذين يريدون بقاء التعددية وتعددية الأطراف أن يجعلوا الأمم المتحدة فعالة (وهو ما فشل زعماء الديمقراطيات بشكل لافت في فعله في حالة عصبة الأمم).

إن تعددية الأطراف - التي يؤمن بها الاتحاد الأوربي والتي هي على نحو ما متأصلة في تركيبته - هي أكثر من ملاذ للضعيف - فهي تجسد على صعيد عالمي أفكار الديمقراطية والمجتمع التي تؤمن بها جميع الدول المتحضرة على الصعيد الداخلي. ولكن إذا كان لتعددية الأطراف أن تكون فعالة، يلزم دعمها بالقوة، بما في ذلك القوة المسلحة. إذا كان الاتحاد الأوربي يهتم بنظام تعددية الأطراف، فيتوجب عليه أن يفعل المزيد لدعمه.

ليست الفكرة أنه ينبغي لأوربة محاولة التعادل مع الولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية، إذ إن هذا المشروع غير واقعي كلياً (ومن بين أمور أخرى، سوف تنجم عنه زيادات في الإنفاق على شؤون الدفاع في كل بلد أوربي عدا اليونان، وإنشاء شيء أشبه بجيش أوربي، بحيث يتم التخطيط والمشتريات على نحو مشترك، زائداً مدة طويلة من إنفاق، يفوق مستويات الولايات المتحدة، من أجل التغلب على فجوة

خمسين سنة في مجال التكنولوجيا والمعدات). ولكن بوسع أوربة القيام بعمل أفضل مما تفعله الآن، إذ تستطيع أوربة حتى أن تحقق هذا دون زيادات كبيرة في الإنفاق الدفاعي. لنفترض أن الجيوش الأوربية جميعها استخدمت طائرات هليكوبتر من الطراز نفسه ولا يهم إن كانت تلك الطائرات ألمانية / فرنسية أو بريطانية / إيطالية، ولا يهم حتى إن كانت أمريكية، فإن فعالية القوة الشرائية لمؤسسة الدفاع الأوربية المشتركة سوف تضمن بأن تكون تلك الطائرات أرخص، وسوف يوفر تجميع قطع الغيار وتقاسم التدريب مبالغ طائلة من المال وسوف تتحسن إمكانيات العمل معاً تحسناً هائلاً. قد تفقد مؤسسات الدفاع الفردية بعض التحكم في اختيار معداتها، ولكن المكاسب التي سوف تحققها من حيث التكاليف والكفاءة سوف تعوض عن ذلك وأكثر. ويمكن تكرار هذا المثال عبر الطيف الكامل للأسلحة والقدرات.

إن المعدات الجيدة هامة للنجاح العسكري ولكن استخدام القوة لا يقتصر على المعدات فحسب، إذ كي تكون القوات الأوربية فعالة، عليها تطوير خبرة في العمل معاً، مما يعني ضمناً ثقة متبادلة على الصعيدين العسكري والسياسي. وإن صنع سلام بطريقة جيدة له أهمية كسب الحروب نفسها. ولدى

الاتحاد الأوربي في هذا المجال الإمكانية (والمال)، إن استطاع أن يتعلم العبر الصحيحة من البلقان. عندما يتم إنجاز عمل القوة الشديدة، فإن القوة اللينة هامة لتحقيق أهداف الحرب ذات المدى البعيد.

إذا أسفرت درجة عالية من اندماج القوات الأوربية عن مزيد من إمكانية التشغيل المتبادل ومزيد من الانتشار، وإذا أمكن دمج هذا مع سياسات متكاملة حقيقية (كما هي بداية الحال في البلقان)، فإن أوربة تكون قد قطعت شوطاً تجاه الإجابة على روبرت كاغان. من شأن إمكانية نشر قوة أوربية أن يرتب آثاراً على العلاقات مع الولايات المتحدة. فحيث لا توجد إمكانية لإتباع الأقوال بالأفعال، كثيراً ما تكون الأقوال صادرة دون شعور بالمسؤولية. من شأن قدرات عسكرية أوربية أن تجلب مقاربة أوربية أكثر جدية إزاء السياسة الخارجية. وتماماً كما يجادل روبرت كاغان، فإن القوة تجلب المسؤولية.

خلال القرن العشرين، تبادلت أوربة والولايات المتحدة المراكز، إذ في الجزء الأول من القرن، كانت لدى الولايات المتحدة قوة عسكرية محدودة وكانت تتهرب من سياسة القوة (ما عدا في أمريكا الوسطى) وكانت تتعلق بالمفاهيم

القانونيـة. في حـين أن الـدول الأوربيـة انغمسـت في سـباقات التسلح، والسياسة الواقعية وأشعلت نار حربين عالميتين. قبل خمسين سنة تقريباً، قال جورج كينان وهو يتحدث عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة:

"إنني أرى أن الخطأ البالغ الجدية في صياغة سياستنا السابقة يكمن في ما يمكن أن أسميه المقاربة القانونية - الأخلاقية في معالجة المشكلات الدولية... ثمة اعتقاد سائد بأنه ينبغي أن يكون بالإمكان إخماد التطلعات الفوضوية والخطرة للحكومات في المجال الدولي بقبول نظام ما من القواعد القانونية والتقييدات.. .. ويجب أن تنبثق جزئياً عن ذاكرة نشأة نظامنا السياسي الخاص بنا - وعن التذكر بأننا استطعنا، عبر قبولنا لإطار مؤسساتي وقضائي مشترك، أن نقلص نزاعات المصالح والتطلعات بين ثلاث عشر مستعمرة أصلية بحيث إنها اتخذت أبعاداً غير مؤذية، وضمها جميعاً إحداها مع الآخر في علاقة منتظمة وسلمية"[38].

لو بدلنا الإشارة إلى "المستعمرات الثلاث عشر الأصلية" وجعلناها "الدول الأعضاء الأصلية الست"، يمكن أن يكون كينان يتكلم اليوم عن الاتحاد الأوربي، إذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تتغير كثيراً على مدى خمسين سنة،

فكذلك تستطيع أوربة. ومع ذلك، ليس من المحبذ ولا من المحتمل أن يتخلى الاتحاد الأوربي كلياً عن رغبته في حل المشكلات عن طريق التفاوض وبالوسائل القانونية. ليس من المحتمل أن تنصهر الدول الأعضاء في دولة واحدة. ، مثلما فعلت المستعمرات الثلاث عشر في نهاية المطاف. وستظل تعددية الأطراف وحكم القانون الدولي العنصرين الأساسيين في وجود الاتحاد الأوربي. وهو ليس بالأمر السيئ، إذ إن هدف التوصل إلى عالم يحكمه القانون بدلاً من القوة، رغم تعذر إمكانية بلوغه على المدى القصير، ينبغي أن يظل هدفاً على المدى الطويل. ولكن ينبغي ألا يسمح بأن يصبح خداع النفس بالتمني بديلاً عن السياسات الصارمة اللازمة للتعامل مع عالم يحوي تهديدات رهيبة بما في ذلك ربما تهديدات للحضارة بعينها.

إن أشد ما يتمناه المرء من أهداف هو زيادة توسيع عالم ما بعد الحداثة، بحيث يصبح في النهاية معيار العلاقات بين دول أن يحكمها القانون والتفاوض وبحيث تصبح السياسات الداخلية والخارجية متشابكة وبحيث تنصهر الهويات في شعور من المجتمع الدولي الأوسع. هذه هي في أحسن الأحوال رؤية على المدى البعيد جداً. ولعلها حلم أكثر من كونها هدفاً

قابلاً للتحقق. ولكن حتى وإن كان بالإمكان تحقيقها (ينبغي ألا يستبعد المرء أبداً إمكانية أن تسير الأمور في الطريق الصحيح: من كان بوسعه أن يخمن التحول الذي طرأ على أوربة الغربية بعد سنة 1945 أو أوربة الشرقية بعد سنة 1989؟)، فسوف يعتمد ذلك على آلاف من العوامل الخارجة عن سيطرة الدول الغربية. لا يمكن ابتياع نوع التغييرات اللازمة، كما لا يمكن فرضها عن طريق الإكراه على عالم عنيد. ولكن مجرد الانتظار والأمل لن يفيد، إذ إن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وانهيار هياكل الدولة كبيرة للغاية. ينبغي على أولئك الذين يريدون أن تكون لديهم فرصة النجاة من مستقبل مشكوك فيه أن يفكروا من منطلقات التسلح والتنظيم لمواجهته، والعمل في الوقت نفسه من أجل حلول سياسية دائمة. في عالم دائم التغير، فإن أسوأ سياسة هي عدم فعل أي شيء.

يقول منطق التكامل الأوربي إنه ينبغي أن تطور أوربة، عاجلاً أم آجلاً، سياسة خارجية مشتركة وسياسة أمنية مشتركة ولربما، دفاعاً مشتركاً. ولكن العالم لا يسير بالمنطق بل بالخيار السياسي. ولن يحدث أي شيء من هذا إلا إذا أراده زعماء أوربة وقرروا له أن يحدث. لقد شرح الرئيس

جورج دبليو بوش مباشرة لماذا ينبغي لنا أن نريده يحدث. فقد قال وهو يتحدث أمام معهد المؤسسات الأمريكية في فبراير 2003: " إننا نجتمع هنا أثناء مدة حرجة في تاريخ... العالم المتحضر. وقد كتب آخرون جزءاً من ذلك التاريخ. وسوف نكتب بقيته نحن". إذا أردنا أن تشمل كلمة "نحن" تلك أوربة فسوف نحتاج إلى مزيد من النفوذ إزاء الولايات المتحدة، مما يعني أننا سوف نحتاج إلى مزيد من القوة، القوة العسكرية والشرعية المتعددة الأطراف على السواء.

تعقيب لاحق

السلام الأمريكي

فجأة أصبح الجميع يتحدثون عن أمريكا بوصفها قوة إمبريالية[39]. لقد كان السلام الروماني إمبراطورية وكان السلام البريطاني يستند إلى إمبراطورية. ومن الطبيعي الافتراض بأن السلام الأمريكي هو كذلك أيضاً. إن الفكرة القائلة بأن الإمبراطورية تجلب السلام يكمن وراءها تاريخ طويل. كانت الإمبراطوريات من أمثال إمبراطورية روما والصين والعثمانيين بديلاً منظماً وسلمياً عن الفوضى التي عمت خارج حدودها. وقد كانت سلمية أيضاً مقارنة بالدول الأمم في النظام الأوربي ولكن هذا لا يعني أن السلام الأمريكي إمبريالي.

ورغم ذلك، فإن السلام الأمريكي هو أفضل طريقة لوصف النظام العالمي. وأياً كانت مسألة السياسة الخارجية التي تجري مناقشتها، سيتم طرح السؤال التالي عاجلاً أم آجلاً. ما هو موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء ذلك؟ وأياً كانت السياسة المقترحة، إذا كانت الحكومة الأمريكية تقف ضدها، فسوف يعاد النظر في هذه السياسة أو يتم نبذها.

وعلى نقيض ذلك، فإن أولئك الذين بوسعهم حمل الحكومة الأمريكية على أن تقف إلى جانبهم، فإنهم يشعرون بذلك الارتياح الذي سجله تشرشل في سنة 1941 حين دخلت الولايات المتحدة الحرب حيث قال: "وهكذا فقد كسبنا الحرب في النهاية". وعندما تحث الحكومة النرويجية على إجراء مفاوضات سلمية في سري لانكا، وعندما تبحث الحكومة الفرنسية عن حل في ساحل العاج، وحين يفكر الاتحاد الأوربي في إجراء تغيير في البلقان، أو مولدوفا ـ فإن كلاً منهم يحرص على أن تكون الحكومة الأمريكية على علم بما يجري، وسوف يسعى جميعهم للحصول على دعمها. عندما حققت بريطانيا انفراجاً رئيسياً في علاقاتها مع ليبيا، فإنها لجأت إلى الولايات المتحدة للحصول على مساعدتها في تنفيذ قرار التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل. وحين تحدث أزمة في مضيق تايوان، فإن الأسطول الأمريكي هو الذي يصل، وحين يحدث توتر في كشمير، فإن السفير الأمريكي أو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية هو الذي يصل.

كان السلام الروماني والسلام البريطاني محدودين، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية تغطي جزءاً كبيراً من العالم

المعروف ولكن ليس كله وكانت مهمة الفيالق حماية حدودها. وكان السلام البريطاني أكثر من أي شيء آخر يتعلق بحرية البحار التي حققتها البحرية الملكية. لم تبذل بريطانيا جهداً لمنع تلك الدول التي تقع خارج إمبراطوريتها من محاربة إحداها الأخرى ولم تكن إمبراطوريتها تشكل سوى ثلث الكرة الأرضية. أما في عالم العولمة حيث تنعدم الحدود، لم يعد ينظر إلى حروب الشعوب الأخرى دون مبالاة. وبالتالي يتعين أن يكون السلام الأمريكي عالمياً مما يجعل فكرة الإمبراطورية الأمريكية مثيرة للرعب ومستحيلة على السواء.

جميع الإمبراطوريات تدعمها قوة عسكرية؛ وبالنسبة لبعضها، كان الأمن العسكري القوة الدافعة في توسعها. ولكن لم تكن لدى بريطانيا وروما والسلطات الصينية والعثمانية قواعد عسكرية فحسب بل حكمت إمبراطوريتها عبر حكام إقليميين أو استعماريين. وليست هناك إشارات تدل على أن الولايات المتحدة تسعى لترتيبات من هذا القبيل[40]، بل العكس هو الصحيح: إن القلق الكبير الذي ينتاب الإدارة الأمريكية هو تسليم العراق من بول بريمر الثالث (Paul - Bremer) الذي يتمتع بسلطات قنصلية دون حمل اللقب إلى سلطة عراقية. وتلك هي السياسة الصحيحة: إذ إننا نعيش في

عصر ما بعد الإمبريالية، عصر أعلنه وودرو ولسون (Woodrow Wilson) وأرسى أساساته فرانكلن روزفلت (Franklin Roosevelt). وكانت النتيجة العملية لهذا هي أنه حتى السلطات الإمبريالية المؤقتة تستنفذ شرعيتها بشكل سريع جداً. هكذا كان الحال في كوسوفو (وإن كان بقدر أقل في البوسنة)، وكذلك في العراق[41]. عندما تستنفذ الشرعية، تواجه قوة الاحتلال معضلة: هل تستخدم القوة ضد الخصوم وتنفّر السكان أم ينبغي ألا تفعل شيئاً وتشجع السكان على التفكير بأنه يمكنهم تحدي الاحتلال؟ الحل الوحيد لهذه المعضلة هو إقامة سلطة شرعية غير إمبريالية والقيام بذلك قبل فوات الأوان.

بدلاً من نظام حكم إمبريالي من خلال إدارة واحدة، كما كان الحال في روما، أو من خلال إدارات استعمارية منفصلة، كما كان الحال في بريطانيا، فقد أقامت أمريكا شبكة واسعة من التحالفات والاتفاقيات والقواعد العسكرية. وتشمل هذه أكثر من 700 منشأة عسكرية منتشرة في أرجاء 130 بلداً - ما بين ستين وسبعين منها قواعد بالمعنى الاعتيادي للكلمة. ويتم إغلاق بعض القواعد من حين لآخر مثلما حدث في خليج سوبك (Subic Bay) في الفلبين، ولكن في أغلب

الأحيان يجري تخفيض أعداد القوات ويتم الاحتفاظ بالقاعدة، تحسبا للمستقبل. خلاف لما كان يتوقع المرء[42]، فإن نهاية الحرب الباردة لم تسفر عن تقليص عدد القواعد. بل يبدو أنها أدت إلى زيادة في أعدادها ومواقعها: على سبيل المثال أوزبكستان ورومانيا، ناهيك على البوسنة وكوسوفو ومقدونيا وأفغانستان. كانت إحدى المزايا المتوخاة لعراق ديمقراطي هي احتمال قبوله لقواعد أمريكية. ليست القوة العسكرية الأمريكية من الناحية التاريخية قوة لا مثيل لها فحسب، بل إنها تدير أيضاً شبكة عسكرية عالمية النطاق، أوسع وأقوى من أي شيء سابق.

في الحقيقة، بالنسبة لبلد مكرس للحكم المدني، تقدم السياسة الخارجية الأمريكية للعالم وجهاً عسكرياً على نحو يبعث على الدهشة. كانت لعدد لافت للنظر من الرؤساء خلفية عسكرية: كان بعضهم من أمثال غرانت أو أيزنهاور ضباطاً محترفين؛ وكان لدى آخرين مثل تيودور روزفلت سجلات حرب بارزة؛ وكان بعض الجنرالات البارزين مثل دوغلاس مكارثر أو في وقت أقرب عهداً ويسلي كلارك (لمدة وجيزة) يتنافسون للترشيح للمكتب البيضوي في البيت الأبيض. ما من بلد غربي آخر كان له جنرالات عسكريون

سابقون مشهورون شغلوا منصب وزراء خارجية وليس هناك أي بلد آخر يعطي مساعدات عسكرية تعادل حجم ما تعطيه الولايات المتحدة - تعادل ببعض المقاييس حوالي ثلث المساعدات التنموية الاعتيادية. إن القادة العامين العسكريين الأمريكيين، وهم ما أسماهم وليام بفاف "الحرس البريتوري"[43]، يمارسون السلطة ولديهم إمكانية وصول إلى موارد تتجاوز إلى حد كبير ما لدى أي سفير.

ومما يثير الفضول، أن هذا التشديد على النواحي العسكرية للسياسة يعزز الجدل ضد اعتبار الولايات المتحدة قوة إمبريالية.. لا يمكن إقامة الإمبراطوريات استنادا إلى القوة العسكرية فحسب. لنأخذ العراق مثلاً: في أعقاب نهاية العمليات القتالية الرئيسية، بقي هناك ما يقرب من 150 ألف من قوات التحالف، نصفهم تقريباً سوف ينخطرون في مهام لا علاقة لها بالخطوط الأمامية - إن نقل جيش أشبه بنقل مدينة صغيرة؛ ويتعين أن يهتم القادة بإيصال الرسائل والتخلص من مياه المجاري فضلاً عن هجمات تشنها قوات العدو. (حسبما قال نورمان شوارتزكوف، قائد القوات في حرب الخليج الأولى: (يفكر الهواة في الأمور الاستراتيجية بينما يفكر المحترفون في الأمور اللوجستية). ومن بين البقية، ربما يؤدي

النصف تقريباً مهام دفاعية "لحماية القوات". وبهذا يبقى حوالي 40 ألف رجل وامرأة لإعادة النظام إلى بلد تعداده 26 مليون نسمة يتكلمون لغة مختلفة عن لغتهم ولا يفهمون سياستهم الفوضوية. إن الإمبراطوريات تحتاج إلى أكثر من جيوش.

السلام الأمريكي سلام عسكري أكثر من كونه سلاماً إمبريالياً. سلام تحالفات وقواعد بدلاً من وكلاء قناصل وحكام. ورغم ذلك، لم يحدث قط أن بدا العالم أشد حاجة إلى إمبراطورية مما هو عليه الآن. فقد كانت للولايات المتحدة استراتيجية عالمية منذ الهجوم على بيرل هاربر ولكنها كانت استراتيجية توازن قوى تهدف إلى إدارة السياسة الخارجية للحلفاء والخصوم. ومع ذلك فالآن، عندما لا يكون تهديد الإرهاب مصدره الدول وإنما المجتمعات، فإن ما يلزم هو سياسة لصياغة السياسات الداخلية وحكم البلدان. ولغاية العقد المنصرم أو نحوه، كانت الدول الفاشلة أو الآيلة للفشل تمثل مشكلة لجاراتها المباشرة ولكن ليس لأمريكا، الآمنة وراء محيطها. ولكن في عالم يمكن فيه للتهديد أن يصل إلى جميع أركان الكرة الأرضية، غالباً ما يكون خط الدفاع الأول مصدره من الخارج[44]، أو بلغة إدارة بوش، فإن ما يلزم هو "استراتيجية أمامية للحرية".

وهكذا، أصبح انتشار الديمقراطية والدولة الليبرالية إحدى حتميات السياسة الخارجية. من المشكوك فيه ما إذا كان هذا سوف يحل مشكلاتنا، ولكنه أفضل رد يمكن للمرء أن يفكر فيه في الوقت الحاضر. وهو على الأقل ينسجم مع القيم والمصالح الأوربية والأمريكية على السواء[45]. إن إحدى سبل تخفيف حدة العنف هي التأكد من أن لدى الناس طريقة سلمية لمواجهة التظلمات عبر عملية سياسية منصفة ومكشوفة.

المشكلة هي أن هذه سياسة إمبريالية في عصر غير إمبريالي. وفقاً للرئيس ترومان، كانت طريقة إنقاذ العالم من الحكم الاستبدادي تتمثل في تبنيه لـ "لنظام الأمريكي" ـ لا يمكن للنظام الأمريكي أن يكتب له البقاء إلا بأن يصبح "نظاماً عالمياً"[46]. وكان هذا بالفعل ما بدت عليه الأمور لدى انتهاء الحرب الباردة. فقد أظهر النظام الغربي للديمقراطية والأسواق الحرة تفوقه وسوف يسيطر على العالم في الوقت المناسب. ولكن لم تكن ثمة حاجة للتعجيل في هذه العملية إذ بات انتصار الغرب ونظامه مضموناً الآن[47]. ولكن كل هذا قد تغير في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. لا نستطيع الانتظار كي يبلغ التاريخ مداه. لقد أصبح نشر الديمقراطية الآن أمراً محتماً. غير أن السؤال هو كيف السبيل إلى ذلك؟

إن أحد الأجوبة هو استخدام القوة العسكرية. إذا كنت ترغب في الإطاحة بنظام حكم وإحلال شيء أفضل مكانه، عندئذ ستكون القوة ضرورية، إذ إن الطغاة والملوك والدكتاتوريين هم عادة غير مستعدين للاستقالة؛ فالدكتاتوريون تحميهم القوة وجيوشهم ورجال شرطتهم. وفي حال فقدهم للسلطة، فإنهم يجازفون بفقدان أرواحهم. إن سياسة تغيير نظام الحكم هي بالتالي سياسة ثورة؛ والثورات بطبيعتها عنيفة. من المنطقي التفكير في القوة العسكرية بأنها أداة.

على أنه بعد سقوط الطاغية، تبدأ المشكلات. إن حكم بلدان شعوب أخرى صعب بما فيه الكفاية؛ لكن إصلاح أنظمتها السياسة أصعب. تستطيع قوة احتلال تسليم دستور معد على نحو جيد. ولكن خلف كل ديمقراطية تعمل بطريقة ناجحة، تكمن ليس فقط دساتير ومؤسسات وإنما سلسلة من القواعد غير المدونة بأن الجيش لن يستولي على السلطة، وبأن المحاكمة محايدة سياسياً، وبأن الخاسرين في الانتخابات لن يحاولوا العصيان والتمرد، وبأنه سيتم صون مستويات معينة من العدالة الاجتماعية، وبأنه سوف تتم المحافظة على قدر من التوازن بين الجماعات المختلفة، وأن الذين في السلطة

سوف يحكمون (إلى حد ما) لما فيه خير البلد وأنهم سوف يحافظون على الثراء الشخصي ضمن حدود. وسوف يتفاوت الخليط المعين من مجالات التفاهم وفقاً للمجتمع وتاريخه، رغم أن القواعد بشأن استخدام القوة المسلحة أساسية لأي مجتمع ديمقراطي.

تتمثل الصعوبة في عدم إمكانية تصدير أو فرض أو تلقين هذه الأنواع من مجالات التفاهم، حتى من قبل أشد الأصدقاء الأجانب حباً للخير. أنها من صميم المجتمع نفسه؛ ويمكن أن تكون حقاً عنصراً مكوناً من عناصر المجتمع. إن تأمين المساومة التي تسبق الديمقراطية والتي تجعل الدستور يعمل بنجاح يمكن أن يكون مسألة تجربة وخطأ على مر التاريخ؛ أو يمكن أن يكون مسألة زعامة سياسية من مجموعة ما مرموقة من رجال الدولة. وبالنسبة لمعظم البلدان، لعله لا بد من توفر المسألتين.

من الطبيعي أن تفترض أمريكا، وهي التي وُلدت ديمقراطية ولا تعرف سوى القليل من معاناة الانتقال، أن الديمقراطية سهلة وطبيعية، ولكن هذا هو أبعد ما يكون عن الحقيقة. ورغم أن الجميع قد يخبرونك بأنهم يريدون نظاماً ديمقراطياً، فإن ما يقصدونه عادة هو أنهم يريدون نظاماً

يسيرون فيه على هواهم، والاختبار الأهم هو ما إذا كان بإمكانهم العيش مع شخص آخر في السلطة، وما إذا كان أولئك الذين يفوزون بالسلطة سوف يتصرفون بتحفظ ويثقون بغيرهم بما فيه الكفاية لتسليم السلطة إليهم ذات يوم. تحتاج هذه المساومة الديمقراطية الأساسية إلى أكثر بكثير من بعض التواقيع على قصاصة ورق.

إن القواعد غير المدونة، ما أن يتم قبولها، حتى لا يعود بالإمكان تمزيقها. وكما يقال في هايتي، حيث سكانها هم أدرى من غيرهم "الدساتير مصنوعة من ورق بينما الحراب مصنوعة من فولاذ". ولكن القواعد غير المدونة مصنوعة من شيء أقوى من الورق، وربما حتى أقوى من الفولاذ. وهي في النهاية مصنوعة من الثقة المتبادلة. وطالما أن هذه الثقة لا يساء استخدامها، فإن القواعد قادرة على النجاة من الكثير من العواصف. تتعلق أهم القواعد غير المدونة على وجه التحديد بإساءة استخدام الثقة. إن الثقة لازمة بشأن كل من الركنين الأساسيين للدستور - كيفية توزيع السلطة وكيفية تقييدها - وبشأن عمل فرادى عناصر الدولة. تحتاج الديمقراطية الناجحة إلى موظفين مدنيين بعيدين عن مجرد التفكير في أخذ الرشاوى؛ وضباط عسكريين لا يفكرون قط في الاستيلاء

على السلطة؛ وقضاة لا تراودهم فكرة الإذعان للضغط الحكومي؛ وسياسيين لا يفكرون في ممارسة ضغط كهذا؛ أو إنها تحتاج على الأقل إلى ما يكفي من هذه العناصر التي يمكن للنظام ككل أن يغذيها وأن ينمي الثقة بين أولئك الذين يحكمهم. وتلك أمور معقدة صعبة التحقيق.

وعلى نقيض ذلك، يمكن لجيش أجنبي أن يفرض نظاماً سلطوياً بطريقة أسهل نسبياً، فالجيوش الأجنبية وأنظمة الحكم الطاغية تفرض الطاعة والانقياد عبر التهديد باستخدام العنف. إن الخوف هو المبدأ الحاكم للطغيان، ويمكن للخوف، بشرط ممارسته بطريقة لا تعرف الرحمة بما فيه الكفاية، أن يفرز نظاماً مستقراً ومدعوماً ذاتياً يكون عبارة عن سلسلة هرمية من الخوف المستند في نهاية المطاف على الخوف من الطاغية نفسه - وبالتالي فإن موته، يؤدي بالنظام إلى الفوضى والإنكار. الخوف هو في النهاية خوف من العنف الجسدي (وهذا هو السبب الذي يجعل التعذيب سمة بارزة من سمات أنظمة كهذه). وبعبارة أخرى، فإن القوة القاسية، أي القوة العسكرية؛ هي التي تديم الطغيان بصورة أساسية، بينما تدّعم الديمقراطية بالقوة اللينة وبالشرعية.

إن هذا يجعل تصدير الديمقراطية بواسطة التدخل العسكري أمراً صعباً بشكل مميز. قد تلزم القوة لإزاحة طاغية، وبعد إزاحته يمكن لجيش أجنبي توفير فسحة تنفس تتم أثناءها المساومات السياسية الأساسية. ولكن كيفية صنع هذه المساومات وما إذا بالإمكان صنعها يعتمد على سكان البلد أنفسهم. لا تستطيع قوات أجنبية توليد ثقة محلية التي هي المكون الأساسي للديمقراطية. وفي غضون ذلك، فإن الاحتلال العسكري، الذي ربما ينطوي على قوة مرئية واعتقالات تعسفية وحكومة غير عرضة للمحاسبة من قبل الشعب، يلقن الدروس الخاطئة؛ وكلما طال أمد الاحتلال تزداد المخاطر التي تعززها تلك الدروس. إن أخلاق الطاعة العسكرية، والتسلسل الهرمي واستخدام القوة تتعارض تعارضاً جوهرياً مع المُثل الديمقراطية.

ورغم ذلك، فقد انتشرت الديمقراطية في أجزاء عديدة من العالم تحت مظلة السلام الأمريكي الخيّرة. في أوربة، وضع وجود القوات الأمريكية وإنشاء الجماعات الأوربية الإطار لمجموعة ديمقراطيات ازدادت قوةً واتساعاً على مرّ السنين. ولم يكن لهذا أثر يذكر على أية سياسة فاعلة لنشر الديمقراطية. لم تجد الولايات المتحدة صعوبة في العمل مع أسبانيا تحت

حكم فرانكو، والبرتغال تحت حكم سالازار، واليونان تحت حكم الضباط، أو تركيا أثناء النوبات العرضية للحكم العسكري. ومع ذلك، كان الالتزام الأمريكي بالأمن الأوربي عاملاً رئيسياً في نشر الديمقراطية. ليس من شأن التهديدات الأجنبية وجو يتسم بالأزمة إلا أن يقويا يد العسكريين والمتطرفين. فالمساومات الدقيقة للديمقراطية تتم على نحو أسهل ما يكون في بيئة آمنة خالية من التهديدات.

في الشرق الأقصى، الجزء الآخر من العالم حيث كان السلام الأمريكي الأشد وضوحاً، حدث أيضاً تقدم بطيء نحو الديمقراطية ضمن إطار ما وفرته أمريكا من أمن وعلى خلفية النجاح الاقتصادي والديمقراطي الياباني. وقد أحرزت كورية وتايلند وتايوان وسنغافورة وماليزية والفلبين جميعها تقدماً ملحوظاً؛ بينما تسير أندونيسية في هذا الاتجاه. وفي معظم الحالات، لم يكن هذا نتيجة ضغط مارسته الولايات المتحدة أو أي بلد آخر وإنما كان نتيجة عمليات محلية معقدة. ومع ذلك، فإن ما ساعد على ذلك هو الرؤية المتزايدة للديمقراطية بوصفها الحالة الطبيعية - وبالتالي حاجة بلدان مثل كورية الشمالية بأن تصف نفسها بأنها جمهوريات ديمقراطية. وفوق كل هذا، فقد مكن وجود البحرية

الأمريكية بلدان المنطقة من تسيير أمورها دن أن يساورها قلق بالغ من تهديدات خارجية ودون إعطاء جيوشها قوة لأكثر مما ينبغي أو دون أن تضطر للعثور على رجال أقوياء وطنيين للتعامل مع أزمات دولية. لقد وفر الوجود الأمريكي للبلدان الآسيوية الزمان والمكان والرخاء، ومكنها من العثور على طريقتها الخاصة بها وصولاً إلى أنظمة ديمقراطية واستقرار متنامين.

في أوربة الوسطى، لم يكن وصول الجيوش بل كان تراجعها هو الذي جلب الديمقراطية. كانت الثورات الديمقراطية في سنة 1989 واحدة من أعجب الأحداث في التاريخ الحديث. كرومويل، وروبسبيير، ونابليون ولينين وستالين، وآية الله الخميني أو شخصيات مماثلة هم نتاج الثورات الطبيعية، والثورات تجلب التهديد الخارجي والفوضى الداخلية: وكلاهما يحل باكتشاف الرجل القوي الذي يتمتع بسلطة غير مقيدة. إن عدم حدوث هذا في أوربة الوسطى مرده إلى حد كبير إلى زعامة رجال مثل فاكلاف هافل، وإلى حركات مقاومة تستند إلى مبادئ ديمقراطية وإلى تذكّر الناس كافة للاخفاقات الديمقراطية في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد مكن أيضاً وجود حلف شمال الأطلسي (الناتو)

(أي الجناح الأوربي للسلام الأمريكي) ووجود الاتحاد الأوربي هذه الحركات من أن تنجح. فقد وفر الناتو الأمن بينما وفر الاتحاد الأوربي موئلاً لتحول الدول إلى الديمقراطية كما وفر حوافز ومساعدة عملية على السواء في إقامة أنظمة حكم هي بديل عملي للفوضى التي تحدث بعد الثورات. قد يقول المرء إن الناتو حلت محل نابليون وأن الاتحاد الأوربي حل محل روبسبيير. لقد أحدث وجود مجموعة من الديمقراطيات مناخاً مختلفاً جداً وبالتالي نتائج مختلفة عن نتائج ثلاثينات القرن العشرين حين وجدت بلدان أوربة الوسطى نفسها محصورة بين الخيارين الشيوعي والفاشي.

هل تجلب الديمقراطية السلام؟ ربما. ولا يقل عن ذلك أهمية التفكير بأن السلام قد يجلب الديمقراطية. أن ما قدمته أمريكا من مساهمة كبرى للديمقراطية في أوربة وآسيا لا يكمن في سياساتها في ألمانيا ويابان ما بعد الحرب. كانت هذه السياسات عموماً سياسات جيدة[48]، رغم أن العامل الأكبر في النجاح الديمقراطي الذي حققته البلدان ربما كان التجربة السابقة للديمقراطية في كلا البلدين والنتائج الكارثية لما عانياه من فترات حكم استبدادي. كانت المساهمة الكبيرة التي قدمتها الولايات المتحدة هي

توفير بيئة آمنة يمكن أن تنمو فيها قيم غير عسكرية وفضائل الديمقراطية. إن الفكرة القائلة بأن بإمكاننا إعادة هندسة المجتمعات السياسية لبلدان أجنبية تحتوي على عنصر كبير من التفاخر المتغطرس. ثمة طرق قد يستطيع بها الغرباء تقديم مساعدة ولكن القفز من نظام إلى آخر مسألة مختلفة. إن الإصرار على أنه ينبغي أن يحكم الجميع أنفسهم، ومن ثم الإصرار على أنه ينبغي لهم فعل ذلك تماماً كما نقول لهم، ينطوي على عدد من التحريفات. لا يمكن معرفة كيف ومتى يمكن أن يصبح بلد ما ديمقراطياً. في أسبانيا، بدأت العملية مع وفاة فرانكو؛ في اليونان، بدأت العملية نتيجة إخفاق الضباط بسبب تعاليهم في مسعاهم والمجازفة بحرب مع تركيا؛ في تركيا نفسها، كان التحول عملية أقل إثارة وارتبط بالرغبة القائمة منذ أمد طويل في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛ في أندونيسية، جاءت الديمقراطية من خلال أزمة مالية. كانت الهند، خلافاً لجميع القوانين الظاهرية للعلوم السياسية، ديمقراطية منذ بداية حياتها بعد الحقبة الاستعمارية؛ أما الباكستان، فعلى الرغم من تاريخ مماثل للهند، فإنها لم تحقق النوع نفسه من الاستقرار[49]. حصلت في بعض البلدان ثورات وحروب أهلية، وفي بلدان أخرى، مهد

ملوك مستنيرون الطريق أمام انتقال أسهل. في أمريكا الجنوبية، لقد شوهت هزيمة الجنرالات في حرب الفوكلاند سمعة العسكر وأطلقت تأثيراً ديمقراطياً أشبه بنظرية الدومينو عبر القارة. وفي أمريكا اللاتينية أيضاً، فإن انخفاض الشعور بالتهديد لعب دوراً؛ وحين تضاءلت قوة الشيوعية، تضاءل عذر الدكتاتوريين في اغتصاب الحقوق الديمقراطورية تحت اسم الدفاع عن الحرية. وتمثل جنوب إفريقية حالة هامة أخرى حيث مكنت زيادة الأمن نتيجة سلام ما بعد الحرب الباردة الديمقراطية من البروز إذ إن فكرة الكفاح ضد الشيوعية كانت جزءاً من الشرعية (الزائفة) للفصل العنصري.

المشكلة اليوم هي أن السلام الأمريكي لم يكن مشروعاً عالمياً، وفي عالم اليوم فإن لكل من التهديدات والأمن طابعا عالميا. فحيث ساد السلام الأمريكي - في أوربة ومعظم أجزاء آسيا - كذلك سادت الديمقراطية على المدى الطويل. في أمريكا اللاتينية، كان للإسهام المباشر Φلإدارات الأمريكية المتعاقبة آثارا متباينة في أحسن الأحوال، إذ إن شكلاً ضعيفاً من السلام الأمريكي أفرز شكلاً ضعيفاً من الديمقراطية. ولكن في الشرق الأوسط لم يكن

هناك سلام أمريكي ولا ديمقراطية. فقد أجهدت الولايات المتحدة نفسها أحياناً من أجل وضع حد للحروب، وبصفة خاصة حرب يوم الغفران "حرب الأيام الستة". ولكن في مناسبات أخرى ـ مثلما حدث أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ فإنها لم تكترث كثيرا لاستمرارها. يأتي انخراطها في المنطقة بسبب مماهاة قوية مع إسرائيل ومصلحة قوية في تدفقات المواد الهيدروكربونية (النفط). وما من شيء من هذا يعادل نفس نوع الالتزام بالأمن للمنطقة الذي ميز علاقات أمريكا إبان الحرب الباردة في أوربة والمحيط الهادي (لربما من المؤسف أن منظمة الحلف المركزي لم تنجح). في إفريقية أيضاً، كانت أمريكا غائبة إلى حد كبير: غير مهتمة أو غير مستعدة أو غير قادرة على منع الحروب الكبيرة والصغيرة في المنطقة. وباستثناء جنوب إفريقية وبوتسوانا، فإن الديمقراطية متزعزعة إلى حد كبير بل إن حكم القانون أكثر زعزعة. فقد كان انعدام الأمن عاملاً هاماً في فشل التطور السياسي والاقتصادي على السواء.

لا يترتب على ذلك تلقائياً أنه حيثما يوجد انخراط أمريكي تكون الديمقراطية هي النتيجة الحتمية. فقد تعايشت الولايات المتحدة لسنوات طويلة في كل من أوربة

والمحيط الهادي من دون صعوبة مع بعض الحكومات الأقل ديمقراطية بشكل كبير. ولكن في هاتين المنطقتين، فقد جلبت الولايات المتحدة السلام هي ونظامها التحالفي. لقد جلب السلام الاستقرار والرخاء؛ وهذان بدورهما أفضيا إلى ضغوط من أجل إحداث تغيير ديمقراطي وكذلك إلى بيئة تقدمية متفائلة أصبح فيها مثل هذا التغيير ممكناً. إن أفضل استخدام للقوة المسلحة هو توفير الأمن، وتوفير مجال يتيح للشعب فرصة إعادة اختراع بلده دون تهديدات داخلية وخارجية. أن ما يهم هو "السلام" وليس "الأمريكي".

وحيث كان التدخل الأمريكي على شكل حملات عسكرية تلاها انسحاب - مثلما كان عليه الحال أحياناً في أمريكا اللاتينية - لم يخلف ذلك التدخل وراءه سوى القليل. ولم تكن النتائج دائمة ولا ديمقراطية. (إن حالة بورتوريكو فقط، حيث بقيت وضمت الجزيرة إلى الإمبراطورية الأمريكية بصفة دائمة، توضح ما كان يحتمل أن يكون ممكناً). وعلى نقيض ذلك، في أوربة وفي آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة وجوداً ثابتاً وملتزماً. فقد جلبت الأمن، ولكنها إجمالاً لم تفرض أنظمة حكم معينة. وكان شارعاً ذا اتجاهين: فقد أصغت الولايات المتحدة

أيضاً لحلفائها وأخذت وجهات نظرهم في الاعتبار. في أمريكا اللاتينية اليوم، تعمل رابطة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية من أجل الاستقرار والديمقراطية أكثر مما فعله التدخل العسكري في أي وقت.

إن المشكلة بخصوص الشرق الأوسط وإفريقية لم تكن مسألة إفراط في التدخل الأمريكي بل كان الإقلال المفرط من التدخل. فقد كان الوجود الأمريكي من نوع مختلف عما كان في أوربة أو المحيط الهادي. ورغم ذلك، ليس من السهل تصور تطبيق السلام الأمريكي الذي نجح تماماً في أوربة وآسيا على إفريقية أو الشرق الأوسط بطريقة آلية. ليس هناك تهديد سوفيتي لإحداث تطابق مصالح أو استعداد لدى كلا الجانبين بتقديم التزامات طويلة الأمد. ومع ذلك، إذا استنتجنا أن الحكم الجيد والديمقراطية يشكلان مصالح جيدة للغرب - وكذلك للناس الذين يعيشون في هاتين المنطقتين - عندئذ يلزم فعل المزيد. من الصعب على الدخلاء جلب الديمقراطية التي لا يمكن إلا أن تكون نتاجاً محلياً. ولكنهم يستطيعون جلب الأمن، ابدأ بالسلام وساعد في تحقيق الرخاء - مثلما فعلت الولايات المتحدة في كل من أوربة وآسيا، عندئذ تكون ثمة فرصة بأن تنمو الديمقراطية

وحكم القانون مع الزمن. في الشرق الأوسط، يعني ذلك وضع مسألة إسرائيل وفلسطين في صميم السياسة.

ولكن حجم المهمة أصبح الآن أضخم مما ينبغي حتى بالنسبة لأمريكا، إذ إن بلداً واحداً، حتى حين يكون بقوة وفاعلية الولايات المتحدة نفسها، لا يستطيع السهر على العالم بكامله. إن حجم الولايات المتحدة على نطاق عالمي هو في النصف العلوي. يمكن أن تنفق أمريكا على الدفاع بما يعادل ما تنفقه البلدان العشرون التالية؛ ولكن ذلك يعني أن لدى البلدان العشرين التالية أيضاً شيئاً ما لتساهم به فيما إذا أمكن تعبئتها وتنظيمها. ثم إن لدى بلدان كالهند التي لا تحتل مركزاً عالياً استثنائياً في مجال الإنفاق على الدفاع، أيضاً قوات عالية النوعية وقيمة معنوية ويمكن أن يساعد ضمها في كسب الثقة. ومن أجل الإبقاء على التزام طويل الأمد في مناطق صعبة مثل إفريقية والشرق الأوسط، سوف يحتاج الأمر إلى أوسع ائتلاف ممكن: ائتلاف عالمي من أجل الأمن والديمقراطية.

لا يمكن فرض الأمن بأكثر مما يمكن فرض الديمقراطية وسيظل أعظم وأصعب جزء من الجهد محلياً على الدوام. إن عبرة أوربة هي نجاح التنظيم الإقليمي - حلف شمال

الأطلسي والاتحاد الأوربي - كوسيلة لتوفير الأمن والرخاء. ويحتاج إحراز أي تقدم في إفريقية إلى أن يستند إلى شراكة مع الاتحاد الإفريقي، وفي الشرق الأوسط إلى شراكة مع الجامعة العربية. ويظل السلام الأمريكي نقطة الانطلاق ولكن يلزم شيء أوسع وأشمل للتعامل مع الجيل التالي من المشكلات.

على مدى نصف القرن الماضي، تعامل السلام الأمريكي مع أخطر أجزاء العالم. وقد أدى نجاحه في إقامة بيئة سلمية إلى عالم العولمة، عالم يمكن أن تأتي التهديدات فيه من جميع الأرجاء، عالم أكبر من أن يسعه السلام الأمريكي. تتطلب الاستراتيجية الكبرى الآن استراتيجية عالمية للتنمية والأمن: سلاما عالميا يتخذ شكل مساومة بين القارات تماماً مثلما كانت الهياكل الأمنية العالمية القديمة بين البلدان. ولن يحدث هذا بين عشية وضحاها - وما من شك في أن الكثير من البلاغة الفارغة سوف تنسكب على الطريق. ولكن الوقت قد حان للبدء في إرساء الأساسات.

الحواشي

1 - أسفت مراراً على خيار عبارة " ما بعد الحداثة" إذ تحمل في طياتها كثيراً من الأمتعة المعقدة ما لا أكاد أفهمه. وهي، رغم ذلك، تلمح إلى حداثة وتعقيد الظاهرة التي أريد أن أصفها وبشكل خاص إلى حقيقة أنه بالنسبة لدولة ما بعد الحداثة كما هو الحال بالنسبة للفرد فإن الهوية هي مسألة خيار - هي في النهاية، أهم سمة من سمات دولة وسلام ما بعد الحداثة.

2 - كانت هذه قضية شعبية في ألمانيا، ولكنها أصبحت كذلك في فرنسا وظلت كذلك لمدة سبع وأربعين سنة.

3 - لقد أوضح بسمارك هذا بطريقة رائعة في ملاحظته الشهيرة " هنا تقع روسيا وهنا تقع فرنسا، ونحن نقع في الوسط. هذه هي خارطتي لإفريقية". مقتبسة في أ. ج. ب. تايلور *الكفاح من أجل التفوق في أوربة: 1848 ـ 1918* (مطبعة كلارندوز، أوكسفورد، 1954)، ص 294.

4 - سكاراموش *Scaramouche* (1952، إخراج جورج سيدني George Sidney).

5 - للإطلاع على وصف عام ممتاز لدولة ما قبل الحداثة، انظر خطاب يوليسي (Ulysses) في مسرحية شكسبير *Troilus and Cressida*(1601 ـ 2):

"القوة ينبغي أن تكون الحق، أو بدلاً عن ذلك، الحق والخطأ.

يكمن العدل بين جنباتها التي لا تنتهي.

ينبغي أن يفقدا أسميهما وكذلك العدل أيضاً.

عندئذ يدرج كل شيء نفسه في القوة،

والقوة في الإرادة، والإرادة إلى شهية،

شهية، ذئب عالمي،

تؤيدهما الإرادة والقوة معاً،

يجب أن يتحولا بحكم الظروف إلى فريسة عالمية

وأخيراً تفترس ذاتها".

(الفصل الأول، المشهد الثالث 116 ـ 124).

6 - لست الوحيد في اختيار هذا المصطلح، انظر، مثلاً، مقالة كريستوفر كوكر Christopher Coker "بعد الحداثة ونهاية الحرب الباردة" في *مجلة الدراسات الدولية* (تموز/

يوليه 1992) أو كتاب ستيفن تولمن Stephen Toulmin *الكوزموبوليس: الأجندة المخفية للحداثة* (مطبعة جامعة شيكاغو، 1990).

7 - معضلة السجين هي الاسم المعطى لفئة من المشكلات في نظرية اللعبة. إن القاعدة الرياضية التي استنبطها بالأصل جوني فون نيومان Johnny Von Neumann في خمسينات وستينات القرن العشرين تفحصت الاستراتيجيات الواجب اعتمادها في حالات يوجد فيها مشاركون عديدون لهم أهداف متضاربة ومعلومات محدودة. وقد طورت نظرية اللعبة على نحو خاص شركة راند واستخدمت في تطوير استراتيجية نووية. يتعلق مثال نموذجي على معضلة السجين باثنين من السجناء محتجزين كل على حدة ويتم استجوابهما بشأن جريمة يشتبه أنهما ارتكباها معاً. لو ظل كلاهما صامتين سوف يطلق سراحهما. لو ظل أحدهما صامتاً ولكن يقدم الآخر بينة ضده، يتلقى الأول عقوبة قاسية بينما يكافأ الآخر. لو قدم كلاهما بينة أحدهما ضد الآخر، يعاقب كلاهما. (ثمة تشابه ما هنا مع حالة قوة نووية تنظر في إمكانية شن هجوم مفاجئ). لا توجد حلول لمثل هذه المسائل. وتنشأ المعضلة بسبب عدم كفاية المعلومات. لو تمكن السجينان من التخلص من

عزلتهما ومن تشكيل استراتيجية مشتركة، لأمكنهما معاً الحصول على أفضل نتيجة. هذا هو بالفعل ما نجح في فعله الطرفان في الحرب الباردة.

8 - رابطة بلدان جنوب شرق آسيا.

9 - منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية.

10 - السوق المشتركة في أمريكا الجنوبية.

11 - الاتحاد الإفريقي.

12 - معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية.

13 - الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية.

14 - علق بيري 6 (Perri 6) من ديموس على هذه الفقرة بالقول: " يتزامن نشوء مذهب الفردية تاريخياً مع نشوء المنظمات. يمكن الجدل بأن ثقافات مذهب الفردية لا يمكنها الاستمرار إلا في مجتمع منظم تنظيماً عالياً: مذهب الفردية لا يدوم ذاتياً ولا ينتصر على مبادئ أخرى من النظام الاجتماعي". أوافق على أن هذا تصحيح مفيد لموازنة مبالغتي المحتملة. إن الهياكل التنظيمية المعقدة اللازمة لاستمرارية مذهب الفردية تتوافق تماماً مع الصورة التي رسمتها لدولة ما بعد الحداثة.

15 - في الواقع، استخدم الرئيس بوش العبارة في سياق حرب الخليج الأولى.

16 - تشتمل يوغوسلافيا السابقة على عناصر ما قبل الحداثة، والحداثة وحتى ما بعد الحداثة. وكانت سابقاً ما قبل الحداثة (خيار الهيمنة)، وقد انحلت هذه وتحاول الآن التخلص من الفوضى لتصبح الدولة الوطنية الحديثة. يوجد في البوسنة الكثير من الحنين لما بعد الحداثة.

17 - خطاب أمام غرفة التجارة في شيكاغو أيلول/ سبتمبر 1998.

18 - هنري كيسنجر Henry Kissinger "هل كان نجاح حلف الناتو إيذانا بنهايته؟" (1999).

19 - هنري كسينجر Henry Kissinger وهو يتحدث أمام مؤتمر "بريطانيا في العالم" (29 آذار/ مارس 1995).

20 - تحوي المقالة السابقة في هذا الكتاب شرحاً مفصلاً عن تصنيف الدول إلى دول ما قبل الحداثة والحداثة وما بعد الحداثة. إن دول ما قبل الحداثة ليست دولة حقاً على الإطلاق: إنها منطقة فوضى حيث فقدت الحكومة احتكارها للعنف وحيث تحول الحرب الأهلية والنشاط الإجرامي الحياة إلى كابوس يومي كما هو الحال في

الصومال أو في عدد من الأماكن الأخرى في إفريقية. إن الدول الحديثة هي الأكثر شيوعاً: تحركها القومية وتكون أحياناً عدوانية وتصر على سيادتها واحتكاراتها للقانون والقوة، وكانت المقوم الأساسي للنظام العالمي لمئات من السنين أو أكثر، فضلاً عن كونها أشد العناصر دينامية وعنفاً. إن دولة ما بعد الحداثة مستعدة لإعادة تعريف سيادتها بوصفها حقوقاً قانونية ولقبول تدخل متبادل في الشؤون الداخلية. إن الاتحاد الأوربي هو المثال الرئيسي لمجتمع ما بعد الحداثة.

21 - روبرت مكنمارا (Robert McNamara)، *استعادة للأحداث: مأساة وعبر فيتنام*، (كتب التايمز، 1995).

22 - إن الدراسة التي أعدتها روث بندكت Ruth Benedict: الأقحوان والسيف: أنماط من الثقافة اليابانية (سيكر (و) واربورغ، Secker and Warburg، 1947) تظل كلاسيكية حتى يومنا هذا.

23 - روبرت مكنمارا Robert McNamara/ *استعادة للأحداث*، المصدر ذاته.

24 - إن الأشهر هو كتاب فرانز فيشر (Franz Fischer) في *أهداف ألمانيا من وراء الحرب في الحرب العالمية الأولى* (لندن، 1967).

25 - يشير هيغل (Hegel) إلى كون الناس كثيراً ما يدركون ظاهرة ما في اللحظة التي تكون فيها على وشك الاختفاء.

26 - إن لفقدان الحكم الذاتي تأثيراً حقيقياً على الحياة اليومية. مثلاً، في ألمانيا المحتلة، قال بلاغ الحلفاء رقم (1) إن اللغات الرسمية في ألمانيا هي من الآن فصاعداً الإنكليزية والروسية والفرنسية.

27 - من محاضرة ألقاها جورج كينان (George Kennan) في سنة 1949 بعنوان "المجلس الدولي للطاقة الذرية". ومستشهد بها في كتاب من تأليف جون لويس غاديس (John Lewis Gaddis)، استراتيجيات الاحتواء: تقييم نقدي لسياسة الأمن القومي الأمريكية لما بعد الحرب (مطبعة جامعة أوكسفورد، 1982).

28 - يتضمن خطاب الوداع الذي ألقاه واشنطن (Washington) أمام الكونغرس مقطعاً شهيراً يقول فيه: "إن وضعنا المنفصل والبعيد يدعونا ويمكننا من إتباع نهج مختلف (عن نهج التحالفات). لماذا نقوم، من خلال جعل مصيرنا متشابكاً مع مصير أي جزء من أوربة، بإبعاد سلامنا وازدهارنا وننخرط في شراك أطماع أوربة أو منافساتها أو مصالحها أو مزاجها أو نزواتها؟ إن

سياستنا الحقيقية هي الابتعاد عن التحالفات الدائمة مع أي جزء من العالم الخارجي، أعني طالما أننا أحرار في فعل ذلك".

29 - أعيد سرد هذه الحادثة في كتاب ريتشارد ئي نيوستادت (Richard E. Neustadt) " تقرير إلى جون إف. كنيدي: أزمة سكاي بولت في منظور" (مطبعة جامعة كورنل 1999). إن نقطتين أخريين لهما صلة وثيقة بهذه المقالة هما موضع اهتمام. الأولى، استبعد مكملان (Macmillan) بصريح العبارة سحب تسهيلات قاعدة أمريكا في هولي لوك (Holy loch). وهو محق في ذلك: إن الصداقة لا تشتري لك أكثر من التهديدات. والثانية، يخلص نيو ستادت (Neustadt) إلى القول: إن الولايات المتحدة بذلت جهداً غير كاف في محاولة فهم أوثق أصدقائها. "لو كانت لندن هي موسكو، لبرز علماء متخصصون في شؤون الكرملين بقوة". ولكن لم يكن هناك علماء متخصصون بشؤون وايت هول. إن كتاب نيو ستادت، في مجمله، هو حجة بليغة للحاجة إلى بذل جهد جاد من أجل فهم الحلفاء بقدر فهم الدول العدائية.

30 - جورج بركوفتش (George Perkovich)، "قنبلة الهند النووية" (جامعة كاليفورنيا، 1999).

31 - استناداً إلى المذهب الوجودي للفلسفة فإن " الوجود يسبق الجوهر". في السياسة الخارجية، قد يقول المرء إن الهوية تسبق المصلحة.

32 - انظر أ. ج. تايلور (A. J. Taylor) الكفاح من أجل السيطرة في أوربة، (مطبعة كلارندون، 1954)، الفصل الثالث عشر.

33 - انظر جون آيكنبري (Jhon Ikenberry)، بعد النصر (مطبعة جامعة برنستون، 2001) الصفحات 188. 90.

34 - آيكنبري (Ikanberry)، بعد النصر، المرجع نفسه، ص 198.

35 - المصدر ذاته (من تقرير أعده لورد فرانكس (Lord Franks) ص 264.

36 - هذه الملاحظة من الكتاب الرائع من تأليف هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، عالم متجدد: مترنيخ وكاسل سيرتش ومشكلات *السلام*، 1812 ـ 1822 (ويدنفلد ونيكولسون (Weindenfeld & Nicolson، 1957). وجه الغرابة هو أن كيسنجر يمضي في تأكيده أن الإنجاز الكبير الذي حققه مترنيخ (Metternich) كان إقناع دول أوربية أخرى بقبول نظامه الخاص بالقيم.

لعل نقطة كيسنجر هي: أن أهم شيء هو أن الشرعية تكبح القوة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه مثالي جديد بقدر ما أنا عليه.

37 - فريدرتش نيتشه (Friedrich Neitzsche)، بشأن علم أنساب الأخلاق (مطبعة جامعة كمبردج، 1994).

38 - جورج إف. كينان (George F. Kennan)، الدبلوماسية الأمريكية (مطبعة جامعة شيكاغو، 1957) ص 96.

39 - إن الكتب والمقالات التي تتناول هذا الموضوع كثيرة ولا يمكن حصرها، ولكن يتميز كتاب نيل فيرجيسون "العظمة" من منشورات (بن جوين 2004) بأنه من كتب الروائع الحديثة.

40 - وكما جادلت سابقاً في هذا الكتاب، فإن هدف السياسة الأمريكية هو التحكم في السياسة الخارجية. ولكن الإمبريالية الحقيقية هي التحكم في السياسة المحلية.

41 - في حالة أفغانستان فقد أشار الأخضر الإبراهيمي نفسه - وله خبرة واسعة في محاربة الحركات الاستعمارية - أشار إلى افتراض عدم تورط الأمم المتحدة في الدور الإمبريالي.

42 - وقد تكون القواعد العسكرية في الخارج أحياناً ذات فائدة مصيرية - فقد واجهت بريطانيا مشقة شديدة في حرب جزر الفولكلاند بدون جزيرة أسنشون، التي لم يسمع بها أحد من قبل. هذا وقد وجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن عدم وجود قواعد عسكرية قريبة من أفغانستان كان مشكلة رئيسة، حتى في حملة محددة كالحملة ضد أفغانستان.

43 - مجلة "ناشونال انتريست" شتاء 2001/2000.

44 - جاءت هذه العبارة من: الاستراتيجية الأمنية الأوربية التي وافق عليها المجلس الأوربي في ديسمبر 2003م. ومما لا شك فيه أن المصالح الأوربية والتهديدات لا تختلف عن أمريكا، والمختلف هو أسلوب كلٍّ منهما في التعامل؛ فالأسلوب الأوربي أقل فاعلية وأقل عدوانية من الأمريكي (كما يدعي منتقدو سياسة الرئيس بوش).

45 - تقول الاستراتيجية الأمنية الأوربية: "إن أفضل طريقة لحماية أمننا هو عالم تسوده الديمقراطية".

46 - نيل فيرجسون "العظمة" (بنجوين 2004) ص 80.

47 - إن العمل الشهير في هذا الموضوع هو مقال السيد/ فرانسيس فوكوياما بعنوان: "نهاية التاريخ".

48 - عادةً ما يفعل المحتلون أعمالاً لا يفعلونها داخل بلدانهم. كان القانون الثوري للإصلاح الزراعي واحداً من السياسات الأمريكية التي ربما ساعدت الديمقراطية في اليابان، الأمر الذي كان من الممكن أن يعدَّ شيوعية بعينها إذا قام أحدٌ باقتراحه في أمريكا. وعلى المنوال نفسه ورَّثت بريطانيا لألمانيا نمطاً للاتحاد التجاري أفضل من اتحاد تجارتها الداخلي.

49 - أتعجَّبُ أحياناً إن كانت التعددية الدينية توفر أرضية ناجحة نحو التطور الديمقراطي...